# العولمة

أ.د. عبد الكريم بكار

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الثالثة

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٤٦/ ١/ ٢٠١٣)

(ردمك) ISBN 978-9957-479-94-7

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والتصوير والترجمة والتصوير المرئي والمسموع والحاسوبي.. وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من دار الأعلام

# العولمة

## طَبيْعتهَا- وسَائِلها- تحدِّيَاتها
## التّعامُل مَعَهَا

أ.د. عبد الكريم بكار

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة الناشر

هل العولمة مؤامرة تحاك، كما يحلو للبعض أن يقول؟

أم هي نتيجة طبيعية للتقدم الكبير الذي وصل إليه العالم في مجال المعلومات والاتصالات والمواصلات؟

وهل يمكن للإنسان -أي إنسان- أن يرى فرصة للامتداد والانتشار بأفكاره وأحلامه وتجاربه خارج أرضه، ثم يقبل أن يحجِّم نفسه، ويقبع في ما اعتاده من مكان محدود، وعمل محدود ضمن إمكانيات تجاوزها الزمن، بينما هو قادر على أن يطير في السماء، ويلتقط الأصوات والصور من أقطار الأرض والفضاء، وقادر على أن يدير مزارعه ومصانعه من أقصى الأرض إلى أقصاها، وهو جالس في مكتبه الإلكتروني في أي مكان من العالم؟

وإذا كان الغرب مبشراً - أو أكبر المبشرين - بالعولمة متخذاً منها وسيلة وأسلوباً لإتمام السيطرة على العالم، ومؤسساً عليها رؤية مستقبلية لإدامة هذه السيطرة، فهل يعني هذا أنه يمكن الوقوف في وجه العولمة؟

وهل المطلوب الوقوف في وجه العولمة؟ أم الوقوف في وجه السيطرة- أو محاولة السيطرة- من قِبَل هذا الطرف أو ذاك على العالم بغير وجه حق، وبما يتعارض مع عقيدة الأمة وهويتها؟

وإذا كان الغرب – بما هو عليه من علم وقوة – قادراً الآن على الاستفادة مما تتيحه العولمة والدعوة إليها في خدمة مصالحه وأهدافه، وإحكام سيطرته على العالم، فهل يعني هذا أنها "نهاية التاريخ" كما يقول "فوكوياما"؟

إن العولمة واقع جديد، لم يولد اليوم، كما أنه لم يولد في لحظة تاريخية معينة ، وإنما هو حصيلة تراكمات فكرية وعلمية وتقنية وأخلاقية بدأت مع الإنسان منذ القدم، ورافقته إلى يومنا هذا. ولكن ظروفاً جديدة وتقدماً غير مسبوق وصل إليه العالم اليوم، جعل من العولمة موضوعاً بارزاً في حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وساهم في هذا أيضاً ما سخره الغرب من آلة إعلامية ضخمة للنفخ في هذه الدعوة، وجَعْلها قضية القضايا، واستخدامها – إلى جانب قضايا أخرى- مدخلاً للتعامل مع أمم وشعوب الأرض، مثل: الديمقراطية ،الحرية، وحقوق الإنسان.

فلا غرابة أن تصبح العولمة – والموقف منها – قضية ملحة على المثقف المعاصر، بحيث لا يستطيع أن يلهمها بإهمال التفكير فيها، والقراءة عنها، كما أنه لا يستطيع أن يقبل الكلام الملقيَّ جزافاً الذي لا يمتلك رصيداً كبيراً من الحقيقة، لأنه لم يأخذ حقه من البحث والتدقيق والتمحيص..

وقد يكون الكلام المفتقر من الحقيقة ميسوراً لكل إنسان، وكما يقول الكاتب: "إن مهاجمة العولمة أو الاستخدام لها من أسهل الأمور التي يمكن أن نقوم بها؛ لكن الشاق حقاً هو التحليل العميق لجوهر عمليات العولمة وجذورها وامتدادها والآثار المترتبة عليها وكيفية معالجتها".

والذي نراه أن العولمة تشكل تحدياً كبيراً لأمتنا وخطراً داهماً، قد لا تكون تعرضت لنظيره في تاريخها بمثل هذا الاتساع وهذه القوة، بل نرى أن العولمة تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للإنسان عامة، ولحياته على الأرض، ولا نستثني رواد العولمة والداعين لها من أن يكونوا ضحايا هذا الخطر، ومعنيين بالاستجابة لهذا التحدي، لأنهم سوف يصلون إلى وضع يصدق فيهم القول الشائع: "انقلب السحر على الساحر".

من أجل هذا وغيره كان لا بد من فتح ملف (العولمة) أمام قراء العربية، ومن حسن الطالع أن يكون الكتاب الأول الذي تنشره (دار الأعلام) في هذا الموضوع بقلم الأستاذ الدكتور عبد الكريم بكار الذي تميزت كتاباته ببساطة الأسلوب ويسره، دونما إضعاف للمعنى المراد إيصاله للقارئ، ودونما تعدٍّ على الحقيقة التي آلى على نفسه أن يكون معها في كتبه ومحاضراته ومساراته.

والذي نأمله في (دار الأعلام) ونسعى إليه أن يأخذ هذا الملف حقَّه من الاهتمام من قبل الكُتَّاب والباحثين العرب والمسلمين، معلنين عن استعدادنا لنشر ثمرات أبحاثهم الجادة على اختلاف وجهاتها، رغبة منّا في إثراء هذا الملف بالكتب والأبحاث النافعة، التي تدرس الظاهرة وتحللها وتقدم لأمتنا خلاصة دراساتها وتحاليلها، على تنوعها وربما تناقضها، لقناعتنا بأننا أمام ظاهرة فريدة معقدة، لا يغني فيها نظر واحد وقلم واحد، ولا بد من أنظار مختلفة وأقلام متنوعة، حتى تتحرر الحقيقة من ذلك كله، ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [التوبة:١٠٥].

❖❖❖

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين وبعد:

فإن كلمة (العولمة) باتت اليوم على كل لسان وفي كل منتدى، ولم لا وقد أضحى الناس في كل مكان في الأرض يعيشون شكلاً من أشكال العولمة ويعانون لوناً من ألوانها.

قد تعوَّد كثير من الناس أن يستيقظوا في بعض المناسبات وعند بعض الأزمات، لكن ذلك لا يكون إلا مؤقتاً. وقليل منهم أولئك الذين يطوِّرون أدوات عمل للاستمرار في المواجهة وتلافي الأخطار المحدقة. ولا أظن أن الأمر سيختلف كثيراً هذه المرة، ولا سيما أن (العولمة) لا تمارس عملها عبر الأفكار والمقولات، وإنما من خلال إيجاد ظروف وأوضاع تدفع الناس دفعاً في اتجاه السبل التي تحقق العولمة من خلالها مآربها. وهذا هو وجه الصعوبة في التعامل معها؛ لكن مهما يكن الأمر، فإن تكوين رؤية واضحة حول هذه الظاهرة يعد الخطوة الأولى والمهمة في طريق تنظيم ردود أفعال راشدة حيالها.

إن كل جهودنا في مقاومة هذه الظاهرة ستكون غير مثمرة الثمرة المرجوة؛ لأنه من غير الممكن الوصول إلى حلول كاملة في وسط غير كامل، لكننا مع هذا نعتقد أن أمامنا

فرصاً عديدة لتحسين أحوالنا؛ إذ إن وقع آثار العولمة على الناس متفاوت، وهذا التفاوت في حد ذاته يمنحنا إمكانات جديدة للنمو والتقدم؛ ولا راحة لمؤمن إلا بلقاء ربه.

إن من غير الممكن أن نضع النقاط على الحروف في كل ما يخص هذه الظاهرة، كما أن من غير الممكن الإحاطة بها من خلال كتاب أو كتابين؛ فهي ظاهرة متعددة الجوانب، وفي حالة تمدد وتمظهر دائم؛ ولذا فلا بد من المتابعة المستمرة واليقظة.

ونسأل الله الهداية والمعونة.

❖ ❖ ❖

**أ.د. عبد الكريم بكار**

**غرة رمضان المبارك من عام ١٤٢٠ هـ**

# ما العولمة؟

العولمة ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات الأبعاد والتجليات المتعددة. والظواهر الكبرى توصف أكثر من أن تعرَّف[1]. لكن لابد من محاولة صياغة تعريف إجرائي تقريبي، يتم توضيحه من خلال ذكر بعض المفاهيم المتعلقة بطبيعة العولمة وعملياتها وتجلياتها. ولدينا في الحقيقة عدد متنوع من التعريفات، وذلك بسبب تعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون، وبسبب تنوع إدراكهم لهذه الظاهرة وانطباعاتهم عنها.

جرى العرف السائد في الأدبيات الغربية على تعريف العولمة بأنها: «زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عمليات انتقال السلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات».

ويعرِّفها أحدهم بأنها: «نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم».

ويعرفها الدكتور برهان غليون بأنها: «ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات

(١) يقول أحد الفلاسفة: إن كل ما ليس له تاريخ لا يمكن تعريفه تعريفاً مفيداً. والعولمة مما ينطبق عليه ذلك إلى حد بعيد.

والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضاً».

ولعل العناصر المشتركة بين جميع هذه التعريفات ما يلي:

١- تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.

٢- نظام العولمة قائم على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب التي تغزوها؛ لأن العولمة تصنع بآلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

٣- تضاؤل الاعتبارات المحلية من فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية في تشكيل حياة الناس وأذواقهم وأوضاعهم المختلفة، لصالح اسهامات وانعكاسات دولية عامة.

٤- تسارع وتيرة الاتصال العالمي، وتقدم وسائله؛ مما سهَّل انتقال كل ما يراد نقله.

وسيأتي المزيد من التفاصيل عند حديثنا عن طبيعة العولمة، والمفاهيم التي ترتبط بعملياتها وتجلياتها المختلفة.

## نموذج للفهم:

قبل أن نلج في معمعة الحديث عن العولمة أود أن أنبه إلى قضية أعدّها مهمة في التعامل مع هذه الظاهرة، ومع غيرها من الظواهر التي تتطلب من موقفاً محدداً.

إن المشكلة التي ظلت تواجه الناس على مدار التاريخ، تكمن في العثور على منهج ملائم للتعامل مع القضية موضع البحث. وأود هنا أنا أعترف أننا لم نتمكن إلى الآن

من بلورة نموذج يقوم على(مداخل سينية) حيث إن الله - جل وعلا - سنناً في كل ظواهر الوجود. وهذه السنن منها ما يدل على السمات الثابتة للأشياء، فنتعرف من خلالها على(طبائع الأشياء)؛ ومنها ما يدل على اتجاهات تطور الأشياء، فنعترف من خلالها على (منطق الأشياء). ونحن - مع الأسف - كثيراً ما نحلل الظواهر الاقتصادية من أفق اجتماعي، والقضايا السياسية من أفق اقتصادي...

ونعرض عن السنن التي تحكم الظاهرة نفسها، وتفرض اتجاهات تطورها. وكان ابن خلدون قد شرع في تبيان بعض ظواهر المنهج السنني، لكنَّ ما كان متاحاً أمامه من خبرات ومعارف منظمة لم يكن كافياً لأن يمضي في هذا الطريق طويلاً. ولم يهتم الباحثون المسلمون بعد ذلك بتعميق ما بدأه ابن خلدون وتطويره!.

عدم تطوير نموذج يعتمد على السنن الربانية في الفهم، دفع الناس إلى أن يعتمدوا نموذجين في التعامل مع الظواهر والقضايا المختلفة، وهما:

١. نموذج يقوم على الاعتماد على ما يتوفر من معلومات حول الظاهرة أو المسألة موضع البحث، مع قليل من التحليل وإعمال الذهن، والذي يعد مكملاً للمعطى المعلوماتي. ومع أن وجود المعلومات أساسي في أي محاولة للوقوف على الحقيقة، لكن الاستسلام لها مضلل إذا لم نكن نعرف سنن الله - تعالى - في الأشياء، حيث نقع إذ ذاك أسرى لدى المصادر التي تمدنا بالمعلومات، وأحياناً ألعوبة في يديها؛ كما أن من شأن المعلومات دائماً أن تتعرض للابتسار والتشويه.

٢. نموذج يقوم على اعتقاد التآمر من الآخرين؛ فنحن نتعرض دائماً لمؤامرة كبرى، بدأت بسيِّئ الذكر عبد الله بن سبأ، ولم تنته إلى الآن؛ مع أن وجود التآمر ليس شيئاً

غريباً، كما أن التخطيط من قبل الآخرين لرعاية مصالحهم، يمكن أن يفسَّر بسهولة على أنه تآمر، إلا أن طغيان هذا الاعتقاد على تصوراتنا وتحليلاتنا، قد أفضى بنا إلى أمرين رديئين:

**الأول**: أننا نشعر بأننا مشلولو الإرادة ومخذولون ومجبرون على ما نفعل. وبدا الناس لدينا وكأنهم يرون رأي الجبرية مع أنهم ليسوا كذلك!

**الثاني**: العزوف عن النقد الذاتي وتلمس أوجه القصور في أوضاعنا الداخلية؛ وصرنا نظهر كأننا سنكون على ما يرام لولا التآمر علينا، مع أن كثيرين منا لا يعتقدون في أنفسهم الكمال.

# نشأة العولمة والمحطات البارزة في مسيرتها

ركز الله –عز وعلا– في نفوس البشر طموحاً غير محدود إلى توسيع النفوذ وبسط السلطان، إذ كان من ديدن كثير من الكائنات الحية السعي إلى توسيع المجال الحيوي، والذي لا يقتصر على المجال الجغرافي، وإنما يتجاوزه إلى المجال الثقافي والاقتصادي أيضاً.

منذ قديم الزمان كانت الرسالات الكبرى والحركات الإصلاحية، تتجاوز محيط النشأة وتعبر الحدود الجغرافية والسياسية إلى حيث يتوفر مؤمنون بها. وعلى هذا فالأديان السماوية الكبرى والمذاهب الأرضية الكبرى كانت (تعولم) الثقافات بما تحدثه فيها من تغيرات جذرية، وبما تدخله على أنماط حياة الناس في بقاع كثيرة من الأرض من تجديد ونسخ للقديم.

والحقيقة أن شيئاً ما مركوزاً في فطرة الإنسان، يحثه على أن يحلم بالحركة في عالم واحد بعيد عن الحدود والقيود؛ لكن حقائق الجغرافيا وتباين الثقافات والمصالح، كانت تحول دائماً دون تحقيق ذلك الحلم. التجار منذ فجر التاريخ كانوا يركبون المخاطر، ويجوبون أصقاع الأرض من أجل تحسين أحوال تجارتهم وجني المزيد من المكاسب والمنافع.

ويمكن القول: إن أي تحرك يقوم به الإنسان هو نشاط (عولمي) بوصفٍ ما وبمقياسٍ ما؛ ولهذا كله فإن من غير الممكن تحديد حقبة معينة لنشأة (العولمة)؛ وكل ما يقال في هذا الشأن لا يخلو من التجوز والتسمح .

لا يعني هذا أن تاريخ (العولمة) لم يشهد بعض القفزات النوعية، أو بعض المحطات الكبرى التي تقطع استمراريته. ويمكن أن نستحضر من تلك المحطات الآتي:

١- كان العرب تاريخياً المطوّرين الأوائل لأنظمة المتاجرة عبر البلدان، وكان المقر الرئيس لذلك النشاط هو منطقة (الخليج)، وقد كان يتمركز في جزيرة (هرمز). وقد استمر ذلك إلى نحوٍ من عام ١٦٠٠م؛ لكن البرتغاليين قاموا خلال القرن الخامس عشر ببرنامج بحث وتطوير في التقانة البحرية في (ساجرس) وكان الهدف لذلك البرنامج بناء أسطول يتم فيه تحدي نظام المتاجرة الدولي الذي يهيمن عليه العرب. وقد نجح البرتغاليون في صنع السفينة العابرة للمحيطات والتي بإمكانها عبور المحيط الأطلسي، كما أن بإمكانها حمل نحو مئة قطعة مدفعية وإطلاق نيرانها!.

وآذنت هذه التقانة البحرية الجديدة ببدء عصر الاكتشافات الجديدة فقد حققت أوروبا في عام ١٥٠٠م تعادلاً تقانياً مع العرب، إلا أن ميزان القوة بين الطرفين منذ ذلك الحين أخذ يتقوض بسرعة بسبب سلسلة من التقدمات العلمية والتقانية الأوروبية، مثل إحلال قوة البخار محل قوة العضلات، ومثل اكتشاف توليد الطاقة الكهربائية إلخ...

وخلال القرون الخمسة الماضية اطرد نمو الهيمنة الغربية في العالم باستثناء حقب قصيرة. وكانت قمة تلك الهيمنة تتمثل في الاستعمار العسكري للدول الضعيفة، على نحو ما جرى في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وكان ذلك يعني أن قيادة العولمة أمست في يد الغرب.

٢- تمثل النتائج التي خلفتها الحرب الكونية الثانية محطة مهمة في تاريخ العولمة، إذ إنه بدا واضحاً أن الهيمنة الحقيقية لا ينبغي أن تكون عسكرية، وإنما ثقافية واقتصادية. وهذا ما سيؤدي في النهاية إلى هيمنة سياسية شاملة. ومن هذا الأفق تم وضع الخطط لتجاوز النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية. وقد ضخت الولايات المتحدة من أجل إعادة بناء الدول الصناعية الغربية واليابان، وعبر مشروع (مارشال)، أكثر من اثني عشر مليار دولار بين عامي ١٩٤٨- ١٩٥١ . ولم يكن ذلك كرماً ذاتياً من أمريكا، وإنما كان يستهدف- فيما يستهدفه – جعل أوروبا واليابان جزءاً من سوق مفتوحة، والمساعدة على استيراد المصنوعات الأمريكية، وإيجاد فرص للاستثمار، بالإضافة إلى إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية. وقد تمثل ذلك بظهور (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي). ومن هنا فإن بعض الباحثين يعد أواسط عقد الأربعينيات الحقبة التي وضع فيها حجر الأساس لعولمة أطلسية. إن أمريكا - بالإضافة إلى سبق – سعت إلى تسييد أصحاب الأعمال وإضعاف التكتلات العمالية؛ وهذا ما يأخذ أبعاداً مخيفة اليوم!.

٣-من المؤكد أنه لم يكن معترفاً بـ (العولمة) في الدوائر العلمية على أنها مفهوم له أهميته قبل عقد الثمانينيات، مع أنها كانت تُستخدم على نحو متقطع. أما خلال النصف

الثاني من ذلك العقد، فقد اختلف الأمر حيث أعلن (جورباتشوف) عن قيام ثورة التغيير وإعادة البناء، وكان ذلك يعني في الحقيقة انهيار الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً، كياناً ونفوذاً، كما أنه كان يعني اتجاه الخصم العنيد للغرب خطوات واسعة نحو المنهجية الغربية في السياسة والاقتصاد؛ وكان ذلك في كل المعايير انتصاراً للّيبرالية والرأسمالية. وتلا ذلك سقوط (جدار برلين) عام ١٩٨٩م، وأخذت الدول التي كانت تشكِّل (حلف وارسو) تنضم الواحدة تلو الأخرى إلى الحلف الأطلسي. وبعضها ما زال يطرق الأبواب ولمّا يُفتح له. وتبع ذلك انهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها الأسواق في الصين وأوروبا الشرقية وروسيا، وصار انتقال الأفكار وأنماط العيش ورؤوس الأموال والخبرات التنظيمية والتقنية أكثر سهولة، وأوسع مدى من أي مرحلة سابقة. وهذه المرحلة الأخيرة ما زالت مستمرة، وفيها يتعمق استخدام مصطلح (العولمة) ويكتسب معانٍ ودلالات جديدة عند كل بزوغ شمس.

# من يقود العولمة؟

العولمة؛ هذه الحركة الهائلة بتعميم الأفكار والنظم والأشياء، وهذه الحركة بتجنيس أذواق الأمم وتوحيد أنماط حياتها في الإنتاج والاستهلاك والنظر إلى الذات والآخر... هل يعقل أن ذلك كله يجري على نحوي عفوي، وبدافع من الحرص على جني المكاسب وتوسيع العمل التجاري، أم أن المسألة عبارة عن مؤامرة كبرى تدبرها الدول الغنية – ولا سيما أمريكا– ضد الدول الفقيرة والشعوب الضعيفة؟

هناك اجتهادات كثيرة في الإجابات على هذه التساؤلات، وسنحاول هنا تكوين رؤية موضوعية متوازنة حيال هذه المسألة الحيوية في قضية العولمة.

أعتقد ابتداءً أن تيار العولمة الذي عمّ كل شبر في الأرض– على درجات متفاوتة – هو بمثابة نهر عظيم له ملايين الينابيع الصغيرة والمتفجرة في أنحاء عديدة من الأرض. ومن غير الممكن لأي دولة مهما فعلت أن تسد تلك الينابيع، ولا أن تغير من مجرى ذلك النهر. وأنشطة العولمة هي أكبر بكثير من أن تتحكم فيها دولة، بل إنه يمكن القول: إن ما تفعله شركة كبرى من نشرٍ للعولمة، قد تعجز عنه دول عديدة. لا يعني هذا – بالطبع – أن مساهمة الدول والشركات والجهات العلمية متساوية في حجم المشاركة، كما لا ينبغي أنه لا تجري عمليات تخطيط سرية لتوجيه العولمة، أو اتخاذها أداة ضغط في بعض الأحيان؛ كما لا يعني أن التوازن العالمي في العديد من المجالات يتم دون أيد خفية تسعى فيه؛ لكن مع هذا وذاك أود أن أوضح ثلاث نقاط، هي على درجة عالية من الأهمية في هذا الشأن:

**الأولى:** هي أن قيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل الغرب، ومن يتحرك في فلكه، مثل اليابان ودول جنوب شرق آسيا.

**الثانية:** أن أمريكا هي أكبر دولة غربية مساهمة في حركة العولمة.

**الثالثة:** أن الخلفية التاريخية والموضوعية لقيادة العولمة هي خلفية سيئة وخطيرة في العديد من قسماتها.

١- بالنسبة إلى قيادة العولمة من قبل الغرب، ومن يدور في فلكه من الدول المتقدمة والناهضة، فأعتقد أن هذا ليس موضع جدال كبير؛ إذ إن الذي نقل (العولمة) إلى بؤرة الاهتمام العالمي ليس أفكاراً موجودة في بطون الكتب، أو شعارات يهتف بها بعض الناس هنا و هناك، وإنما هو تجليات وتجسيدات للتقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهري الدول الصناعية الكبرى؛ كما أنه تعبيرات عن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها بعض الدول. وانطلاقاً من هذا، فإن من الواضح جداً أن براءات الاختراع والتجديدات التقنية، بالإضافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة، ليست متوطنة في العالم النامي، أو العالم الإسلامي، وإنما في أوروبا وكندا وأمريكا واليابان. وإذا استعرضنا أوضاع الـ(٤٠) ألف شركة المتعددة الجنسية، وجدنا أن أكثر من ٩٠٪ منها يتوطن في الدول التي ذكرناها؛ وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة، وهي التي تقوم بتنفيذ ما تخطط له. ومن المؤسف أنه ليس للدول الإسلامية بين هذا العدد الضخم من الشركات الكبرى العابرة للحدود سوى النزر اليسير جداً، والذي قد لا يصل إلى عشر شركات، مع أن المسلمين اليوم يشكِّلون نحواً من ربع سكان المعمورة.

وهكذا فمن الناحية النظرية سيكون في إمكان كل الأمم والشعوب أن تسهم في حركة العولمة والتأثير في مساراتها. أما على المستوى العملي فالذين يقودون العولمة هم الذين يعرفون ويصنعون ويملكون...

٢- إن كثيراً من الباحثين يرون أن ما يسمى بـ (العولمة) ينبغي أن يسمى (أمركة)؛ حيث إن الذي يسيطر على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هو الولايات المتحدة الأمريكية، فصوتها هو الأعلى، وما تمليه ينفذ، كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشاراً في العالم... وهذا كله يعطي المسوِّغ لهذا الرأي. لكن الموضوع يحتاج إلى نظرة أكثر عمقاً وأكثر اتزاناً، فنحن نعتقد أن (العولمة) ظاهرة مستقلة لها آلياتها الخاصة، وانحطاط أمريكا أو اليابان - مثلاً - أو تقلص نفوذها العالمي لن يلغي (العولمة)، وإنما قد يغير في بعض ملامحها.

إن المركز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد، وإن للولايات المتحدة شركاء أقوياء في المجال الاقتصادي؛ فالناتج القومي لأوروبا الغربية أكبر من الناتج القومي للولايات المتحدة، كما أن اليابان تتمتع بمركز اقتصادي متقدم جداً، واقتصادها مع اقتصادات دول جنوب شرق آسيا أضخم من الاقتصاد الأمريكي. وهناك عجز ضخم في الميزان التجاري بين أمريكا واليابان لصالح الأخيرة. وتقترض أمريكا من البنوك اليابانية لتمويل ذلك العجز. والصين (العملاق القادم) تحقق نمواً اقتصادياً عالياً، ولن يكون اليوم الذي يتفوق فيه ناتجها القومي على الناتج الأمريكي بعيداً؛ لكن هذا كله لا ينفي أن الولايات المتحدة هي أقوى مساهم في قيادة العولمة. ومهما ساءت أحوالها، فربما ظلت تحتفظ بموقع مهم في الأنشطة الدولية إلى وقت بعيد إذا هي خسرت الموقع

الأهم. والأسباب التي أعطت أمريكا تلك المكانة في قيادة العولمة كثيرة، نذكر منها الآتي:

## المجال السياسي والعسكري:

اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية، وكثير من تلك التحالفات تم مع أعداء سابقين مثل (اليابان وألمانيا)، وتهدف تلك التحالفات إلى منع قيام أي قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة؛ فهي تبحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديداً في المستقبل، وتدعم أولئك الخصوم؛ على نحو ما فعلت حين دعمت حلف شمالي الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة، وكما دعمت اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفياتية والصينية، وزرعت اليهود في فلسطين المحتلة، ليكونوا في مواجهة العرب والمسلمين. وقد استخدمت مواردها المالية الضخمة في إيجاد حلفاء لها، يعتمد عليهم. ومشروع (مارشال)، والاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الصديقة نماذج على ذلك.

قبل انهيار الاتحاد السوفياتي كان في العالم قطبان للسياسة العالمية: واشنطن، وموسكو؛ لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لم يبق سوى محور واحد هو محور واشنطن، وصار هامش الدول الضعيفة في المناورة شبه معدوم، فأمريكا اليوم ليست مضطرة لرشوة أحد كيلا يقف في صف أعدائها، إذ إن كثيراً من أعدائها السابقين صاروا ما بين صديق مثل (الصين)، وما بين مستجدٍ يطلب المعونات الاقتصادية لاستمرار نشاطه الاقتصادي مثل (روسيا). وما كان للسياسة الأمريكية أن تكون بهذه القوة والهيمنة لولا فيالقها العسكرية الهائلة والضاربة، إذ إن لديها قرابة المليون ونصف المليون

عسكري، وإنفاقاتها على جيوشها هو الأعظم في العالم؛ حيث يبلغ الآن قرابة ٢٧٠ مليار دولار في السنة، وهي معدَّة لأن تخوض حربين إقليميتين في آن واحد. ولها نوع من السيطرة على جميع المسارب البحرية والجوية والفضائية، وأنفقت أموالاً ضخمة على البحث والتطوير العسكري. وقد أظهرت بعض الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير مدى الفارق بين تقنيتها وتقنية خصومها، فهي تقاتل اليوم من خلال الحاسوب، و(الفيديو)، والقنابل الذكية، وأشعة (الليزر)، والصواريخ المتسللة والجوالة...

ويمكن القول: إن أمريكا تنفرد بالمشهد السياسي والعسكري اليوم دون التفكير بأخطار تذكر تهدد مصالحها وأمنها. ومع هذا فخوفاً من أن تتعرض لتهديدات صاروخية معزولة من جهة ما، فإنها تقوم الآن بتطوير جهاز دفاعي مضاد للقذائف (الباليستية)، وتعمل على تقوية منظومات أقمارها الصناعية الخاصة بالمراقبة والتجسس.

## المجال الاقتصادي:

خلال السبعينيات والثمانينيات تقهقرت الاشتراكية والشيوعية، وتباطأ النمو الاقتصادي في دول حلف (وارسو) وفي معظم الدول التي كانت تدور في فلكها. وفي بداية التسعينيات بدت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادي دون منازع. وكان ذلك يمثل نصراً خاصاً لأمريكا التي بذلت جهوداً كبيرة في دعم الرأسمالية العالمية، مما دعا واحداً مثل (فرانسيس فوكوياما) إلى القول في كتابه (نهاية التاريخ): إنه بعد قرنين من الخلاف والتناقض بين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك- حسب زعمه – الجدل التاريخي حول النظام الاقتصادي الأنسب للبشرية.

قد استطاعت الولايات المتحدة إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق عالمي مثل: (البنك الدولي)، و(صندوق النقد الدولي)، و(اتفاقية الجات)، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تسيطر عليها أمريكا، بالإضافة إلى عشرات الاتفاقيات التجارية الثنائية، أو متعددة الأطراف مع مختلف دول العالم.

وحتى تتضح ضخامة الناتج القومي الأمريكي نود أن نشير إلى أنه قد بلغ عام ١٩٩٧ نحواً من(٧١٠٠) مليار دولار. على حين بلغ ناتج اليابان نحواً من (٤٩٦٤)، وناتج فرنسا (١٤٥١)، وناتج مصر (٤٦) مليار دولار. وأمريكا بلد الخيرات والثروات، فسكانها الذين يناهزون (٢٨٠) مليون نسمة يأكلون من وراء جهد ٣٪ فقط يشتغلون في القطاع الزراعي. ولديها شركات عملاقة يزيد حجم مبيعات بعضها سنوياً عن (١٣٠) مليار دولار في السنة، وليس في العالم اليوم أي عملة اكتسبت الصفة الدولية كما فعل الدولار. ومهما قيل عما يعانيه الاقتصاد الأمريكي من أثقال العجز في الميزان التجاري، والديون الخارجية وشيخوخة البنى التحتية، وضعف نسبة الادخار للاستثمار، فإن المتوقع له أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثراً في الاقتصاد العولمي، وذا مكانة خاصة في قيادة العولمة.

## المجال الثقافي:

ربما كانت آثار العولمة في المجال الثقافي هي أوضح ما يلمسه الإنسان العادي، وربما كان أوضح ما يلمسه مظاهر الثقافة الأمريكية الشعبية؛ فالنمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة والغناء والطرب والصياح والزعيق والاستهلاك والتسوق... انتشر على نحو واسع جداً في كل أنحاء الأرض، ولا سيما بين الشباب.

أضف إلى هذا أن (اللغة الإنجليزية) واللهجة الأمريكية خاصة قاربت أن تصبح لغة عالمية.

**فما أسباب ذلك النفوذ الواسع لذلك؟**

١- إن السوق الأمريكية واسعة جداً، وأمريكا تصدِّر الكثير الكثير، وتستورد أيضاً الكثير، وصادراتها – ولا شك – تحمل روح ثقافتها، كما أن شركات الدعاية والإعلان الأمريكية تهيمن على التسويق العالمي؛ فهي تصنع الأذواق والميول، وتقولب الثقافات بما يتلاءم مع المنتجات وأنماط العيش الأمريكية.

٢- للولايات المتحدة تفوق واضح جداً على منافسيها الاقتصاديين في مجالات الثقافة الشعبية، وعلى الأخص في صناعة الأفلام والموسيقى؛ وقد ورد في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أمريكا تصدر إلى أوروبا سنوياً مليوناً ومئتي ألف ساعة من البرامج التلفازية[1]. وفي دراسة لـ(اليونسكو) ما يثبت أن بث الإنتاج الأمريكي في تلفازات العالم يتجاوز ٧٥٪ ، بينما تتوزع النسبة الباقية على هيئات الإنتاج الوطني الأوروبي وغيره. أما إنتاج القطاع السينمائي الأمريكي فهو يمثل ٨٥٪ من الإنتاج العالمي، كما هو الحال عام ١٩٩٦.

ويذكر أحد الباحثين أن ٨٨٪ من المضامين والمعطيات التي تبث على (الإنترنت) يبث باللغة الإنجليزية، مقابل ٩٪ بالألمانية، و٢٪ بالفرنسية، و١٪ يوزع باقي اللغات. ويصنع الأمريكيون ٦٠٪ من مجموع الحاسبات التي تفيد من (الإنترنت) وقد أدرك

(١) هذا كاف لتشغيل أكثر من ٣٢٠٠ محطة تلفازية على مدار الساعة!

الأمريكيون في وقت مبكر أن الثقافة الراقية محدودة الأسواق؛ ولذا فإن المنتجات الثقافية الأمريكية، لا تعكس إلا الثقافة السوقية المبتذلة، وقد تركت حكومة الولايات المتحدة لـ(هوليود) وإلى وكالات الإعلان في نيويورك تقرير: ما هي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسويق في العالم. وقد وجدت هذه الهيئات الجبارة أن المنتجات التي تتوجه إلى المراهقين والشباب ومن في حكمهم من كبار السن هي القابلة للترويج والانتشار، ومن ثم فإنها ركزت عليها على نحو كبير.

إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس معزولاً عن تدخلات أمريكا في سياسات أمم الأرض، كما أنه ليس معزولاً عن قوتها الاقتصادية وعن نجاحها في جعل نفسها بوتقة تصهر الوافدين إليها من أصقاع الأرض؛ وذلك نجاح شديد التأثير في الناس، ويضفي على أي ثقافة تحقق نجاحاً كبيراً فيه جاذبية خاصة.

بعد كل هذا، هناك سؤال وجيه يطرح نفسه، هو: هل تشابه معطيات العولمة مع واقع الثقافة الأمريكية هو نتيجة تأثير الأخيرة في العالم، أم أنه سبب طبيعة التقدم العمراني والتطور الاقتصادي والاجتماعي؟

إنني أعتقد أن العوامل التي جعلت أمريكا في هذه الوضعية قد أثّرت على نحو ما في الوضعية الحالية للعالم؛ وتجربتنا الحضارية ناطقة بهذا، فقد كان التقدم العمراني يصطحب معه في مراحل كثيرة انخفاضاً في مستوى الالتزام والتدين، إلى جانب الإقبال على البذخ والترف واللهو؛ وكأن الوعي البشري قاصر عن الوصول إلى نقطة توازن جيدة في تعامله مع الدنيوي والأخروي، والروحي والمادي، والنافع والضار. ولعل هذا التحليل يجعلنا نعتقد أنه لولا انتشار الثقافة الأمريكية لسادت أحوال وأوضاع ربما تكون غير بعيدة عن أوضاع الأمريكيين.

٣- إن الخلفية العقدية والفكرية والتاريخية والثقافية للدول والشعوب التي تقود العولمة خلفية مادية دنيوية علمانية، فمهما اختلف اليابانيون مع الأمريكيين، أو الكنديين أو الأوروبيين، فإن الذي يجمع هؤلاء جميعاً هو أنهم يتحركون بوحي من عقائد وأخلاق وضعية، لا تعطي (الدار الآخرة) أهمية تذكر، والإيمان الذي يشيد به بعضهم في بعض المناسبات، لا يعدو أن يكون نوعاً من ترطيب المشاعر، وهو أقل شأناً من أن يردع عن حرام أو منكر، أو يدفع إلى مساعدة ضعيف أو مظلوم[1]. ولاريب أن المؤثرين الأساسيين في عولمة الكوكب هم الأمريكيون والأوروبيون، ولهؤلاء خلفية تاريخية وثقافية واحدة، وهي سيئة جداً. ومن المعروف أن الخلفيات تصبح ذات أهمية استثنائية في حالة ضعف الوازع الشخصي، وفي حالات الشدائد، وإغراءات المنافع الكبرى. وإن للأمريكيين والأوروبيين المعاصرين أجداداً من اليونانيين، يلقبون بـ(السوفسطائيين) كانوا يؤمنون بعين ما يراه الفلاسفة الغربيون اليوم من مبادئ المنفعة والقوة. وحين طرح موضوع العدالة للنقاش في إحدى محاورات أفلاطون (محاورة الجمهورية) هبَّ أحد السوفسطائيين قائلاً: إن العدالة تسير مع مصلحة الأقوى وجوداً وعدماً. فالعدالة هي ما يؤمن به الأقوى ويفرضه على الآخرين. وليس يبعد عن ذلك قول أرسطو الفيلسوف اليوناني الأشهر: إن الحرب جائزة في حالة واحدة، هي حالة اصطياد الأرقاء. إنه حين يتحدث عن الحرب، لا يرى لها ضرورة إلا حين يقل عدد العبيد في دولة المواطنين الأحرار الذين يمكنهم شن الحرب على جيرانهم من البرابرة، أي الأجانب؛ حتى يمكنهم توفير العدد اللازم من هذه الآلات الحية لربة المنزل.

---

(١) يظل لهذه الإطلاقات ما يقيدها من الحالات التي تشاهد هنا وهناك لكنها تظل في نطاق الشاذ الذي يؤكد القاعدة ولا يلغيها.

وكان الإسكندر الأكبر تلميذاً لأرسطو، وحين اجتاح بلاد الشرق، فارس والهند ومصر كتب له أرسطو رسالة سماها (في الاستعمار) فحواها أنه لا يوافق تلميذه الإسكندر على غزو الشرق، لأن من شأن هذا الغزو القضاء على تميز الجنس اليوناني، حين يحتك اليونانيون بالشرقيين، وهم أصحاب حضارات أعرق. فماذا كان رد التلميذ الغازي؟

رد الإسكندر قائلاً: إنه يغزو الشرق حتى يجعل الثقافة والفكر اليونانيين هما فكر العالم وثقافته!.

تلك الخلفية الموضوعية التاريخية للثقافة والسياسة الغربية، ظلت على الدوام تفعل فعلها في توجيه الأنشطة الدولية للغرب، والذي تمثل الولايات المتحدة رأس حربته اليوم، فقد انغمس الغربيون في عمليات إبادة منهجية، لم يعرفها تاريخ البشرية من قبل، كما فعلوا في إبادة سكان (الأمريكيتين)، وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى بلادهم، ونقل العناصر البشرية غير المرغوب فيها، مثل المجرمين واليهود والثوريين والفاسدين اجتماعياً إلى جيوب استيطانية. ومن أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية، وقام بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلاً. وقد أفاض المثقف اليهودي الأمريكي (نعوم تشومسكي) في كتابه: (ماذا يريد العم سام) في ذكر الجرائم التي ارتكبتها أمريكا في العالم والمؤامرات التي حاكتها، والممارسات السياسية التي لا تستند إلى أي خلق أو قانون؛ وكان من جملة ما قاله: "أعتقد من وجهة النظر القانونية أن هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم حرب".

ونعتقد أن العرب لا يحتاجون إلى براهين على همجية الغرب، وهم الذين عانوا من الاستعمار بكل أشكاله على نحو لا يمكن نسيانه، وما زال اليهود يعدون أنفسهم شعباً من غير أرض، وفلسطين السليبة أرضاً من غير شعب، وها هم بمساعدة الغرب ونفاقه يطردون أصحاب الدار ويأتون بقومهم من أصقاع الأرض ليسكنوهم فيها، وكل ذلك يتم وفق النظام الدولي الجديد الذي لا يعدو أن يكون إخراجاً نهائياً لابتزاز الأقوياء للضعفاء.

# حول طبيعة العولمة

عرضنا فيما مضى لبعض تعريفات العولمة، لكن التعقيد الشديد لهذه الظاهرة والحيثيات الكثيرة التي تحكم النظر إليها والتعامل معها، تجعل أي تعريف – مهما كان متقناً- قاصراً عن تجلية هذه الظاهرة، وتوضيح ملابساتها وامتداداتها؛ مما يحملنا على توضيح بعض المفاهيم والأفكار والمسائل التي تحسّن بصيرة القارئ بقضية العولمة، ولعلنا نوجز ذلك في الإضاءات التالية:

١- إن حركة العولمة، وما تشتمل عليه من نظم ثقافية واقتصادية، لم تنشأ في فراغ، كما هو شأن كل الحركات والنظم الإنسانية. وكل حركات العولمة وتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية كانت على مدار التاريخ تحمل في البداية طابع البيئة والثقافة التي نشأت فيها، ثم تجاوزتها، واكتسبت بعض الملامح الجديدة. ومن هذا الأفق فإنه مما لا ينبغي أن يُخْتَلَفَ فيه أن التشكيل الثقافي والحضاري الغربي هو المحيط الذي نشأت فيه العولمة الحديثة، وهو الذي ما زال يغذيها، ويمدها بكل ما يمنحها الاستمرار من خلال الغطاء السياسي – في بعض الأحيان- والابتكار التقني والفيض المالي... وهذا يعني أن العولمة ليست مطلقة ولا محايدة ولا بريئة، كما يريد منا بعض الباحثين أن نعتقد. ونظام الحياة في الغرب تشكل في إطار العلمانية الشاملة التي تنكر مرجعية الوحي، وتدفع على نحو صريح إلى اعتماد المرجعيات البشرية بكل ما فيها من تناقض واختلاف وتفاوت. وبما أن الأقوى هو الذي يفرض نفسه دائماً في ظل هذه الحالة فإن الغرب بات يرى

نفسه وثقافته وحضارته وأسلوب حياته المرجعية الوحيدة والنموذج الفريد الذي ينبغي على العالم أن يؤوب إليه قبل فوات الأوان. وواضح جداً أن العالم النامي في نظر القوى السياسية الغربية – على الأقل- ليس سوى مادة خام يمكن هزيمتها وتشكيلها وتوظيفها بحسب رؤى القوى النافذة ومصالحها. ويبدو أن الغرب بات على قناعة تامة بأن العولمة شيء حتمي، لأنها ثمرة تطور تاريخي وتقني لا يمكن الرجوع عنه؛ وهذا صحيح إلى حد ما، لكن الذي لا يصح أن نتجادل فيه هو أن الاستسلام لمنهجيات الرأسمالية المتوحشة ليس هو الطريق الآمن؛ فانسحاب الدولة من أداء وظيفتها في تحقيق التوازن الاجتماعي – كما تنادي العولمة- ليس عملاً أخلاقياً؛ لأن البديل لذلك هو السير خلف سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وهي مؤسسات أنشأها الأقوياء لرعاية مصالحهم وتعظيم نفوذهم. والتخلي عن الروابط الدينية والإقليمية والقومية لن يكون في مصلحة أحد، ولكن الغرب يوحي بأن ذلك شرط للاندماج في الحركة الكونية وشرط للاستفادة من منافعها. نعم تكون العولمة كذلك حين تساهم كل دول العالم في تكوينها وتنميتها على قدم المساواة، وهذا من أكثر الأشياء استحالة اليوم.

٢- يرى بعض الباحثين أن (العولمة) لا تعدو أن تكون حقبة تاريخية كحقبة الحرب الباردة التي انتهت بسقوط جدار برلين، أو كالفاشية التي لم تكن نظاماً سياسياً بمقدار ما كانت استدعاء من ظروف تاريخية عابرة. الذين يعتقدون أن العولمة هي (أمركة) أكثر من أي شيء آخر يرون أن العولمة سوف تفقد زخمها وفاعليتها حين تتراجع هيمنة أمريكا على العالم بسبب مشكلاتها الداخلية، أو بسبب التحالفات المضادة لها، والتي يمكن أن تشتد في أي لحظة. ويقولون: إن بريطانيا كانت بين عامي ١٧٦٠ -١٨٣٠

مسؤولة عما يقارب ثلثي حاصل الإنتاج الصناعي العالمي، وبدا أن بريطانيا التي تشكل نفوسها آنذاك ٢٪ من سكان العالم، و١٠٪ من نفوس أوروبا قادرة على إنتاج ما يقارب ٤٠ إلى ٥٠٪ من الإنتاج العالمي من الصناعات الحديثة، ومع كل أشكال الهيمنة العسكرية التي مارستها في شتى أنحاء الأرض، إلا أنها لم تتمكن من الإمساك بالقرار العالمي، كما لم تنجح في مسخ هويات الأمم والشعوب، وهوت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وصارت الآن خائفة من اجتياح الثقافة الأمريكية. ولن تستطيع أمريكا أن تفعل أكثر مما فعلته بريطانيا في أيام مجدها. وهذا الاتجاه يغض الطرف عن البنيات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها العولمة، كما يغض الطرف عن التقدم التقني الهائل الذي يتم إحرازه كل يوم ووظائفه الفعّالة في نشر العولمة، وتنميط الناس. أضف إلى هذا أن هذا الاتجاه يخلط بين هيمنة الدول وبين التقدم الحضاري والتقني، فقد نبصر تقهقر دولة ما، وانتقال ما تتمتع به من سيطرة إلى دولة أخرى، لكن ذلك لا يعني أن العولمة، أو التقدم التقني، أو الفكر البشري قد تأخر أو تباطأ؛ فبريطانيا نزلت من سدة الهيمنة العالمية، لكن الهيمنة العالمية لبعض النافذين لم تتراجع بل زادت. وحين تراجع الموقع الصناعي والإنتاجي لإسبانيا بعد حصولها على مصائد الذهب في أمريكا الجنوبية لم تتوقف عجلة التقدم الصناعي، وإنما انتقل إلى دول أوروبية أخرى، ثم إلى أمريكا واليابان.

إنني أميل إلى الاعتقاد بأن العولمة ماضية في طريقها أوستربح المزيد من النفوذ ما لم يأذن الله – تعالى- بحادث كوني هائل، أو تغييرات مناخية جذرية، أو حروب نووية شاملة... نعم قد تفقد أمريكا كل هيمنتها أو بعضها –كما أشرنا من قبل- وذلك سوف يعني شيئاً واحداً هو أن آليات نشر العولمة والمضامين الثقافية التي ستنقلها ستأتي إلى

العالم من بلدان أخرى ذات وزن في الساحة العالمية مثل اليابان أو الصين أو الهند أو أوروبا... أما أن يكف الناس عن استخدام شبكات المعلومات أو قنوات البث الفضائي، وأما أن تغلق الشركات المتعدية الجنسيات فروعها إلى غير رجعة، فهذا كله مما لا تقضي به طبائع الأشياء، وهو ما لا نظن وقوعه في المستقبل. وسينطوي التبشير بانتهاء العولمة بضعف أمريكا على نوع من الخداع الذي لا أظن أننا بحاجة إلى المزيد منه. ولا يعني كل هذا – بالطبع- الاستسلام لضغوط الدول التي تسوق ثقافتها، وتبحث عن أسواق لمنتجاتها، كما لا يعني أن الليبرالية والرأسمالية هي القدر النهائي للبشرية، كما أنه لن يكون من الصواب تعميم المعطيات التي تشعها العولمة على حياة الناس في المستقبل؛ إذ كل ما لم يكن في الماضي، يمكن ألا يكون في المستقبل؛ والتطور في النظم والثقافات سنة من سنن الله – تعالى- الماضية في شؤون الخليقة، والنكوص عن بعض المضامين والهياكل التي ترسمها العولمة اليوم ليس أمراً مستنكراً؛ إذ ما زال لدى البشرية بقية من روح المقاومة وشيء من القدرة على التمييز والتغيير.

٣- ثمة إجماع أن مركز عمليات العولمة هو الاقتصاد والمال والتجارة وتعظيم المنافع وجني المزيد من الأرباح؛ وهذه الوضعية سوف تصبغ كل أنشطة العولمة بصباغ لا محيد عنه هو (النفعية) وتحقيق المصالح المادية الخاصة. وهذا هو بالضبط مكمن الخطورة في العولمة، وهو في الوقت ذاته سلاحها الأمضى والأقوى، فأشواق الناس إلى تكديس الثروات، لا تقف عند أي حد، وهم يعدون الملكية العظيمة أفضل باب لتحقيق الذات والاتصال بمعاني الخلود الدنيوي.

ولا يختلف هذا الشأن في نوازع الدول عنه في نوازع الأفراد والجماعات، ولذا فإن كل أولئك الذين يخافون من العولمة، وكل أولئك المهاجمين لها – فضلاً عن حاملي

لوائها- يمكن أن ينخرطوا فيها في لحظة ما إذا ما تأكد لهم أن ذلك سيحقق فائدة خاصة، ولا سيما حين تكون تلك الفائدة مشروعة، أو على صلة ببعض معاني النبل والإحسان. إذا فتحت مطعماً، ولقي إقبالاً منقطع النظير، أفلا يحثك ذلك على أن تفتح نظيراً له في حي أو بلد آخر؟ وإذا لقي إنتاج مصنعك رواجاً عظيماً في بلد، ووجدت في ذلك البلد المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، أفلا يدفعك ذلك إلى أن تقيم فرعاً لذلك المصنع في ذلك البلد؟ وألا تكون مستعداً أن تكرر هذه التجربة مئة مرة إذا توفرت لها شروط النجاح؟ الجواب بكل تأكيد: نعم. وهذا ما يجعل منك إنساناً مشاركاً في العولمة، ويجعل شركتك متعدية الجنسية، وهذا هو الذي يشكل الفلسفة العميقة للعولمة.

إن النظام التجاري الذي يقود معظم أنشطة العولمة هو نظام غلاب بطبعه، ما نازل نظاماً آخر إلا غلبه، وحساسيته للرموز الثقافية والوطنية ضعيفة جداً؛ وهناك نصوص وشواهد كثيرة على ضعف حساسية كثير ممن يعملون في التجارة نحو مسائل الحرام[1].

إن الانسان وهو يبحث عن مصالحه ورواج تجارته يبدي طاقة هائلة على التكيف مع كل الظروف، ومع كل صنوف المنطق، ويخضع لكل الشروط، وفي هذه النقطة يلتقي كل المتطرفين والمعتدلين، كما يشرب الذئب والحمل الوديع من جدول واحد في ظروف وتحت شروط معيَّنة!.

---

(١) ورد في الحديث أن رفاعة بن رافع خرج مع النبي ﷺ إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون، فقال: يا معشر التجار، فاستجابوا ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه، فقال: إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى وبرّ وصدق. وفي حديث آخر: « يا معشر التجار إن البيع يحضره الحلف والكذب فشوبوه بالصدقة». وقال رسول الله ﷺ لسلمان الفارسي ﷺ : «لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منه، فإنها معركة الشيطان وبها تنصب رايته».

إن جعل (النفعية) أساساً لحركة العولمة بما هي صياغة جديدة للعالم ينطوي على مخاطر جمة تهدد مستقبل الوجود الإنساني على هذه الأرض. ومع أن مجرد تخلي الإنسان عن التسامي – الذي لا يكون من غيره إنساناً- والهبوط إلى مستوى البحث الدائم عن المنفعة الخاصة، يشكّل في حد ذاته انتكاساً، إلا أن الأمر يزداد خطورة حين نأخذ في الحسبان المعطيات والمؤشرات التالية:

أ- إن الاقتصاد العالمي يمر من قرابة ربع قرن بمرحلة صعبة حقاً، يراها بعض الاقتصاديين شبيهة بالمرحلة التي مهّدت للكساد العظيم الذي وقع في الثلاثينيات من هذا القرن. وهذه الأزمة الاقتصادية الشاملة أربكت الفكر الرأسمالي الغربي، وجعلت نظرياته الاقتصادية تفقد الكثير من احتياطياتها. وهذا سيدفع كل القادرين على الحركة من الدول والشركات والأفراد إلى المزيد من التعسف في استعمال الحق والمزيد من استخدام قوتهم المالية في سبيل تحقيق المزيد من تحقيق المنافع وتفادي النكسات الاقتصادية المتوقعة في أي لحظة. ولنا فيما جرى في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ عبرة وعظة، حيث انهارت أسعار العملات والأسهم والسندات نتيجة مضاربات الأوروبيين وسحبهم مليارات الدولارات من الأسواق إلى أرصدتهم الخاصة. وقد كان المستثمرون الغربيون قبل تلك الأزمة يظهرون وكأنهم لا حياة لهم بدون آسيا البتة؛ ويحن وقعت الواقعة تقلص تدفق الاستثمارات الغربية خلال عام بمقدار مئة مليار دولار؛ مما ترك عشرات الملايين من الناس هناك يصارعون من أجل البقاء؛ ولم تهتز شعرة واحدة في جسد أي من أباطرة المال الغربيين للمصير الدامي للبقرة الحلوب التي طالما أكلوا من خيرها!

ب- إن مما لا يدفع إلى الفأل أن تقود حركة العولمة الدولُ والشركات الغربية، وأن يكون على رأس القيادة القوى الاقتصادية الأمريكية العاتية؛ فالشعب الأمريكي بحكم تاريخه وطبيعته شديد الانجذاب لتحقيق المنافع؛ حيث إن السواد الأعظم منه عبارة عن مهاجرين ركبوا المخاطر في سبيل تحسين مستوى معيشتهم؛ واهتمامهم بما لديهم من رصيد مالي أكبر بكثير من اهتمامهم بأي شيء آخر؛ وليس أدل على ما نقول من موقف الولايات المتحدة تجاه المسائل الدولية الكبرى، فمع أنها أكثر الدول استخداماً لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن إلا أنها لا تدفع حصتها في ميزانية الامم المتحدة، وليس للديون المتراكمة عليها أي نظير أو مقارب، وموقفها تجاه قرارات نظافة البيئة في قمة الأرض في الأرجنتين مخز للغاية؛ كما أنها رفضت التوقيع على اتفاقية لمنع إنتاج الألغام المضادة للأفراد لاعتبارات اقتصادية بحتة على الرغم من وقوع ألوف الضحايا سنوياً نتيجة استخدام هذا السلاح الفتاك. وأخيراً رفض مجلس شيوخها منذ أيام المصادقة على معاهدة لحظر إجراء التجارب النووية. إن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر حديثاً عن حقوق الإنسان والأكثر عدواناً عليها؛ وويل للعالم حين يتفرد بقيادته أقوام يعدون النفاق أكبر فضائلهم!

ج- من الواضح أن عقيدة المرء وقيمه وفضائله هي التي تقيد قوته، وتردعه عن اقتراف الجرائم والموبقات؛ إنها تحقق له نوعاً من التوازن بين مبادئه ومصالحه، أو بين وجوده ووجود الآخرين. وواضح أيضاً أن معظم القوى الفاعلة في حركة العولمة مجردة من التدين – أي تدين- وما تتمتع به من أخلاقيات، ليس له سند من وحي أو معتقد مطلق... مما يسهّل عليها التصرف بحرية تامة دون أي عقبات. ولا يخفى أن

الحصول على المزيد من الربح يتطلب في كثير من الأحيان أن يتخلى الناس عن الكثير من مبادئهم وأخلاقهم، وهذا ما تروج له القوى المؤثرة في العولمة؛ حيث يتم دون هوادة تشجيع كل فنون اللهو والمجون والاستهلاك الأحمق من غير أي حساب للنتائج الخلقية والاجتماعية والصحية والبيئية التي تترتب على ذلك. إن النفعية المطلقة التي يتم التخطيط بإحكام لنشرها في العالم ربما قوضت كل أسس الوجود الإنساني دون أن تجد من يقف في وجهها.

٤- إن التحلل الذي نشاهده في الشخصية الانسانية اليوم مصحوب بخط مواز لا يقل عنه خطورة، يتمثل فيما يتيحه التقدم التقني من إمكانات التضليل والغش والخداع؛ وعلى ما يقضي به منطق الأشياء فإن تقنيات اكتشاف الغش تظل متأخرة عن تقنيات ممارسته، كما أن الشعوب الفقيرة لا تحلم بامتلاك مختبرات على مستوى عالٍ لفحص الأغذية والأدوية والأشياء التي تسبب لشعوبها أذى بالغاً؛ مما يغري الشركات الكبرى بأن تصدر إليها كل ما يحقق الربح دون اكتراث بالمساءلة أو المحاسبة.

في كل نقطة يلتقي فيها خط تحلل الشخصية مع خط التقدم التقني تحدث فاجعة، وتُفتح في بناء الوجود الإنساني ثغرة جديدة، لكن ذلك لا يظهر دائماً في الوقت المناسب. وسيزيد الطين بلة تقهقر السياسة في إقامة التوازن الاجتماعي وحماية الضعفاء لصالح تمدد العمليات المالية والاقتصادية التي تضخمت إلى حد أن تتخذ من السياسة أداة لها عوضاً عن أن تنضوي تحت لوائها.

٥- يتساءل كثير من الناس اليوم عن مدى ما تنطوي عليه العولمة من براءة وعفوية، وعن مدى ما تركز عليه من قصدية وتآمر وتحالف وتخطيط، يقوم به الأقوياء

ضد الضعفاء. والباحثون مولعون بالتطرف تجاه الأجوبة على هذه المسألة وغيرها، حتى كأن الميل إلى الأحكام الحدية القصوى شيء مبرمج في التراث الجيني لبني الإنسان، وما ذلك إلا لأننا لا نعمق النظر في سنن الله – جل وعلا- في الخلق، ومن ثم فإنه لا تتوفر لدينا معرفة كافية بطبائع الأشياء ومنطق تطورها. أضف إلى هذا أننا كثيراً ما نفقد الرؤية الشاملة للظواهر التي نحاول استيعابها. فنركِّز على جانب واحد من ظاهرة، نتعامل معه على أنه الظاهرة كلها، كما فعل العميان في القصة الخرافية، إذ وضع كل واحد منهم يده على جزء من أجزاء الفيل ظاناً أن ذلك هو جميع الفيل، وشرع يصفه بناء على ذلك. هكذا نتعامل اليوم مع ظاهرة العولمة ومع الظواهر الفرعية المرتبطة بها. وأود هنا أن أسلط الضوء على هذه المسألة من خلال النقاط التالية:

- إذا كانت العولمة قديمة - كما أسلفنا- ومرتبطة على نحو مباشر بحب الإنسان للبقاء، وما يستلزمه من توسيع للمجال الحيوي وتعظيم للإمكانات، فإن الذي لفت الأنظار إلى العولمة في السنوات الأخيرة هو تسارع حركة انتشارها واتساع مجال نفوذها وتهميشها المستمر للاعتبارات والمعطيات المحلية، وهذا كله في الحقيقة عبارة عن صدى للتقدم التقني الهائل في مجال البث والاتصال والتنظيم، وتعبير عن الفوائض الضخمة في الأموال والمنتجات الثقافية والصناعية، ولولا وجود ذلك لما شعر الناس بهذه الظاهرة ولما خافوا من الآثار التي يمكن أن تحدثها؛ ولذا فيمكن أن نقول ونحن واثقون: إن ما يبدو أنه قهر ثقافي واقتصادي تقوم به القوى المؤثرة في حركة العولمة ضد الضعفاء والفقراء ومستهلكي منتجات الحضارة هو في جوهره عبارة عن هيمنة تقنية في المقام الأول، وهذا هو الذي يرشح حركة العولمة للاستمرار، وإن تراجع أداءُ بعض القوى التي تقوده الآن.

إن العالم الصناعي يتقدم على نحو مطرد في "الأتمتة" وتعميق المنهج التجريبي وتحسين الأدوات التي يستخدمها، ويستثمر أموالاً ضخمة في البحث العلمي والتطوير والتدريب، وهذا يرشح تقدمه التقني إلى المزيد من الرسوخ والتسارع. وهذا الاعتبار يجعل الطريق مفتوحاً أمام المشاركة في قيادة العولمة من قبل دول وأمم لا يحسب الناس حتى هذه اللحظة حساباً لتهديداتها الثقافية، كما هو الشأن بالنسبة إلى اليابان؛ وقد لاحظنا في المدة الأخيرة انكباباً عالمياً على دراسة نظم الإدارة والتعليم والتربية في اليابان، مما يعني أنه سيكون بإمكانها عولمة هذه النظم وتسويقها إلى كل مكان في العالم.

- نحن بوصفنا أمة مغلوبة ومغزوة، نبحث دائماً عن تعليل مقبول للحالة التي نحن فيها؛ وقد صار كثير من علمائنا ومفكرينا إلى القول: إن الفقر المنتشر لدينا بالإضافة إلى التخلف الصناعي والتقني، ما هو إلا نتيجة لعمليات النهب المنظَّم الذي قام به الاستعمار فيما مضى، ونتيجة للسلب المستمر الذي تقوم به الشركات المتعدية الجنسية اليوم. ويذهب أناس من هذا الفريق إلى أكثر من هذا حيث يزعمون أن الغرب لولا النهب الذي مارسه لظل فقيراً ومتخلفاً. وأنا لا أهوِّن من شأن ما جناه الغرب من وراء حركاته الاستعمارية؛ فهو هائل بكل المقاييس، كما لا أهوِّن من شأن الأسواق التي يفتتحها لمنتجاته كل يوم من خلال الترغيب والترهيب، لكن هذا كله لا ينبغي له أن يدفعنا إلى غض الطرف عن حقائق أخرى راسخة في حياة الشعوب المصنِّعة؛ ومن تلك الحقائق أن من الميزات الكبرى للدول المتقدمة سعة أسواقها الداخلية، وإنتاجها عدداً ضخماً من السلع التي تؤمِّن الكثير من احتياجات أبنائها؛ وهذا يعني أن الجزء الأكبر من دخلها القومي، هو ثمرة فعاليات اقتصادية داخلية، وليس نتيجة تصدير سلع

وخدمات تشملها عمليات العولمة؛ فنسبة الصادرات من سلع وخدمات للناتج المحلي الإجمالي لأهم ثلاث قوى اقتصادية، وهي: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان تتراوح ما بين ٩٪ و١١٪ أي حوالي ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه القوى يتشكل داخلياً. وهذا بالطبع نتيجة مباشرة للتقدم التقني والصناعي، ولارتفاع دخل الفرد في تلك الدول. ولو أن الدول الإسلامية، أو العربية، أحبت أن تقيم سوقاً مشتركة بينها لوجدت أنها ستظل بحاجة ماسة إلى أن تستورد الكثير من السلع والمواد التي ليست موجودة عند أي منها، وهي كثيرة جداً.

أضف إلى هذا أن الشركات المتعدية الجنسية والتي تعد أداة أساسية من أدوات العولمة متجذرة في الوطن الأم، كما أن أغلب القيمة المضافة لإنتاجها العالمي (ما بين ٧٠ - ٧٥٪) يتم أيضاً فيه. وأغلب أصولها الرأسمالية موجودة أيضاً في أوطانها الأصلية. هذا كله يعني أن الدول المهيمنة على أنشطة العولمة تستمد قوتها الأساسية من العمليات الداخلية، وليس مما تصدره للخارج. وهذه النقطة يجب أن تكون واضحة حتى لا نخطئ التقدير، أو نعيش أسرى للأوهام.

مع كل ما قلناه فلا ينبغي إسباغ ثوب البراءة والنبل على أنشطة العولمة، كما لا ينبغي أن نظن أن هذه السيطرة على العالم يمكن أن تتم من غير تخطيط ومن غير ممارسة بعض الضغوط السياسية؛ فقد كان الاقتصاد فيما مضى في خدمة العقيدة وخدمة السياسة والاستراتيجية، أما اليوم فقد انقلب الوضع رأساً على عقب، وأضحى كل ذلك في خدمة الاقتصاد، أي أن الهيمنة الاقتصادية وكل ما يحققها أضحت الوريث شبه الوحيد لكل الأنشطة الاستعمارية القديمة، لكن الذي اختلف هو أن الابتزاز

والسيطرة والاستغلال تدار تحت غطاء من شرعية ثقافية وقانونية، فالأمم المتحدة واتفاقية الجات، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، تؤمّن تلك الشرعية. ثم إن الخبرة الراقية والمتراكمة التي اكتسبتها الدول العظمى عبر تاريخها التسلطي الطويل علمتها أمرين:

أ- الربت على الأكتاف وإظهار التعاطف من خلال تقديم بعض المساعدات الإنسانية وإقامة بعض المؤسسات الخدمية، وتقديم بعض القروض بشروط ميسرة وإبرام الاتفاقات المرنة...

ب- ممارسة (الإرهاب المحدود) الذي يتم في الخفاء دون إحداث ضجيج، أو القضاء السريع الحاسم على العدو البالغ الضعف بعد حملة إعلامية هائلة تصور ذلك العدو على أنه وحش ذو قوة لا تقهر، وأن وجوده يشكل خطراً على الأمن والسلام الدوليين.

وبعد هذا وذاك فلا نشك أن هناك بعض الأيدي الخفية التي تدير الكثير من التوازنات العالمية، وتسعى إلى إيجاد ظروف ملائمة لتحقيق مصالح الدول المتقدمة. وأعتقد أن مثل هذا الأمر سيظل موجوداً؛ لأن الطموح إلى المزيد من الانتشار، يستدعي مثل هذا أو أكثر منه.

والخلاصة: أن معظم أنشطة العولمة يتم وفق قانون التجارة، ووفق حسابات المستثمرين، مع وجود تخطيط ومكر وتآمر، يصحب بعضها على بعض المستويات.

٦- ربما كان القائمون على النظام التجاري الدولي – وهم أنفسهم القائمون على نشر العولمة – هم أكثر الفئات الاجتماعية ذكاء وحنكة، حيث عراقة أدبيات التجارة، وأدبيات النجاح المالي، وحيث التمتع بالملاحظة الجيدة والحساسية العالية نحو حركة

أسواق التمويل والاستثمار والامتداد الاقتصادي... ومن الواضح أنهم أدركوا في الوقت المناسب أن عولمة العالم تتطلب التبشير بما سيصيبه الناس من خير وسلام إذا هم انخرطوا في النظام العالمي الجديد، والذي تشكل العولمة واحداً من أهم عناصره ومظاهره. ولذا فإن بعض دعاة العولمة، يوضحون لنا أن ما يدعو إليه النظام الدولي السائد الآن هو شكل من أشكال تبسيط العلاقات بين الأمم، وتجاوز العقد التاريخية والنفسية والنظر للعالم بوصفه وحدة واحدة متجانسة، وهو في سعي دائم إلى دمج المصالح الوطنية بالمصالح العالمية، فلا يكون ثمة شيء اسمه داخل وشيء اسمه خارج. ولو صح نصف هذا الكلام الجميل لحُلَّ نصف مشكلات الناس مع العولمة والدوائر التي تقودها.

**ومما يسعى إليه المستفيدون من العولمة الآتي:**

- فتح الأسواق أمام السلع ورؤوس الأموال والمعلومات والخدمات...
- هدم الأسوار الجمركية.
- تسريح الجيوش أو تخفيض أعدادها.
- تقليص نفوذ الدولة من خلال بيع المشروعات والمؤسسات العامة دون التدقيق في هوية المشتري.
- تقليص الدعم المقدم لبعض الفئات وبعض السلع.

ومن أجل تمهيد الطريق أمام كل هذا فلا بد من أمر مهم، هو زيادة معدلات التشابه بين الأمم من خلال توحيد الرغبات والتطلعات وطرق النظر إلى الذات والآخر، ومن خلال توحيد الأذواق والعادات الاستهلاكية ومعايير الكفاءة الاجتماعية... وهنا تبرز أهمية (العولمة الثقافية)، حيث تتولى وسائل الإعلان والدعاية ومراكز البحوث والنشر

ومؤسسات إنتاج الأفلام ذلك بكفاءة منقطعة النظير. ولا بد من القول: إن ما يتم من كل هذا لا يخلو من التحيز والانتقاء؛ فللعرب والمسلمين حصة محترمة من إهانات (هوليود) وتشويهاتها على حين يُنظر إلى عبّاد العجل في الهند نظرة احترام.

أما اليهود فهم (الأقلية الساحقة) التي لا يليق بها إلا التبجيل وإطراءات النجاح والتفوق! وعلى كل حال فرجالات المال والأعمال يعرفون على نحو جيد متى يكون توحيد الأفكار والأذواق والعادات منشطاً لحركة أموالهم وتجاراتهم، ومتى يكون عائقاً أمامها.

٧- لا يعني بأن الاقتصاد هو مركز عمليات العولمة عدم وجود أنشطة عولمية في المجالات الأخرى؛ فالثابت أن هناك قنوات مفتوحة دائماً بين كل جوانب الحياة البشرية، وما يتصل بها من نظم وخدمات وأشياء... وإن تغيير أي منها، كثيراً ما يستدعي إحداث تغييرات على الصعد الأخرى؛ وهذا ما يشكل الخلفية العميقة لفن الدعاية والإعلان؛ إذ إن تغيير السلوك الاقتصادي لشخص ما يتطلب نوعاً من التغيير في قناعاته إلى جانب جعله يستحضر بعض صور ما ينبغي أن يتجه إلى شرائه واستهلاكه وإيجاد إلف نفسي جديد له.

ومن هذا المنطلق فإن ما تتم عولمته الآن يشمل كل جوانب الحياة الإنسانية، حتى ما كان يعتقد إلى وقت قريب أنه من المسائل الشخصية، ويمكن أن نعد مما تم عولمته الآتي:

- الأفكار والعقائد والتقاليد وأساليب العيش وأنماط العلاقات الاجتماعية.
- النظم السياسية والاقتصادية والإدارية.
- أشكال الاستثمار وأوعيته وآليات انتقال رؤوس الأموال وتنظيم المضاربة في العملات وأساليب إنعاش الأسواق وأدبيات التنمية الاقتصادية.

- وسائل الاتصال ونظم المعلومات وأساليب الإعلان، وكل ما يتصل بتشكيل الاتجاهات وأحوال الترفيه.
- كل ما يتصل بالتقنية والصناعة على صعد الإنشاء والصيانة والتطوير والتدريب، مما لا يهدد كشفه بتفويت بعض المنافع على مالكيه، وهكذا فالعولمة تسعى إلى صياغة الوجود الإنساني والمادي على نحو يتلاءم مع المستفيدين منها.

٨- ظاهرة العولمة ظاهرة ضخمة جداً، تصب فيها الثقافات والرغبات والمصالح والإنجازات التقنية والخطط المستقبلية.. وهذه الخلطة المعقدة، تحدث تغييرات جذرية واسعة النطاق في حياة الناس، ونظراً لتنوع عناصرها وغزارتها، فإن من الصعب التنبؤ بالآثار التي ستنتج عنها؛ إذ من المعروف أن حسابات النتائج، تميل إلى التخمين كلما كانت العمليات والعناصر التي ترتبط بها أكثر ارتباطاً بالإنسان وأكثر تنوعاً. أضف إلى هذا أن التغييرات السريعة التي تحدثها العولمة ستجعل الوعي البشري قاصراً عن اكتشاف الأسلوب الملائم للتعامل معها. هذا كله يعني أن العولمة قد أدخلتنا في حسابات المنطق الغامض، وجعلت حدوث ما ليس في الحسبان هو سيد الموقف. ويمكن القول: إن كل المتحمسين للعولمة قد يندفعون خلفها إلى آخر الطريق وقد يقفون ضدها؛ إذ ماذا ستكون الحال لو أن بلداً مثل اليابان أو الولايات المتحدة وجد أن الانفتاح التجاري أو الثقافي بات يهدد اقتصاده أو وحدة أراضيه؟ لا ريب أن الانكفاء ربما يكون هو الحل، وقد حدث هذا في تاريخ الأمم مرات كثيرة. ويمكن أن نذهب إلى أكثر من ذلك، وندعي أن حركة العولمة قد تفضي إلى تقويض عين الأسس التي قامت عليها، كالاقتصاد الحر والليبرالية والديمقراطية والمنافسة التقنية والتواصل والإعلان...

فما يبدو على أنه مبدأ قد ينقلب إلى معوِّق أو مخرب في ظل رؤية لا ترى للأشياء نفعاً إلا من خلال أدائها. هذا كله يعني أن علينا أن نعتمد المراجعة المستمرة لكل مفرزات العولمة، وألا نمل من البحث عن مناهج جديدة للتعامل معها، وإلا فقد تقذف بنا أمواجها بعيداً عن أصولنا ومصالحنا معاً.

٩- المحلية والعولمة شيئان متضادان؛ فالعولمة تسعى إلى اختراق الحدود والحواجز الثقافية والسياسية والجغرافية، على حين يسعى المحليون إلى الحفاظ على الخصائص والمكتسبات الوطنية والمحلية. وقد أدرك مخططو السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية عبر دراساتهم عالية المستوى، أن التهديد الرئيس لنظام العالم الجديد تحت قيادة أمريكا، يأتي من (الوطنيين) في العالم الثالث، ومن الأنظمة الوطنية والتي تطلق عليها تلك الدراسات أحياناً اسم (غلاة الوطنية)، والتي تستجيب للطلبات الشعبية في الحفاظ على الموروث المحلي، وتحقيق المصالح والحاجات الضرورية. وهذا هو أحد أوجه التفسير الدقيقة لهجوم الغرب على الإسلام وعلى الملتزمين به، حيث يمثل الإطار المرجعي لكل القوى المحلية في العالم الإسلامي الذي يشكل اليوم قرابة ربع سكان الأرض.

التزهيد في المحلي والوطني وازدراؤه – مهما كان شأنه- جزء من عمل العولمة في فتح أبواب الانتشار أمامها؛ وقد كان يقال قديماً: "فكر عالمياً وتصرَّف محلياً". أما منطق العولمة، فيقول: إن هذه المقولة باتت قديمة، وصار من الحكمة أن تفكر عالمياً، وتتصرف عالمياً؛ بل إن كل ما لديك من أفكار ومفاهيم ومعطيات محلية ستكون غير قابلة للتطبيق والتجسيد في مشروعات محلية إذا لم تدمجها في بعض المنظورات والأنساق العالمية.

وهذه الوضعية الرهيبة ستقلب الكثير من الحسابات رأساً على عقب، وهذه الهجمة على كل ما هو محلي تركت كل جهة من الجهات المنخرطة في العولمة تخشى في لحظة ما من جهة أخرى مشاركة فيها، فهذه كندا تتبرم من تدفق المنتجات الأمريكية. وهذه أوروبا خائفة من سطوة الثقافة الأمريكية. وهذا هو العالم الإسلامي خائف على مكوناته الثقافية من العلمانية الشاملة التي تسوِّقها العولمة. وها هم العرب خائفون من تمدد إسرائيل وسيطرة اقتصادها. وهذه سيرلانكا تخشى من الهند، وكوريا تخشى من اليابان. وهذه أمريكا منزعجة من الأداء الياباني الرفيع، ومن تدفق السلع اليابانية عليها. الكل خائف من الجميع، فالمنافسة اللاإنسانية التي تطلقها العولمة جعلت الخوف هو الميسم الذي يطبع كل العلاقات التي تنشئها العولمة؛ والآكل الآن يمكن في أي وقت أن يكون مأكولاً.

١٠- هناك بعض الظواهر والقضايا التي قد تلتبس بالعولمة، أو تشكل جزءاً منها في بعض الأحيان، وقد تقاطعها في أحيان أخرى. وسنحاول إلقاء الضوء على أهمها في المفردات التالية:

أ- قد يخلط بعض المثقفين وكثير من الناس بين العلاقات الدولية وظاهرة العولمة ما دام كل منهما قائماً على نوع من التواصل العالمي؛ ولكن الحقيقة أن العلاقات الدولية تغاير العولمة، وتتقاطع معها في عدد من النقاط، منها:

- تقوم العولمة على علاقات قهرية، أحد طرفيها قوي غالب وطرفها الآخر ضعيف مغلوب على أمره، على حين أنه يتوقع أن تقوم العلاقات الدولية على أسس من التكافؤ والسيادة.

- معظم نشاطات العلاقات الدولية تقوم به الحكومات فيما بينها، ودور الأفراد والمؤسسات هامشي فيها، على حين أن أنشطة العولمة، لا تقوم بها الدول على نحو أساسي، وإنما الشركات والمؤسسات المتعدية الجنسية.

- تخضع العلاقات الدولية لاتفاقيات ومعاهدات وأعراف دولية، تقيد كل الأطراف المشتركة في تلك العلاقات، على حين تقوم أنشطة العولمة على اعتبارات خاصة تخضع لآلية السوق والمصلحة التجارية؛ ولذا فإن الخلط الذي يقع بين العولمة والعلاقات الدولية، قد يكون المراد منه إضفاء الصبغة الشرعية على حركة العولمة وتلطيف وقعها في أذهان الناس.

ب- يقع الخلط أيضاً بين (العولمة) و(العالمية) ومع أن كلاً منهما يتسم بالخروج من الفضاء المحلي إلى فضاءات أرحب، إلا أن العولمة تلتصق بتعميم التقنية والسلع والأموال والسياحة والمعلوماتية، على حين تنحو العالمية نحو القيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافات. العولمة – كما يقول د. الجابري – تحمل طابع الهيمنة والفعل الأحادي ذي الاتجاه الواحد، وهي بالتالي تضغط على ما هو خاص وتقصيه. أما العالمية فهي تشوق وطموح إلى الارتفاع بما هو خاص إلى مستوى عالمي. العولمة محاولة لاحتواء العالم، والعالمية تفتّح على ما هو عالمي وكوني. العولمة تحاول إيجاد أنماط عالمية ثابتة، وفرضها على الأمم والشعوب، على حين أن العالمية محاولة إلى التماهي مع مستويات تبلورت على نحو طبيعي عبر حقب عديدة.

نشدان العالمية في المجال الثقافي كما في غيره من المجالات طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء وفي التعارف والحوار والتلاقح؛ إنها طريق لجعل الإيثار يحل محل

الأثرة، والمركّب محل البسيط وإغناء للذات والهوية. أما العولمة فهي إرادة لاختراق الآخر ومحو شخصيته وتطويقه لمصلحة القوى المهيمنة على الشأن الدولي، فكأنها بالتالي تنفيه من العالم. في العالمية يحدث نوع من الصراع الذي يشكّل في النهاية الوعي التاريخي والمستقبلي والوعي بالذات وبالآخر. أما العولمة فإنها تهدف أول ما تهدف إلى السيطرة على الوعي والهيمنة عليه وتوجيهه، وبذلك يتم تعطيل فاعلية المنطق والتشويش على نظام القيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك، بغية تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع.

ج- مما يلابس العولمة ويتقاطع معها (العلمانية) وهي تعني فصل الدين عن الدولة، أو إقامة الدولة بعيداً عن تعاليم الدين، أو على نحو لا يقتضي ضرورة الالتزام بها. العلمانية نقيض (اللاهوتية) التي تؤمن بسلطة الكنيسة، ولم تكن عند نشأتها في أوروبا تستهدف مناهضة المسيحية، بل مثلت حركة فكرية تلازمت مع تطور البنى الاجتماعية ضد التفسيرات الكنسية الحرفية المغلقة للنصرانية. ومع مرور الوقت تطور معنى العلمانية من مجرد الرغبة في الحد من نفوذ ما هو روحي إلى تعبير (أيدلوجي) ينحو إلى موضعة الفرد والجماعة في إطار دستوري وقانوني. وانطلاقاً من هذا ومقارنة بما ذكرناه من معاني العولمة، فإن الأصل أن تكون دلالات العولمة مغايرة لدلالات العلمانية، لكن بما أن العولمة تعبر – في غالب الأمر- عن طموحات شعوب علمانية أقامت معظم شؤونها بعيداً عن مفاهيم أي دين، وبما أن العولمة تعمم معطيات ثقافية دنيوية ومادية بحتة دون أي اهتمام بمدى انسجام تلك المعطيات مع الإيمان بالله واليوم الآخر، فإنه يمكن القول: إن العولمة تتنفس في محيط علماني، وتنشر الفكر العلماني،

وتؤسس لأرضيات وخلفيات علمانية. وأظن أن هذا شيء منطقي، إذ كيف يمكن لأوروبا، أو اليابان - مثلاً- أن تسوِّق أفكاراً ومفاهيم وتقاليد، هي في عـداء لهـا، أو - على الأقل- هي بعيدة في ممارستها اليومية عنها. وهذا يشكل تحدياً من أكبر التحديات لأمة الإسلام، وسنتحدث عن هذا فيما بعد، بإذن الله تعالى.

د- يثور في أذهان الكثير من الناس سؤال عن علاقة (الحداثة) و(ما بعد الحداثة) بـ (العولمة) وهو سؤال وجيه نظراً لتوافق البنية العميقة التي يقوم عليها كل منهما. على حين تركز العولمة أنشطتها في المجال التقني والاقتصادي والإعلامي، فإن (الحداثة) تجد ملاذها الآمن في كتابات الفلاسفة والأدباء والمفكرين، لكن يظل ما يجمع بينهما كبيراً ومهماً. الفكر الحداثي يضع الأسس التي تخلع الناس من الثوابت، وتهيئهم للدخول في مغامرات المجهول ومغامرات التغير الذي لا يعرف أي حدود. ويصور ذلك الفكر الحداثي على أنه هو المنهج الأخير الذي يصعب الارتداد عنه، أو إيجاد بديل له. أما عمل (العولمة) فهو إيجاد الظروف التي تجعل فكر الحداثة وما بعد الحداثة منطقياً ومقبولاً، فهي من خلال استخدام أرقى المنتجات النطقية، وأحدث النظريات في إدارة الأعمال، وفي الإعلان والتسويق، توجد تياراً هائلاً من التغيير السريع والشامل، الذي يجعل فترة صلاحية النظم والأدوات - كما نرى في أجهزة الحاسوب- قصيرة جداً، مما يدعو إلى تبديلها والتخلص منها والبحث عن بدائل لها. ولم يكن ذلك التوافق بين العولمة والحداثة أمراً طارئاً، أو خاضعاً للصدفة، وإنما كان نتيجة منطقية للمذاهب الوضعية وحالة عدم اليقين التي تصبغ الأنشطة الفلسفية والبحثية في العالم الغربي. وكل أدوات العولمة في الحقيقة تعبّ من العمق اللامرئي للثقافة الغربية ومنجزاتها

الحضارية. إن فكر ما بعد الحداثة كان يتطور دائماً باتجاه حالة اللانظام، أو على الأصح في اتجاه التركيز على أن الواقع ذو طبيعة متغيرة، وعلى تعددية الأنظمة والاستعداد للانفتاح على المجهول والتأويلات المتعددة. وهذا ما يتلاءم مع العولمة ويخدمها على نحو منقطع النظير. وقد سعى فكر (ما بعد الحداثة) إلى تحطيم الأنساق الفكرية الكبرى، التي كانت تعرضها (الماركسية)، والإعراض عن الأسس والنتائج القيمية والعرفية والجماعية لأفكار الحداثة والتنوير، باسم الخصوصية والنسبية والحق في الاختلاف، ومن خلال التأكيد على معاني الحساسية والتفكيك والتناص والتجاوز المناهض للتناسق، وتزامن الأنماط والقيم والأمزجة والحضارات... وهذا ما يهيِّئ الناس للانفتاح على منتجات العولمة، ويوجد لديهم الاستعداد والاندفاع نحو المزيد من الاستهلاك، كما يمهد السبيل أمام تحرك العولمة في أرض ليس لها أهل، والولوج من أبواب ليس عليها حراس.

# أدوات العولمة

إن من نافلة القول أن نقرر أن حجم العولمة ومدى انتشارها ظلا على مدار التاريخ مرتهنين لنوعية الأدوات التي يملكها الإنسان. إن التمدد في الأرض، وبسط النفوذ والسلطان والاستحواذ، أمور متأصلة في طبيعة الإنسان، وهو يجد دائماً غطاء من المشروعية المنطقية والثقافية لتسويغ ذلك، لكن الذي يحد من طموحاته في هذا الشأن هو قصور إمكاناته ووسائله، ووجود مصالح مضادة لأشخاص آخرين.

واليوم فإن أموراً جوهرية قد طرأت على الوجود، فالتقدم التقني الذي فاق كل خيال، قرّب المسافات، وأزال الحواجز، وأتاح صوراً مدهشة من التواصل العالمي، مما أتاح لكل ذي قوة إمكاناتٍ مضاعفة، وأغرى كل ذي طموح بأن يندفع في اتجاه ما يريد بشهية لا تعرف الارتواء. وإليك أهم الأدوات التي يستخدمها المستفيدون من العولمة، نوجزها في الصفحات التالية:

### ١- الشركات المتعدية الجنسية:

بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الرأسمالية الصناعية منهكة القوى، وقد حاولت استعادة نشاطها وحيويتها ومداواة جراحها، وكان الهم الأول لها منذ انتهاء الحرب حتى أوائل السبعينيات، هو العمل المستمر على إزالة كافة العقبات والقيود أمام استعادة عمليات العولمة من جديد. وقد ساعد التقدم التقني – كما أشرنا – على تحقيق ذلك، حيث صارت المعلومات والأموال تنتقل بسرعة البرق. وهذا كشف للمستثمرين الميزات التي يحصلون عليها من خلال عولمة مراكز الإنتاج والتوزيع؛ مما

أدى إلى ظهور الشركات الكبرى التي تعمل على مد أنشطتها إلى خارج حدود بلادها الاصلية. وتفيد بعض الدراسات والإحصاءات أن تلك الشركات قد بلغت نحواً من ٤٠٠ ألف شركة تعمل من خلال نحو ٢٠٠ ألف فرع؛ وقد بلغ رصيد استثماراتها ٢.٧ تريليون دولار عام ١٩٩٥. وذلك مقابل رصيد استثمارات قدره: ٣٧٠ بليون دولار عام ١٩٧٨ (أي تضاعف رصيد استثماراتها أكثر من سبع مرات خلال ثماني عشرة سنة). وتستحوذ على ٥٠٪ من ذلك الرصيد أكبر مئة شركة عالمية من الشركات المتعدية الجنسية. وتتقاسم خمسة بلدان رئيسة هي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا فيما بينها وحدها ١٧٢ شركة من أكبر مئتي شركة في العالم. وهذه الشركات مسؤولة عن ثلث الناتج العالمي (من سلع وخدمات) و٧٥٪ من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير، وهي تستخدم أكثر من ٧٥ مليون عامل.

### ٢- المنظمات والاتفاقيات:

أدرك العالم الغربي القوي والمتنفذ بعد الحرب العالمية الثانية، أن الاستعمار العسكري قد فات أوانه، حيث نشأت في العالم مفاهيم جديدة لاستثمار القوة، وانتقل حقل استخدام القوة من السياسة واستخدام السلاح إلى المال والأعمال والاستثمار والتنمية الاقتصادية. وحتى يحافظ الغرب على مواطئ أقدامه وعلى رعاية مصالحه، شرع في إنشاء الأطر والمؤسسات الدولية على المستويات القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية؛ وقد أنشأ على مستوى التمويل للأنشطة والمشروعات الدولية مؤسستين مهمتين، هما: صندق النقد الدولي، والبنك الدولي. وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة الدولية، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي. وقد استغرقت المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية (الجات) نحواً من نصف قرن

تقريباً، حيث عقد في نطاق هذه الاتفاقية ثماني جولات من المفاوضات، منها خمس أجريت بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٦١م، وعقدت السابعة في طوكيو، والأخيرة في (الأرجواي) وقد استغرقت الجولة الأخيرة المدة الواقعة بين عامي ١٩٨٦- ١٩٩٣. وقد اشتركت في المفاوضات في هذه الجولة خمس عشرة مجموعة تفاوضية، لتغطية جوانب مختلفة، سلعية وخدمية. وتضم منظمة التجارة العالمية الآن أكثر من ١٢٥ دولة، منها ٨٨ دولة مما كان يسمى بـ (العالم الثالث) و٢٦ دولة مصنفة مع الدول الأقل نمواً في العالم.

وقد صيغت اتفاقية (الجات) بطريقة تخدم الأقوياء. والخيار أمام الدول الضعيفة هو (اللاخيار) وكأن روح الاتفاقية توحي للفقراء والضعفاء بالمقولة التالية: "أنتم خاسرون إذا وافقتم على الدخول وخاسرون إذا لم توافقوا". وقد كانت اتفاقية الجات السابقة تتيح للدول أن تتحفظ على بعض البنود، وتوافق على أخرى، أما الاتفاقية الأخيرة، فليس فيها خيار، فإما أن توافق على مجمل الاتفاقيات، إما أن تُعد خارجها.

وهكذا تم رسم الإطار القانوني لعولمة اقتصاد العالم، بما يزيد الأقوياء قوة والفقراء ضعفاً. ولا ريب أن هناك استثناءات، لكنها قليلة.

### ٣- العقوبات الاقتصادية:

إن العولمة لا تعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الغربية إلى أرجاء الأرض فحسب، وإنما تعمل كذلك على تعميم الرؤى والمعايير الغربية، وحمل العالم على الانصياع لها. ومن الواضح أن الغرب – ولاسيما أمريكا- يفضل استخدام المنظمات الدولية لتحقيق ذلك، فإذا لم يكن ذلك ممكناً، فلا مانع من سن العقوبات على نحو منفرد. وبما أن أمريكا هي الدولة الأكثر تأثيراً في العالم اليوم، فإنها في الغالب هي التي

تقوم بفرض العقوبات حتى لو أضرت بها أحياناً؛ وقد قال رئيس جمعية الصناعيين الوطنية في أمريكا عن هذه العقوبات الفردية: ثمة فكرة تشبه ما يصدر عن شخص، تنتابه نوبة غضب وانفعال، مفادها: أن على الأمريكيين أن يفعلوا أي شيء ولو أضرَّ بهم. وقد أصدرت منظمة أمريكية رئيسية تقريراً أدرجت فيه ٦١ قانوناً ومرسوماً أمريكياً، صدرت بين عامي ١٩٩٣- ١٩٩٦ منحت فيها الحكومة الأمريكية سلطة فرض عقوبات من جانب واحد خدمة لأغراض سياسية. هذه الإجراءات تنال نحواً من ٢.٣ مليار نسمة من مستهلكي السلع والخدمات الأمريكية، أي ما يعادل ٤٢٪ من سكان الأرض. ولأمريكا في ذلك حجج عديدة، منها: انتهاك حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، وحقوق العمال، ومحاربة المخدرات، وحماية البيئة... وهناك مشروع قانون اسمه: "قانون التحرر من الاضطهاد الديني" للعام ١٩٩٧. وهذا القانون المثير للجدل يكشف في تفاصيله عن أن أمريكا قادرة على إيجاد ذرائع للتدخل والبطش بالآخرين إلى ما لا نهاية. ولو أن ذلك القانون أُقِرّ وطبّق، فإن ذلك سيعني شكلاً متقدماً من أشكال العولمة، حيث أنه سيتيح لأمريكا التدخل في الكثير مما كان يعد خصوصيات ثقافية وشؤوناً محلية.

الناس في العالم كله يدركون أن الخلفية النفعية للولايات المتحدة تحول بينها وبين أن تضحي بمصالحها في سبيل ترسيخ القيم الإنسانية، ولكنها الرغبة الجامحة في الهيمنة والسيطرة. ومن اللطيف أن الولايات المتحدة حين قررت فرض حظر شامل على السودان، أجازت استيراد تجارها للصمغ العربي السوداني، لأن السودان ينتج من هذه المادة ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من الإنتاج العالمي. وهذا لا يحتاج إلى تعليق!.

### ٤- شبكة الإنترنت:

في عام ١٩٦٩ أقامت وكالة المشاريع المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية شبكة (أربانيت) للربط بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية، ضماناً لاستمرار التواصل بين مراكز البحوث، ومتخذي القرار العسكري والسياسي في حالة حدوث ضربة سوفياتية نووية مفاجئة، ثم فتحت الشبكة للاستخدام العام، وأخذت تنمو بمعدلات هائلة ومتسارعة إلى أن صارت شبكة الشبكات في العالم. ويستخدم الشبكة الآن أكثر من ٣٠٠ مليون مستخدم. ويتوقع لهذا الرقم أن يصل إلى (المليار) في حدود سنوات قليلة. إن هذه الشبكة قد وفرت وسيلة فعالة للنفاذ السريع إلى المعلومة، كما أمّنت انتشارها وتوظيفها على نحو مذهل. وقد باتت من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق النزعة الحالية نحو العولمة. إن الذين يستخدمون شبكة (الإنترنت) يشكلون مجتمعاً كونياً ربما يصبح له في المستقبل تقاليده ومفاهيمه. إن هذه الشبكة قد أتاحت التفاعل الحر المباشر بين أعداد ضخمة من الناس، بقطع النظر عن الحدود الجغرافية واختلاف التوقيت والثقافة. وإذا كانت السلع المعولمة تحمل طابع النفوذ الاقتصادي، فإن هذه الشبكة أتاحت عولمة المعلومات والمفاهيم والأفكار، وهذه أشد تأثيراً في إعادة ترميز الوجود الإنساني، وإحداث التحولات الفكرية والأخلاقية والسلوكية. ومع هذا فإن التجارة على هذه الشبكة تتصاعد باستمرار، كما أنها أضحت من الوسائل الإعلانية المهمة.

بقي أن نقول إن (الإنترنت) إبداع أمريكي، وهي تسوّق مفاهيم الغرب وأشياءه ولذا فإن أكثر من ٩٨٪ من المعلومات التي عليها هي بلغات غربية، وللإنجليزية فيها نصيب الأسد؛ مما ينسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها.

### ٥- وسائل الإعلام:

إن التقدم التقني في مجال البث، قد أحدث ثورة أخرى في حياة الناس، فهناك ما يقارب خمسمئة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية، تحمل في مضامينها صوراً ورموزاً ودلالات للحياة العصرية، ولما يستجد من حداثة في أصقاع الأرض كافة. ولأول مرة في التاريخ أمكن للناس أن يروا ما يحدث في أطراف المعمورة وقت حدوثه؛ بل إن التنظيم الممتاز لمراسلي شبكات التلفزيون ومراسلي وكالات الأنباء قد جعل كثيراً من الناس القريبين من موقع الحدث أقل خبرة به من بعض البعيدين عنه.

قد صار في بيوت كثير من الناس عشرات النوافذ التي يطلون منها على العالم، فالمحطات الفضائية التي تبث على مدار الساعة تثير شهية الناس وتحرك خيالهم باتجاه أنماط العيش في الغرب، حيث المعرفة المتقدمة والإبداعات المتجددة والتحلل الخلقي والفردية المقيتة، وتشوق إلى الاستهلاك لا يعرف الارتواء. المجلات المتخصصة هي الأخرى تترك آثاراً لا يستهان بها في حياة الناس. وتشير بعض الإحصاءات إلى وجود أكثر من عشرة آلاف مجلة متخصصة في شؤون العلم والأزياء والطبخ والأثاث المنزلي، وتصوير الحياة الاجتماعية المنشودة، ومعالجة المشكلات الأسرية... وهذه أيضاً تنهل من معطيات الحياة الغربية حلوها ومرها، وتعيد ما التقطته في صور تحليلية وإحصائية متقنة، ليطلع عليه الناس في أنحاء العالم كافة. وسيكون للمجلات الإلكترونية، والكتاب الإلكتروني شأن وأي شأن في خدمة العولمة ومدّ نفوذها. إن ما تبثه وسائل الإعلام هو الذي يصنع الأحلام. والأحلام هي التي توجه السلوك، وبذلك يتم تنميط العالم.

### ٦- الإعلان:

إن من مفرزات العولمة السيئة أن الاتصال أخذ يتهمش لصالح الدعاية والإعلان. الاتصال ذو اتجاهين، والاتصال هو الذي يربي الناس، ويفتح لهم أبواب التبادل الثقافي، أما الإعلان فإنه عبارة عن رسالة، لا تدعو إلى الحوار ولا المناقشة، ولا تنتظر من أحد جواباً سوى جواب واحد، هو أن يشتري ويستهلك ما يدعى إلى استهلاكه. إن ميزانية الإعلان في العالم قد تجاوزت في السنوات الأخيرة التوقعات حيث بلغت نحواً من ٣٣٠ مليار دولار حسب تقرير إحدى وكالات أبحاث الإعلان. وهذا الرقم في حالة من النمو المستمر. وسائل الإعلام - كما يقول تشومسكي- مؤسسات تبيع منتجاتها للسوق. فما السوق هنا ومن المشتري وما المنتَج؟

يقول الباحث الأمريكي: السوق هنا هي وسيلة الإعلام، والمنتَج هم المشاهدون، وعند الصفوة من وسائل الإعلام المنتَج هو أيضاً الصفوة من المشاهدين؛ فوسيلة الإعلام تجذب المشاهدين إلى حيث تصطادهم الإعلانات. ويدفع أصحاب الأعمال عن أولئك المشاهدين للإعلام؛ إنها صفقة يباع فيها الناس لأرباب الأعمال.

نتيجة لحملات الإعلان والدعاية المكثفة بات الناس يستهلكون ما لا يحتاجونه، وبات المطلوب منهم المزيد من الاستهلاك حتى تظل عجلة الصناعة في حالة من الحركة الدائبة. وعلى مدار التاريخ كان الناس ينتجون ما يحتاجون إلى استهلاكه. أما اليوم فعلى الناس أن يمارسوا المزيد من الاستهلاك من أجل تحقيق المزيد من الإنتاج، بقطع النظر عن كل النتائج البيئية والصحية التي تترتب على ذلك.

# الفرص التي تتيحها العولمة

ليس من الإنصاف القول: إن العالم الإسلامي كان ينعم بالتدين والأمن والأمان والرخاء والتواصل الأخوي والوحدة... قبل اشتداد حركة العولمة وخلط الفضاء الداخلي بالفضاء الخارجي، فنحن نعاني من مشكلات كثيرة مزمنة على كل المستويات وإن من مبادئنا الأساسية في تقويم الأشياء أن الخير المحض نادر، وأن الشر المحض نادر، وأكثر الأمور والأشياء ذات طبيعة خيّرة يشوبها شيء من الشر، أو ذات طبيعة شريرة يشوبها شيء من الخير. وإن القواسم المشتركة القائمة على وحدة الأصل البشري ووحدة مصيره في أمور عدة، والمصالح التي يمكن أن يتبادلها الناس فيما بينهم، إن كل ذلك يجعل (العولمة) تتيح بعض الفرص التي يمكن أن يستفيد منها المسلمون وغيرهم من الأمم التي تخشى من هذا الاختلاط الكوني. وإليك أهم ما ألاحظه من تلك الفرص أسوقه في النقاط التالية:

١- كثيراً ما يتساءل المرء عن المحك أو المرجع الذي نستطيع من خلاله تقويم أوضاعنا وأدائنا ومشكلاتنا. ومع أن التحاكم للمنهج الرباني يوفر الكثير من الجهد، ويمنحنا الكثير من الأسس والأدوات، إلا أن نوعية الفاعلية، ونوعية ما تتطلبه الحياة المعاصرة من استجابات، لا يتم الوقوف عليه إلا من خلال ما عليه (الآخر) المناوئ والمنافس والمشارك[1]. وأعتقد أن العولمة توفر ذلك على نحو مثالي. إننا نخفق في تحصيل

(١) لا ريب أننا نفهم الآخر من أفق مرجعياتنا وثقافتنا؛ ولذا فإن العلاقة بين البشر على هذا المستوى علاقة جدلية.

الفهم الكلي لذواتنا وأوضاعنا من غير (الآخر) ولذا فإن استحضاره يظل ضرورياً – ولو بصورة مؤقتة- لاستكمال فهمنا لأنفسنا. بسبب تدفق المعلومات وانفتاح العالم بعضه على بعض – على مستويات عدة- صار بالإمكان أن نقف على مناهج الأمم في استثمارها لإمكاناتها وعلاجها لمشكلاتها، كما أنه أتيح لنا أن نتعرف على نوعية المشكلات الدولية التي تفرزها سلوكات تلك الدول؛ إذ إن قضايا تلوث البيئة والأسلحة النووية ووسائل التقدم التقني كافة، إلى جانب ماهية التيارات الفكرية السائدة هناك ومسائل أخرى، لا يمكن أبداً أن تكون شؤوناً ذات اعتبارات محلية؛ بل إنه يمكن القول: إن أخطار كثير من ذلك قد تحدق بنا وتهدد أمننا أكثر من تهديدها لمواطني البلدان التي تنشأ فيها. والعولمة وفرت الكثير من الأطر والآليات لبحث ذلك والتعامل معه.

٢- إن العولمة تساعدنا على أن نفكر على المستوى العالمي؛ إذ إن من طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد - لمن كان في الموقع الصحيح- في إمكانات الناس ويحسّن من مهاراتهم، وهذا يجعل المجال الحيوي في حالة من الاتساع الدائم. وهذا يتطلب أهلية فكرية وثقافية جديدة من أجل مواكبة ذلك الاتساع والاستثمار فيه على نحو فعّال. إن العولمة لا تعمم منتجات وأفكار العالم الغربي فحسب، وإنما تتيح هوامش – قد تضيق وقد تتسع- لتحرك عالمي لكل أولئك القادرين على الحركة ولكل أولئك الذين يملكون شيئاً يقدمونه للآخرين. وقد تحسّن مستوى التفكير ومستوى الأداء والعطاء ومستوى التعليم في بلاد عديدة نتيجة الاطلاع على الإنجازات التي تمت في البلدان الصناعية، ونتيجة التواصل مع جامعاتها وأسواقها.

٣- في كل الثقافات أجزاء معطوبة أو خاملة، ومن النادر أن نجد ثقافة تحيا بكل خصائصها ومقوماتها؛ فإذا سلم نسقها المعرفي وجدت خللاً في نسقها المعياري، أو التقني، أو نسق العادات والتقاليد... والعولمة تساعد الناس على أن يكتشفوا كثيراً من الأجزاء التالفة في ثقافاتهم، وأن يستفيدوا من الخبرات المتوفرة لدى الآخرين في معالجتها أو التخلص منها. وهل ننكر ما استفدناه نحن من الآخرين في عصرنا من أدبيات وطرق في مسائل التنظيم، والجودة، واستنباط خيرات الأرض، وقراءة الأحداث المعاصرة، ومعالجة مشكلات المرض والفقر والتلوث وما شاكل ذلك...؟

والمشكلة في هذا المقام ما تتصف به الأنساق الثقافية من جمود وقصور ذاتي، وتأبٍّ على التغيير والتجديد، بالإضافة إلى ارتباك الوعي البشري في التعامل مع القضايا التي يشتبك فيها الذاتي بالغيري، والداخلي بالخارجي، والنافع بالضار والخطر.

٤- إن العولمة تساعدنا غلى تقديم رسالة الإسلام للناس على نحو لم يسبق له نظير؛ فقد كان العالم قديماً موضع غبطة إذا اجتمع في حلقته ألفٌ من الناس، أما اليوم فقد صار من الممكن أن يستمع للمتحدث الواحد عبر القنوات الفضائية مئات الملايين من الناس في وقت واحد. والشبكة العنكبوتية (الإنترنت) سهّلت إيصال معلومات عن الإسلام إلى كل مكان في الأرض. ولن يستطيع أحد أن يحجب نور الإسلام بعد اليوم عن المتعطشين إليه في أركان المعمورة. وليس هذا بالشيء القليل، فقد استطاع التجار المسلمون في الماضي بجهودهم الشخصية المحدودة تبليغ الإسلام وبث هدايته في أقاصي الأرض، وكان لذلك آثار هائلة في مجد الإسلام وحيويته. واليوم فإن الإمكانات قد تضاعفت ألوف المرات للقيام بعمل يشبه ذلك العمل. أضف إلى هذا أن

التواصل بين أمة الإسلام الموجودة في كل أنحاء المعمورة صار أسهل، وقد كان ينبغي أن نقود نحن ثورة الاتصالات حتى نؤمّن مثل ذلك التواصل ولكن...

مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القرون وخطاياها. ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نتلمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها؛ ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

# تحديات العولمة

لا نعتقد أن العولمة تحمل تحديات لشعوب دون شعوب أخرى، ولا لدول دون دول أخرى، فالبلبلة التي تحدثها عامة، لكن بما أن أوضاع الأمم ليست واحدة، فإن وقع المشكلات التي تثيرها العولمة سيكون متفاوتاً.

إن أي تحد نواجهه لا يكون مطلق القيمة، ولا مطلق التأثير، وإنما يتفاوت بحسب الأوضاع والأحوال التي يحدث فيها التحدي، وبحسب الذين يواجهون التحدي. ويمكن القول: إن الإنسان لا يحيا حياة نشطة منتجة إلا من خلال عيشه في وسط تغشاه التحديات، وتحكمه الموازنات الدقيقة. ويمكن القول أيضاً: إن العالم في تاريخه الطويل كان يتقدم من خلال الأزمات، أكثر من تقدمه من خلال ظروف الدعة والرخاء. وعلى كل حال فالإنسان بحاجة إلى الوسط الذهبي (ولكل منا وسطه الذهبي الخاص به) الذي يتطلب أداء أعلى مما هو متوفر، فيستحث القوى الخاملة، ويوقظ الملكات النائمة، وبذلك يتم استخراج أفضل ما لدى الإنسان. التحدي غير التعجيز، إذ إن ما يُطلب تغييره قد يفوق الطاقة القصوى، فيتحول الشيء الذي يتحدى إلى شيء معجز؛ مما يولد الانكسار واليأس والإحباط، ويشعر المرء أنه من غير حول ولا طول. فهل ما تأتي به العولمة هو من قبيل ما يعجز ويحبط، أو من قبيل ما يحرّض على الرقي والتقدم؟

أعتقد أن أفضل الاستجابات لتحديات العولمة ستكون فردية، وسيكون أصحابها من شريحة النخبة وذوي الامتياز. أما على مستوى الأمم والمجتمعات، فإن تأثيراتها

ستكون سيئة وسيئة جداً، حيث ستوجد ظروفاً صعبة، وتجعل كثيراً من الناس يعيشون تحت شروط قاسية؛ إذ يتم الآن تهميش كل أولئك الذين لم يتلقوا تربية جيدة، وأولئك الذين ليس لديهم ما يرفعهم عن مستوى العاديين والمتوسطين من الناس، كما يتم إفساد شرائح عريضة من البشر.

بقي أن نشير إلى أن ردود فعل الناس على العولمة قد لا يستمر على وتيرة واحدة، ولذا فمن العسير الحكم عليها في وقت مبكر. ولعلي – هنا- أحاول إبراز بعض التحديات والشروط الصعبة التي تأتي بها العولمة، وذلك في مجالين أساسيين، هما المجال الثقافي والمجال الاقتصادي :

## تحديات العولمة في المجال الثقافي:

لا نقصد بالثقافة هنا (المعرفة)، وإنما نقصد المصطلح الذي بلوره علماء الإنسان في القرون المتأخرة، وهو عندهم يطلق على ذلك الكل المركَّب المتجانس من العقائد والقيم والأفكار والمعايير والرموز والتعبيرات والإبداعات وأنماط العيش التي تشكل قوام الحياة لمجتمع من المجتمعات. والثقافة بهذا الشمول هي في الحقيقة ذات الأمة وأداتها في التعرف على العالم والتعامل معه. وإذا أردنا أن نعرف خطورة الثقافة في حياة الناس، فلننظر إلى شخص فاقد للذاكرة، حيث نجد شخصاً لا يحمل شيئاً من سمات الإنسانية، شخصاً غير قابل لأي تنمية أو إصلاح.

ومهما كانت الثقافة بعيدة عن منطق العصر، ومهما كانت فقيرة في منظوماتها المعرفية والإبداعية، فإنها تظل قادرة على توفير أسس وأرضيات لفهم الحياة وتأطير التعامل بين أصحابها. ونظراً لوحدة الجوهر الإنساني، واتحاد الكثير من تطلعات

البشر، فإن التباين الثقافي الشديد بين الامم، يخفي وراءه وحدة عميقة، حيث لا نجد ثقافة على وجه الأرض تحبذ ضرب الوالدين أو الغدر بالجار، أو تعمد الأذى للآخرين، وما نشاهده من بعض التصرفات في هذه الأمور، هو خروج على الثقافة، وليس تجسيداً لها؛ ولهذا فإن العولمة إذ تشكل مصدراً لتهديد الثقافة، لا تهدد ثقافة بعينها، وإنما تهدد جميع الثقافات، وإن كانت خطورة ذلك تختلف بين ثقافة وأخرى. فما هي التهديدات والتحديات التي باتت تواجه العولمة بها الثقافات الإنسانية عامة والثقافة الإسلامية خاصة؟ الجواب على هذا السؤال طويل، لكن يمكن توضيح أهم ما نظن أنه يعبر عن تهديد جدي من خلال الحروف الصغيرة التالية:

### ا- العدوان على الهوية:

يمكن تعريف الهوية بأنها: "مجموعة الخصائص والميزات العقدية والأخلاقية والثقافية والرمزية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمة من الأمم".

ونسيج الهوية نسيج معقد جداً، يُستمد من عقيدة الشعب، وقيمه الكبرى، وذاكرته التاريخية، وعبقرية المكان الذي يعيش فيه. وهي كالصحة لا يشعر بها الناس إلا إذا أضحت مهددة، وإلا من خلال المقارنة مع هوية أو هويات أخرى. والهوية ليست بنية جامدة، ولا معطى نهائياً، فبعض مفرداتها يتمدد، وبعضها ينكمش، وبعضها يظهر، وبعضها الآخر يتوارى، بحسب نوعية الأنشطة الثقافية التي يمارسها الناس، وبحسب الظروف والتحديات التي يواجهونها.

وإلى جانب هذا، فإنه يمكن القول: إن الهوية ذات مستويات عديدة، تكاد تتطابق مع انتماءات الناس، فنحن نشعر بالتفرد والانتماء في آن واحد. فالفرد داخل الأسرة ذو هوية خاصة، يتضايق من تجاهلها، أو العدوان عليها، مع شعوره بالانتماء إلى أسرته.

والأسرة أو الجماعة تشعر أيضاً بهوية خاصة داخل مجتمعها، وتخشى على تلك الهوية من غوائله. وكل مجتمع يخامره الشعور نفسه حيال المجتمعات الأخرى التي تكوِّن أمته الكبرى، وهكذا الأمة... وعلى هذا فالعالم كله خائف من العولمة؛ لأنها تمزق الغطاءات الثقافية لمعظم شعوب الأرض، وتعدهم بغطاء موحد عليه بصمة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

سوف تتأذى الهويات من (العولمة) على مقدار بعدها عن الأسس التي تقوم عليها ثقافة الغرب وقيمه وتطلعاته؛ حيث إن على المسلمين مثلاً - كما يرغب المروجون للعولمة – أن يتنازلوا عن خصوصياتهم الثقافية من أجل الاقتراب من المفاهيم والمعايير الكونية التي تنشرها العولمة، وإلا فسوف يُنبذون ويهمشون. ولا يخفى أن حركة العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة والرغبة والحاجة وأنماط السلوك في المأكل والملبس والمسكن، وكل ما يعبر عن السلوك... والشرط لذلك كله هو تجاهل الثقافات المحلية وعدُّها غير موجودة. وحين سئل مدير شركة (سوني) اليابانية عن مدى مراعاة شركته في منتجاتها للتنوع الثقافي الأممي، قال: نحن لسنا بحاجة لأن نتكيف مع أحد؛ لأن ما ننتجه هو نفسه يحمل ثقافة كونية!.

العولمة لا تعترف بالحدود، ولا بالكيانات ولا الوطنيات أو المحليات، وهي بجبروتها قادرة على العمل خارج كل شرعة أو قانون؛ فمالكو المؤسسات والشركات الكبرى هم (القوة الحية) القادرة على صوغ النظم والقوانين؛ وحين يتعذر ذلك فإنهم لا يعدمون وسيلة لتجاوزها.

من الواضح أن العولمة تخترق الهويات المختلفة، ليس عن طرق ليِّ الذراع، أو إشعال الحروب، فهذا الأسلوب لم يعد حضارياً (!) وإنما تعمد إلى المفاهيم العقدية

والسياسية والثقافية، فتهمشها، ثم تبذر محلها مفاهيم اقتصادية مادية استهلاكية استمتاعية؛ وقد بات من المؤكد أن معظم – إن لم نقل جميع – دول العالم تشهد اليوم انخفاضاً في مستوى الاهتمام بالخصوصيات والمثاليات والموروثات والروحانيات، والتي أصاب المؤمنين بها نوع من الانكماش والانحسار بسبب الهجمة الشرسة للعولمة؛ حتى اللغة العربية التي سودنا في بيان مآثرها ألوف الصفحات أضحت تضطرب كالذبيح بين فكي كماشة: اللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلم والحضارة والعولمة، واللهجات العالمية بوصفها رمزاً للانخلاع من الانتماء الأرحب للأمة، ورمزاً للانكفاء على الأدبيات القطرية!

قبل تسارع التغيرات وحدوث ثورة الاتصالات الحديثة، كان الوعي يحيا دائماً في فضاء داخلي، ومن خلال رموزه ومعاييره يتعامل مع الفضاء الخارجي؛ وقد كانت الحدود بين الذات والآخر واضحة، أما الآن فقد اندرست الحدود وزالت السدود، وصار التعرف على (الأنا) و(الآخر) أمراً معقداً للغاية.

إن العولمة تحاول ربط الناس بعالم (اللاأمة) و(اللاوطن) و(اللادولة) لأن ذلك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها. إن العولمة لا تستوطن بلداً، ولا تركن إلى شعب أو أمة، وإنما تستوطن الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، والذي يوجه الثقافة والسياسة والاقتصاد، وعن طريق ذلك الفضاء تخلع الفرد من هويته وأسرته، وتخلع الأسرة من مجتمعها، والمجتمع من أمته الكبرى، وتخلع الأمة من رباطاتها الإنسانية، وانتمائها لأبيها آدم وأمها حواء! وأعتقد أن هويتنا الثقافية معرضة لمخاطر جدية من عاديات العولمة بسبب عاملين رئيسين:

**الأول**: هو الفارق الكبير بين مسلماتنا الثقافية وبين المسلمات التي تحاول العولمة نشرها؛ كم سيكون الفارق بين ثقافة ترى في الدنيا دار ممر وعبور وكد من أجل الآخرة، وثقافة ترى فيها فرصة للعبّ من الشهوات والملذات، ولا تعترف بالآخرة ولا تحسب لها أي حساب؟ وكم نظن الفرق يكون بين ثقافة تحظر على المرأة إبداء شيء من جسدها للرجال الأجانب، وبين ثقافة أو ثقافات تستحب للفتاة أن تعاشر الرجل معاشرة الأزواج قبل أن ترتبط بزوج؛ كما هو الشأن في كثير من البلاد الغربية؟ وكم هو الفارق بين ثقافة تحرم قليل الخمر وكثيره، وبين ثقافة يشرب أهلها الخمر أكثر من شربهم للماء؟

**الثاني**: هو تباين موقف النخب الثقافية في العالم الإسلامي من العولمة، حيث يرى بعض المثقفين في العولمة فرصة للخلاص من التقاليد البالية و(الأيدلوجيات) ذات الرؤى الشمولية المطلقة، على حين يرى فيها آخرون خطراً داهماً ومحدقاً. وهذا لم ينشأ في الحقيقة بسبب العولمة، وإنما بسبب الغزو الثقافي الذي تعرضت له الأمة منذ قرنين من الزمان على الأقل. هذا التباين في تقويم العولمة سوف يشتت جهودنا في مقاومتها والتعامل معها. ويزيد الطين بلة أن المستفيدين من العولمة هم بعض الصفوة من أولئك الذين يطبلون ويزمرون في قافلة العولمة، والذين لا يرون أن لدينا من الثوابت والخصائص ما ينبغي الحرص عليه. وهذا يعني ربط مصالحهم بآلياتها وانحيازهم إلى جانب انتشارها ورسوخها؛ وحين يصبح الخلاف مؤطراً بالمصلحة، فإن تجاوزه يمسي عسيراً.

### ٢- قواعد الاختراق الثقافي:

مهما كانت الثقافة عليلة، ومهما كانت بعيدة عن متطلبات منطق العصر، فإنها تظل في عيون أصحابها شيئاً لا يصح التفريط به، والتنازل عنه بأي ثمن. وهذا الشعور على المستوى الشعبي أقوى منه على مستوى النخبة؛ ولذا فإنه لا يمكن اختراق الثقافات

بأدوات أجنبية عنها؛ مما يعني أن على كل القوى الغازية أن تبحث عن ركائز لها داخل الثقافة التي يراد غزوها، أي توفير غطاء يتمتع بمشروعية منطقية وثقافية ومصلحية، حتى يمكن تحقيق المراد من غير تكبد خسائر مزعجة. وأظن أن أهم القواعد والمرتكزات التي يعتمدها الاختراق الثقافي، تتمثل في الآتي:

أ- تزيين (الفردية) للناس، وجعلهم يشعرون أن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم، وأن كل ما عداهم أجنبي عنهم؛ وإن كان ثمة من رابطة تربطهم به، فالرابطة المنطقية هي رابطة (المصلحة) التي يمكن أن تكون متبادلة بين كيانين مختلفين. وهذا مخالف للرؤية الإنسانية عامة، والرؤية الإسلامية خاصة، والتي ترى في الحياة الاجتماعية مورداً من أهم موارد سعادة الإنسان، وأهم موارد نموه وارتقائه. والعولمة إذ تفعل ذلك تهيِّئ الناس للزج بهم في محيط مائع ورجراج، بعد أن تكون قضت على الروابط التي تربط بينهم. وهذا السلاح قديم، لكنه يستخدم اليوم بأسلوب جديد؛ إذ من الثابت منذ زمن بعيد أن عزلة المرء المعنوية والعلائقية عن الناس توهن تماسكه الثقافي، وتجعل إمكانية تغيير معتقداته ومسلماته أقرب منالاً؛ وربما كان هذا هو السبب في النهي الوارد عن الإقامة في دار الكفار.

ب- الإغراء بالخيار الشخصي قاعدة أخرى من قواعد الاختراق الثقافي، حيث يلقى في روع الناس أنهم سادة وقادرون على تقرير مصيرهم واختيار ما هو أصلح لهم. والحقيقة أن الظروف التي أفرزتها العولمة جعلت خيارات الضعفاء والفقراء محدودة – على خلاف ما توحي به العولمة – وجوهر الحرية كامن في القدرة على الاختيار، ولا معنى للاختيار إذا لم تكن هناك بدائل وإمكانيات للرفض، وهذا ما يواجه به الفقراء كل يوم أثناء بحثهم الدائب عن أسباب البقاء.

إن العولمة توحي فعلاً بوجود خيار شخصي لكل أحد، لكنه خيار بين السيِّئ والأسوأ، كمن يخير بين الجلوس عن أي عمل وبين عمل لا يسد سوى جزء من حاجاته الضرورية[1]، أو كالذي حكم عليه بالموت، ثم خير بين أن يموت شنقاً، أو بإطلاق الرصاص عليه!

ج- توهم العولمة الناس أن كل ما يقع من مشكلات هو شيء طبيعي ومنطقي ومحايد، وليس نتيجة ضغط أعمى على الموارد والأسواق، ونتيجة فرض هيمنة الأقوياء على الضعفاء، وذلك من أجل انتزاع الاستسلام للقوى الغاشمة ووأد أي حمية للانتصار لأي قضية، أو المجادلة عن أي حق. وكثيراً ما يتخذ المستفيدون من العولمة من السعي وراء المصالح ذريعة لتسويغ هجمة القوى العاتية، وإقناع الناس بأن ذلك لا يحتاج إلى شرعية قانونية أو ثقافية، كما لا يحتاج إلى إذن من أحد، وعليك أن تكون قوياً بما فيه الكفاية حتى تحمي نفسك، وهذا عين المنطق الذي يجري التعامل به في عالم الوحوش!

د- توحي كل الدعايات التي تطلقها العولمة بأن على الناس أن يستعدوا لخوض تنافس شريف، يرقي إمكانات الجميع، ويستفيد منه أهل الغرب والشرق، كما يستفيد منه أهل الشمال والجنوب؛ فبركاته سوف تعم الجميع. وهذا التنافس يقوم أساساً بين الشركات الكبرى التي تناضل من أجل تحسين مواقعها في الأسواق العالمية، ووسيلتها إلى ذلك تحقيق أعلى جدارة وأرفع كفاءة مع أقل تكلفة ممكنة. وروح التنافس هذه انتشرت في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فكثر التغابن الاجتماعي وعدم التساوي في الفرص المتاحة، وضياع العدالة، ولا سيما في الدول النامية التي لم تكن

(١) في الصين التي تجري عولمتها الآن، عاملات يعملن في المصانع العتيدة، ليس لهن مرتبات، وإنما يعملن لقاء ملء بطونهن ليس أكثر!

مستعدة في قيمها ونظمها للأوضاع الجديدة التي جاءت بها العولمة. ولا يخفى أن التنافس الذي تروج له العولمة ليس شريفاً؛ فهناك جهود كثيرة تبذل لإخراج بعض المنافسين من الأسواق، وهناك احتكارات واسعة النطاق؛ ثم إن الخيول التي تجر عربة المنافسات العاتية (وهم العمال) قد لحقهم أكبر الضيم والأذى، حيث يحل الكثير من المشكلات التي يفرزها التنافس على حسابهم. وعلى كل حال فإن المرء حين يتجرد من الخلفية الروحية والأخلاقية، فإنه لا يستطيع إلا أن يستخدم كل قواه في سبيل تحقيق الغلبة والتفوق، بقطع النظر عما سوف يسببه ذلك من متاعب للآخرين. وهذا هو السائد اليوم – مع الأسف الشديد – في نظام التجارة العالمي.

هـ - قدَّم تفكك الاتحاد السوفياتي، وسقوط المعسكر الشرقي عامة، هدية لا تقدر بثمن لليبرالية والرأسمالية، حيث انتهى الصراع المرير الذي دام طوال أكثر من نصف قرن لصالح الغرب بكل ما لديه من طروحات وأفكار ومبادئ... وليس الغرب بحاجة إلى خبرات إضافية كي يستثمر ذلك في تحقيق مصالحه، ومن ثم فإن المفكرين والساسة الغربيين أغرقوا العالم بالكتابات والدعايات والتحليلات التي تثبت أن الرأسمالية، بما تستند إليه من الحرية الاقتصادية، والاحتكام إلى قوى السوق وآليات العرض والطلب، هي أفضل نظرية توصل إليها البشر في إدارة شؤون الاقتصاد، وتنمية الثروات؛ مع أن مفكّري الغرب ومنظّريه يعرفون المشكلات الهائلة التي تغرق فيها بلادهم إلى الآذان، إلا أن الرغبة التي لا تقاوم في القيام بدورٍ كالدور الذي يمارسه الأب أو الأستاذ أو شيخ القبيلة أحوجتهم إلى توفير غطاء ثقافي مقنع، وهذا ما تقوم به أجهزة الدعاية في الغرب في هذا الصدد.

و- إن من أهم القواعد المتبعة في الاختراق الثقافي والاقتصادي السعي الحثيث والمتواصل إلى تهميش سلطة الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. إن المجتمع الفاضل - في الرؤية الإسلامية- هو الذي يستطيع القيام بشؤونه وإدارة أوضاعه مع أدنى قدر من تدخل الدولة؛ وذلك لأن الناس لا يرتاحون إلى الخضوع لأي سلطة مهما كانت. وتؤكد الرؤية الإسلامية في هذه المسألة أن الدولة الفاضلة هي التي تسيّر الحركة في مجتمعاتها بأدنى قدر من استخدام العنف والقوة. والعولمة بما هي طموح وتشوف إلى النفوذ والتمدد غير المحدود، لم تعد ترتاح لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة؛ لأن ذلك يعكر صفو المستفيدين من العولمة، والذين يرون أن انتشار العولمة يتطلب شعوباً خالية من أي ثقافة سابقة على الثقافة التي تشيعها العولمة، كما يتطلب أوطاناً خالية من أي سلطة غير السلطات التي تنشئها العولمة. من طبيعة القوانين – مهما كانت واهية – أن تؤسس لأشكال عديدة من تكافؤ الفرص، ومراقبة استثمار التفوق الذي حازه بعض الأفراد، أو بعض الجهات على الصعد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية... وهذا ما لا يروق للعولمة. المستفيدون من الأزمات في الداخل والخارج يستغلون الأزمات الخانقة التي تعاني منها الشعوب النامية في التعليم والعمل والخدمات العامة؛ في الضغط على الحكومات كي تتنازل عن وظائفها ومهامها لصالح القوى الحية التي هي قوى السوق. ومعظم الدول في الغرب والشرق غير قادرة على مقاومة تلك الضغوط، فالاستثمارات والمعونات الأجنبية، والتي تمثل بارقة أمل في تحريك التنمية، لا تتدفق على أي بلد قبل أن يتحول إلى (اقتصاد السوق) ويحذو حذو الدول الغربية في إدارتها للحياة العامة في بلدانها. وقد تم لحركة العولمة ما تريد في

معظم أنحاء العالم، فهذه هي الأسوار الجمركية يجري هدمها بانتظام، وهذه هي السلع المستوردة تنافس السلع الوطنية، والمصانع الكبرى يتم بيعها والتخلص منها، والخدمات العامة تنتقل إلى القطاع الخاص... وكل ذلك يتم استجابة لضغوط مخالب العولمة على الصعيد الاقتصادي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وما يتفرع عنها، و يلوذ بها. الدولة التي ترفض القيام بذلك لأي اعتبار تعرض نفسها لما يسمى بـ(المجتمع الدولي) ويجري تهميشها وتأليب شعوبها عليها وحياكة المؤامرات ضدها. وليس للناس أن يفزعوا من ذلك، إذ لن ينشأ أي فراغ من جراء الحد من دور الدولة في الحياة العامة؛ فالبديل جاهز، وهو الشركات الكبرى المتعدية الجنسية، ووكلاؤها المحليون، الذين يتعيشون على فتات موائدها. ويعد هؤلاء أنفسهم الوريث الشرعي للدولة، والجهة الأكثر كفاءة لتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتهيئة أجواء الانفتاح على العالم الخارجي... مع أن المنطق يقول: إذا كنا في عالم تزيد كفاءته وتقل عدالته، فإن الحاجة إلى حماية الضعفاء وتحقيق العدل والتوازن الاجتماعي تمسي أكثر إلحاحاً، وليس هناك من جهة تستطيع القيام بذلك إلا النظم والقوانين، والتي تقوم الدولة على رعايتها وتنفيذها أكثر من أي جهة أخرى؛ لكن من الذي يستطيع الزعم بأن المنطق هو الذي سينتصر في زمان كزماننا؟!

### ٣- مشاعية المعرفة:

أتاحت الإنترنت فرصاً هائلة للاطلاع على العلوم والمعارف القديمة والجديدة؛ ولذلك إيجابيات كثيرة، لكن مشكلتنا دائماً مع الذين لم ينالوا النضج الكافي، ولم يتشربوا القيم والمفاهيم الإسلامية، بسبب حداثة أعمارهم، أو بسبب أن أسرهم ليست مؤهلة لتنشئتهم التنشئة الاجتماعية القويمة. إن الانفتاح على معارف العالم ومفاهيمه

ورمزياته... من خلال رؤية النماذج الجاهزة، أو من خلال الاشتراك في حلقات النقاش... قد يؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمدركات ونظم القيم لدى الناشئة، وذلك لأن هذه الطريقة في اكتساب الجديد من المعارف لا توفر ما كانت توفره الطرق القديمة من دمج بين التربية والمعرفة.

فالأسر والحلقات العلمية والمدارس والجامعات... تقدم في الحقيقة منهجين:

منهجاً مكتوباً، يتمثل في التعليمات والمواد المعرفية التي تطرح للمدارسة.

ومنهجاً مستتراً غير مكتوب، يتمثل في سلوك المربين والمعلمين وعلاقاتهم، وما يشيعونه خلال العملية التعليمية من مفاهيم وأدبيات ورموز، تتصل بعقيدة الأمة وأصولها الكبرى وآمالها وآلامها وتاريخها ومستقبلها، والتحديات التي تواجهها. وتلك المفاهيم... تؤمّن نوعاً من التواصل بين الأجيال، كما تؤمِّن إطارات وأرضيات، يتشكل فيها وعليها كل ما يؤدي إلى إيجاد الأمة الواحدة والمجتمع الواحد. وربما سنجد من الآن فصاعداً أننا خسرنا الكثير من ذلك، وربما تجسَّد ذلك في فتح صراعات جديدة بين الأجيال، واهتمامات أقل بالتراث، واللحمة الوطنية والهموم المشتركة... وعلينا أن نتعلم كيف ندبر أمورنا.

### ٤- قيم وأوضاع اجتماعية جديدة:

لا يمكن لأي قوة من القوى التي تدفع بحركة العولمة أن تدعي في يوم ما أنها استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسري، أو وطدت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، فضلاً عن تعزيز الارتباط بالله – جل وعلا – أو العمل للآخرة... إن هناك ارتياعاً لدى أهل البصيرة والخبرة من أثر العولمة في القيم

والأخلاق السائدة في المجتمعات الإسلامية خاصة؛ نظراً لبعد قيمها وأصولها الأخلاقية عن جوهر ما تروِّج له العولمة. وذلك يأتي من طريقين أساسيين:

**الأول:** أن العولمة قامت على تكديس الأرباح، وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ بقطع النظر – لدى أغلبية الناشطين في العولمة – عن مدى مشروعية الاعمال التي ستحقق ذلك، وبقطع النظر كذلك عن الآثار التي ستساهم بها تلك الأعمال في تلوث البيئة أو هدم القيم والأخلاق أو تفكك الاسرة..

**الثاني:** سرعة التغييرات الهيكلية التي تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صعيد التنظيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما على مستوى الأخلاق والقيم أيضاً، حيث إن الأخلاق والتقاليد وقيم الأسرة... كانت قد تبلورت في حقب متطاولة، وفي إطار من الأوضاع والحاجات المحلية المغلقة والمعزولة؛ واليوم يجد الناس أنفسهم فجأة، ومن غير سابق إنذار مطالبين بتغيير الكثير من ذلك على مقتضى ما تفرضه العولمة من شروط جديدة للفهم والكفاءة المهنية، والعيش والتعامل؛ وعلى سبيل المثال، فقد وجد الكثير الكثير من الناس أنفسهم مضطرين إلى أن يعملوا ساعات أطول وبأجور أقل، وأن يحثوا زوجاتهم على العمل خارج المنزل من أجل توفير دعم لدخل الأسرة، قد تكون الحياة شبه الكريمة غير ممكنة من غيره. كما أن الناس وجدوا أنهم بحاجة إلى أن يتحلوا بقدر أكبر من المرونة والجدية والدأب والدقة والانفتاح والتسامح والتنازل عن الخصوصيات، وهجر الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية... ومهما تكن الصفات المطلوب ترسيخها جيدة ومفيدة، إلا أن ذلك حين يتم بسرعة كبيرة، يؤدي إلى شروخ في البنيان الاجتماعي، ويحدث اضطرابات واسعة في تماسك الأسرة وفي الاستقامة الشخصية، وينشر الارتباك في كل مكان؛ وآثار كل ذلك

دخلت كل بيت، أو هي في طريقها إليه؛ ونحن نلحظ اليوم انتشار التدخين والطلاق وتغيير الأزياء والتعلق بالمظاهر وجفاف المنابع الروحية، والأنانية، وزيادة معدلات الفردية، والبحث عن الخلاص الشخصي، والتهرب من المسؤولية، والاحتقانات العنصرية إلى جانب انتشار الرشوة والتهرب من الضرائب – وهي رمز للمشاركة الاجتماعية – وفساد الذمم.

إن العولمة ليست عولمة معلومات وأموال فحسب، وإنما هي عولمة جريمة أيضاً، فقد انتشرت عمليات الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، والاتجار بأعضاء البشر واغتصاب الأطفال والاغتيال لحساب طرف ثالث، وعمليات الابتزاز على نحو لم يسبق له مثيل[1].

وتذكر بعض التقارير أن الجريمة المنظمة العالمية باتت أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً، حيث تحقق أرباحاً تبلغ خمسمئة مليار دولار في العام. وتذكر بعض التقديرات أن مجموع الثروة التي تمتلكها عصابات (المافيا) الرئيسية في إيطاليا تتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ مليار مارك. وعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها الحكومة الإيطالية في القبض على أعضائها إلا أنها حتى مطلع عام ١٩٩٦ لم تستطع مصادرة أكثر من أربعة مليارات مارك!

هذه الأوضاع دعت بعض المفكرين إلى أن يدعوا إلى أن يقوم كل فرد من جانبه بالتخفيف من سرعة الزمن والتباطؤ في الاستجابة لمتطلبات العولمة حتى يتم التكيف مع الأوضاع الجديدة، مع المحافظة على التوازن.

---

(١) تتحدث وسائل الإعلام اليوم عن قيام منظمة للاتجار بأعضاء البشر أثناء الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا في أواسط هذا العام (١٩٩٩) مستغلة وجود أناس كثيرين يمكن بتر أعضائهم.

إن طبيعة التدين الحق تفرض على المسلم أن يكون أكثر حساسية من غيره لما نشاهده من هدم للقيم والأخلاق؛ نظراً لأنها تشكل في نظرنا رأس المال الأساسي للحياة الطيبة، والقاعدة الرئيسية للتقدم والنهوض؛ ولن نستطيع أن نفعل الكثير، ما لم نتحلّ بفضيلة اليقظة والرصد الجيد للتغييرات القيمية، ثم نقوم بتطوير الأخلاق والقيم التي نجابه بها التحدي السافر الذي جاءت به العولمة من خلال المزيد من الالتصاق بالمبادئ والأصول والمزيد من الوعي بشروط العيش الكريم في زمان كزماننا.

### ٥- الأمية في عصر تفجر المعرفة:

لا ينبغي ونحن في صدد الحديث عن التحديات الثقافية للعولمة أن نتجاوز أوضاع الأمية والعلم والتعلم والقراءة والتدريب في عالمنا الإسلامي، والتي تدعو إلى قلق جدي. حين تنتهي فترة السماح الممنوحة للدول التي دخلت في اتفاقية (الجات) فإن منظمة التجارة العالمية ستفتح باب التنافس واسعاً على مصراعيه، حيث يُفترض آنذاك أن كافة الدول غنيها وفقيرها أضحت على قدم المساواة في التعامل على الصعد والمستويات المختلفة. وآنذاك سوف يتضح للجميع أن المشكلة الجوهرية للشعوب الفقيرة والنامية هي مشكلة ثقافية تعليمية؛ إذ إن عصر العولمة يفرض شروطاً عالية للمعرفة على كل أولئك الذين يرغبون في العيش فيه بكفاءة وفاعلية، وذلك لسبب جلي، هو أن التقدم الحضاري الذي يحدث الآن تقف وراءه معارف متقدمة جداً، ومراكز بحوث وتطوير متطورة ونشيطة وكثيرة، وعلى كل من يريد أن يسهم في عجلة هذا التقدم أو يستفيد منه، أو يتعامل معه، أن يكتسب درجة من المعرفة والخبرة والأهلية التي يمتلكها صنّاعه، وإلا فإن هذا الانفتاح العالمي سيسحق قسماً من الشعوب المحرومة من المعرفة والخبرة، وسيهمش القسم الباقي.

تدل إحصاءات عديدة على أن نسبة الأمية في مجمل الدول العربية (فيمن هم فوق سن ١٥ سنة) تصل إلى نحو ٤٠٪ في الحد الوسطي. وبعض الدول الإسلامية تتجاوز الأمية فيها ٦٥٪ من السكان؛ مما يدل على أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي طالما تغنينا بها لم تؤت إلا القليل من النفع.

نحن سنواجه على قدم المساواة دولاً كاليابان – مثلاً- تخلصت من الأمية من نحو قرن من الزمان، كما سنواجه دولاً لا تزيد نسبة الأمية فيها على (١-٢٪) مثل أوروبا وأمريكا. ولو أن المشكلة يمكن تجاوزها بتعليم الأميين لهان الخطب، لكن المشكلة الكبرى تكمن في مستوى المتعلمين، حيث يعاني معظم الدول الإسلامية من تراجع مستوى التعليم العام فيها، أما الجامعات فإنها تمثل موضوعاً محزناً للقراءة، فإذا جاز لنا أن نستثني منها جامعات قليلة جداً فإن السواد الأعظم منها لا يختلف في أنشطته وبرامجه كثيراً عن الثانويات العامة سوى أنها أكثر ازدحاماً. ومعظم الدول ليست عاجزة عن تطوير جامعاتها فحسب، وإنما هي عاجزة عن توفير ما يكفي من المقاعد لخريجي الثانويات الذين يرغبون في إكمال دراساتهم الجامعية.

ومعظم الناس لدينا عازفون عن القراءة والمطالعة، وسوق الكتاب في تراجع مستمر، ولنا آنذاك أن نسأل: ما الفارق بين الأمي والذي يعرف القراءة لكنه لا يقرأ؟!

أما التدريب والتطوير الإداري فإنه ما زال في أول عهده، وعلى نطاق محدود لدى معظم الدوال الإسلامية. ومعظم المؤسسات لدينا تخضع في تطويرها لاجتهادات شخصية أكثر من خضوعها لأسس ونظم وبرامج متقنة ومعترف بها.

إن أمريكا وحدها تنفق سنوياً على التدريب ما يزيد على مئة وعشرين مليار دولار، وذلك من أجل تمكين الموظفين والعمال من تطوير أدائهم، والبقاء في سوق العمل والتعامل مع التقنيات الجديدة. ومعظم الشركات والمؤسسات في أكثر البلدان الإسلامية، لا تقدم أي تدريب لمنسوبيها، وتدعهم ليتعلموا القليل من المعارف، ويكتسبوا القليل من الخبرات والمهارات من خلال نموذج المحاولة والخطأ.

## تحديات العولمة في المجال الاقتصادي:

لا خلاف في أن محور عصرنا هو المال؛ فمن خلال سلسلة من الإحالات والترتيبات والارتباطات صارت كل وجوه التنمية وأشكالها محتاجة إلى المال، فلا تعليم ولا تربية ولا أمن ولا سياسة، من غير توفير قدر من الإمكانات والأدوات والظروف التي تجعل تنمية هذه الجوانب من حياتنا ممكنة، وليست هذه الوضعية طبيعية، وإنما هي نتيجة حتمية لانتشار الإلحاد والاعتقاد أن الحياة الدنيا لتحقيق الطموحات واقتناص الملذات، ونتيجة لجفاف منابع الروح وكبت النشاط الأدبي والاجتماعي وإعطاء الأشياء المادية أولوية عامة. الاقتصاد اليوم هو ما تبقى من السياسة، حيث حصل انحدار دولي رهيب حين تحولت أرضية العلاقات الدولية من أرضية قائمة على التوازن والتفاوض ورعاية المصالح المشتركة إلى أرضية تجارية، قاعدة الحركة الأساسية عليها هي التنافس والهيمنة والاستحواذ والتفوق بأي ثمن... والطريق إلى ذلك هو حرية السوق وتحرير التجارة والخصخصة وحرية نقل الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

كان التبادل التجاري في الماضي صغير الحجم، محدود الطموحات، ولذا فإنه لم يكن يتطلع إلى إيجاد تغييرات في البنى الثقافية للآخرين. أما الآن فقد أدرك أرباب المال والأعمال العملاقة أن فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتأسيس أنشطة وفروع عالمية لشركاتهم... بات محتاجاً إلى تغييرات سياسية واجتماعية وثقافية على مستوى العالم؛ ولهذا فإن أصحاب المصلحة في العولمة يضغطون من أجل نشر الديموقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، والتركيز على الفردية، والتسامح بشأن المحرمات الثقافية حسب المفاهيم الغربية، وبالقدر الذي يخدم مصالح الشركات المتعدية الجنسية، فإذا كانت الديموقراطية – مثلاً – في هيئة معينة لا تخدم مصالحها، فإنها تحاربها بكل الوسائل.

ولعلنا نرصد هنا أهم التحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي في المفردات التالية:

### ١- اقتصادات تقوم على المعارف المتقدمة:

واجه العالم النامي – ونحن منه – منذ أمد بعيد مشكلة عويصة، تتمثل في التغيرات التي طرأت على عناصر المجال الاقتصادي، وتلك التغيرات تحدثها الدول الصناعية الكبرى؛ وبعد اشتداد حركة العولمة تفاقمت، وصارت آثارها أكثر إزعاجاً وإضراراً بالأوضاع السائدة لدى الدول النامية. وعلى سبيل المثال فقد كانت الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية تتمتع بأهمية شبه مطلقة في تعظيم الناتج الوطني، وذلك نظراً لأن بساطة عمليات الإنتاج، لم تكن تعتمد على المهارات البشرية الراقية إلا على نحو محدود جداً، ولا على الآلات المعقدة. ومع التقدم التقني اختلف كل شيء؛ فقد

صارت العلوم والتقانة المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي الطامح إلى المزيد من التحرر من المواد الخام. ومن الصعب اليوم البدء في فهم القواعد الأساسية للتنمية والتصنيع والعولمة دون الاعتراف أولاً بالعلوم والتقانة بوصفها المنبت لكل هذه النشاطات. وقد أدرك الاقتصادي الشهير (آدم سميث) منذ وقت مبكر أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط تدريجياً بين الاقتصاد والمادة؛ وقد أشار إلى أن الإبداع والمهارات البشرية كانت عام ١٨٠٠ أكثر أهمية من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستخفض تدريجياً أهمية العمالة غير الماهرة في الاقتصاد. وتكاد عمليات فك الارتباط هذه تكون قد اكتملت اليوم. ومن المعروف أن إجمالي الناتج العام في البلدان الصناعية الرئيسية مرتكز على العلم؛ والمواد الخام لا تشكل من ٥ إلى ١٠٪ من إجمالي الإنتاج الوطني، فالذين يعملون في الزراعة – على سبيل المثال – في البلدان الصناعية لا يصلون في حال من الأحوال إلى ١٠٪ من السكان، بل إنهم قد لا يتجاوزون في بعض الأحيان ٣٪ أما العالم الإسلامي فإن معظم دوله ستدخل القرن الجديد بتوزيع توظيف في القطاعات الإنتاجية قريب مما كان عليه الوضع قبل قرن من الزمان. وعلى سبيل المثال فإن حصة الزراعة من الناتج الوطني في مصر هي ٣٩,٩٪ ، وفي المغرب ٤٣,٤٪، وفي عُمان ٤٤,٥٪، وفي اليمن ٧٠,٢٪. إن الزراعة - كما قال ابن خلدون – هي مهنة المستضعفين؛ وذلك لقلة ما تحتاجه من التدريب والتطوير والاستثمار؛ ولذا فإن العمل فيها لا يشكل حافزاً مباشراً وقوياً على التقدم التقني.

سبب هذه المشكلة أننا لم نفطن بعد إلى الوظيفة الحيوية التي يقوم بها البحث والتطوير والتقنية في التنمية والكفاءة الاقتصادية. والدليل على ذلك أنه ليس هناك بلد إسلامي واحد يمكن أن يصنف بأنه بلد صناعي؛ إذ إن الدولة الصناعية ليست هي

التي تملك المصانع أو تستوردها، وإنما الدولة الصناعية هي التي تصنِّع المصانع. ولا ريب أن أسباب التخلف الصناعي عديدة، لكن يقف على رأسها قلة الأموال والموارد التي تخصص للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي. ومن خلال نظرة في نسبة المنشورات في بعض الدول إلى عدد السكان نجد أننا في مقام متخلف؛ حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن ناتج المنشورات لكل مليون شخص في عام ١٩٩٥ في الوطن العربي ٢٦؛ على حين كان في البرازيل ٤٢، وفي الصين ١١، وفي الهند ١٩، وفي فرنسا ٨٤٠، وفي سويسرا ١٨٧٨. وزادت كوريا ناتجها البحثي من ١٥ لكل مليون نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ١٤٤ في عام ١٩٩٥، وكان ناتج العالم العربي في عام ١٩٨٥ مساوياً لناتج كوريا الجنوبية.

وقد خصصت البلدان العربية نحواً من ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، أو حوالي اثنين في الألف من ناتجها القومي للبحث والتطوير. أما البلدان المصنِّعة الجديدة في جنوب شرق آسيا، فهي تخصص من ١ إلى ٣٪ من ناتجها القومي. أما البلدان الصناعية فإنها تخصص نحواً من ٢ إلى ٣٪ من إجمالي إنتاجها الوطني للبحث والتطوير. وقد كان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير في عام ١٩٩٥ نحواً من خمسمئة مليار دولار، جاء معظمها من الشركات الصناعية الكبرى. وقد انعكس ما ينفق على البحث العلمي من أموال على براءات الاختراع التي تسجلها الدول، ففي عقد السبعينيات سجل العالم نحواً من ٣,٥ مليون براءة اختراع. ومع أن الدول النامية تشكل ما يقارب ٨٠٪ من سكان العالم فإنها لم تحصل إلا على ٦,٥٪ من تلك البراءات. وقد جاء ٨٠٪ منها من الشركات المتعدية الجنسية.

إن البحث العلمي والتطور التقني قد أدخلا بلداناً جديدة إلى الأسواق، في حين ظلت بعض البلدان العريقة في بعض الصناعات في وضع لا تحسد عليه؛ وقد ذكر(سنجايالال) أن مصر أخفقت في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان أخرى في العالم الثالث، حيث إن بلداناً حديثة الدخول في صناعة النسيج والملابس مثل كوريا وتايوان تصدر ما قيمته ١٥,١ مليار دولار و ١٢,٢ مليار دولار على التوالي من هذه المواد؛ على حين أن مصر تصدر منها ما قيمته ٥٧٥ مليون دولار فقط!.

ويذكر بعض الباحثين أن اليابان تشتري الطن الواحد من الألمنيوم الخام من دولة البحرين بما يقارب ثمانمئة دولار أمريكي، وبعد تصنيعه تبيعه بما يقارب المئة ألف دولار!

إن المشكلة أن إحلال الصناعات ذات التقنية العالية محل القطاعات التقليدية يحتاج إلى تغييرات ثقافية واجتماعية، وإلى استثمار أموال طائلة، قد لا تكون متوفرة لدى معظم الدول الفقيرة، ولكن البدائل والخيارات الأخرى شبه معدومة أمام كل من يريد كسر هيمنة الدول الصناعية واستغلالها.

### ٢- تآكل الطبقة الوسطى:

يحترم الإسلام الملكية الخاصة احتراماً شديداً، ولديه من التعليمات والتشريعات ما يجعل كل شخص يحصل على ثمار مواهبه ومهاراته وجهوده كاملة غير منقوصة، مهما بلغت وتعاظمت؛ إذ لا سقف لما يمتلكه الإنسان المسلم في النظرة الإسلامية. وفي الوقت نفسه هناك إدراك قوي لأهمية توفير العوامل التي تجعل من المجتمع المسلم كياناً متماسكاً متآزراً، وتوفير كل ما من شأنه أن يجعل الحياة فيه طيبة آمنة ومنتجة؛ ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة، ومن خلال تصميم هياكل الأجور، ودعم السلع التي تحتاجها الفئات

الأشد عوزاً، ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكلما استطاعت الدولة تضييق المساحة التي يحتلها الفقراء جداً والأغنياء جداً، كان ذلك دليلاً على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية، يقوم على شريحة وسطى، لا يطغيها المال الذي يأتي من غير جهد، أو من وراء أعمال غير مشروعة، ولا يقعدها الفقر المدقع عن النهوض والتقدم. وهناك من يرى أن من الأسباب الجوهرية لنجاح التجربة اليابانية في المجال الاقتصادي عدم وجود فارق كبير بين الموظفين في الدخل والصلاحيات والمسؤوليات، فدخل المدير المتدرب بعد خصم الضريبة يبلغ ١/ ٥ أو ١/ ٦ من دخل الرئيس التنفيذي؛ على حين يبلغ ١/ ١٥ في الولايات المتحدة وأحياناً ١/ ٢٠ ويقل الفارق عن ذلك في أوروبا، لكنه يظل أعلى من اليابان.

العولمة تقوم على الاقتصاد الحر، واعتماد قانون العرض والطلب، كما تقوم على مبدأ التنافس الشديد؛ وحين يتم كل ذلك في ظل تراجع أخلاقي عام، وفي ظل تراجع قدرات الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن هذا سوف يعني انقسام المجتمع إلى فئتين متمايزتين: فئة المسحوقين المستغَلين الذين لا يجدون ما يقيم الأود، وفئة المستغِلين المستبدين الذين لا يدرون ماذا يصنعون بالأموال التي تدفقت عليهم على نحو يفوق كل تصور. لهذا كله فإن مما هو مسلَّم به اليوم لدى الباحثين وعلماء الاقتصاد أن فئة محدودة في معظم المجتمعات تمتلك حيزاً ضخماً من الدخل القومي على حساب أكثرية محرومة؛ والهوة بين الفريقين تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم؛ ومعطيات الأرقام أبلغ من أي كلام منمّق. ومما تذكره لنا الأرقام[1] ، أن الولايات المتحدة تتزعم العالم في المسافات الفاصلة بين القلة التي تملك الكثير، والكثرة التي لا تملك إلا القليل؛ فأغنى ١٠٪ من الشعب الأمريكي يملكون ٦٨٪ من ثروات الولايات المتحدة، وأكثرية الـ ٩٠٪ تملك ٣٢٪. وأوروبا

(١) كل الأرقام التي تتحدث عن الأحوال العامة لا تعد دقيقة، وينبغي أن تفهم على أنها مؤشرات ليس أكثر. والعالم الإسلامي فقير في الأرقام الدقيقة وغير الدقيقة!

وإن كانت تحقق نمواً أقل من أمريكا إلا أن تقارب نسب الدخل لديها أفضل. وتشير بيانات تقرير (التنمية في العالم) لعام ١٩٩٧ – على سبيل المثال – إلى أن عشر السكان في السويد يحصلون على ٢٠,٨٪ من الناتج المحلي. أما في سويسرا فإن عشر السكان يحصلون على ٢٩,٩٪ . في كثير من بلدان العالم النامي اختلال، كثيراً ما يكون كبيراً في توزيع الدخل نظراً لانتشار الفساد الإداري، وانعدام الوسائل التي يعبر بها الفقراء عن ظلاماتهم. ويواجه كل الباحثين مشكلة عويصة في هذا الصدد، حيث إن أحوال معظم الدول النامية مجهولة؛ فلا بيانات ولا إحصاءات عن الثراء والفقر، أو عن توزيع الدخل الوطني أو عن البطالة... والموجود منها ليس محايداً؛ ولذا فإن الثقة به محدودة. ومن البيانات القليلة المتوفرة يتبين أن الاختلال الموجود في توزيع الناتج القومي في الدول النامية، لا يقل عن الاختلال الواقع في العالم المتقدم بل يزيد. في تشيلي بلغ متوسط دخل الفرد ٤١٦٠ دولاراً في السنة؛ وقد استولى العشر الذي فيها على ٤٦,١٪ من الناتج الإجمالي المحلي؛ ومع ذلك فإن الليبراليين يذكرونها نموذجاً للنجاح الاقتصادي. وفي البرازيل استولى العشر الغني على ٥١,٣٪. ونجد أدنى نصيب لخمس السكان الفقير ٢,٢٪ في كل من البرازيل وغينيا. وأعلى نصيب للخمس الفقير في راوندا وبنغلادش ولاوس حيث بلغ نحواً من ١٠٪ ، وحصة الخمس الفقير في موريتانيا ٣,٦٪ وفي مصر ٨,٧٪ ، وتندرج دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس والأردن بين هذين الحدين.

ولا ينبغي أن نغفل شيئاً آخر مهماً، هو أنه مع اشتداد حركة العولمة تنهار الخدمات الرخيصة المقدمة للفقراء؛ فالمؤسسات النقدية الدولية تشترط دائماً لتقديم القروض والمساعدات تخفيض الدعم الممنوح للسلع وتقليص الخدمات المجانية وشبه المجانية

إلى جانب تحرير الاقتصاد؛ بما يشكِّل ضغوطاً إضافية على الفئات الأشد فقراً. المروّع في كل ما ذكر ليس الواقع، ولكن مؤشرات المستقبل؛ إذ كل الدلائل تشير إلى أن العولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، والتخفيف من ضراوة الأوضاع الحاضرة، بل ستزيد في تكريسها واستفحالها!

### ٣- نشر ثقافة الاستهلاك العظيم:

التقدم العلمي والتقني أتاح للناس أن يتحركوا بسهولة، كما أوجد الكثير الكثير من التنوع في كل السلع التي يستهلكونها إلى جانب الكثير الكثير من الخيارات والبدائل في كل أشكال الخدمات. وهذا كله يشجع على المزيد من الاستهلاك، كما أن الفساد الإداري والمالي يجعل شريحة من الناس تمتلك ثروات لم تتعب في جَنْيِها، مما يدفعها إلى الإنفاق الترفي، ويجعل منها فئة محرضة لباقي المجتمع على سلوك السبيل نفسه.

وتغير عقائد كثير من الشعوب نحو الحياة والموت، واحتفالها بالمادة على حساب الروح والمعنى، هو الآخر، يجعل سبل تحقيق الذات وإرواء الطموحات، تتصل بالاستهلاك بوصفه أداة لذلك، ومظهراً من مظاهر الاقتدار.

وأصحاب الشركات المتعدية الجنسية الذين يقودون حركة العولمة يسهمون على نحو رئيس في فتح الطرق أمام كل ما ذكرناه والحفز عليه. والأموال التي يتم إنفاقها على الدعاية والإعلان أكثر من ٣٣٠ مليار دولار سنوياً تستهدف على نحو رئيس حمل الناس على زيادة الاستهلاك.

التحدي الذي يتمثل في زيادة الاستهلاك ذو وجوه متعددة، منها استنفاد الثروات ومصادر الطاقة غير المتجددة، وتلويث البيئة، وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة،

وفتح أبواب جديدة للضغط على الفقراء والمحرومين؛ إذ تطالبهم أسرهم بالمزيد من الإنفاق، والذي يقتضي المزيد من العمل الذي قد لا يجدون فرصاً للقيام به.

زيادة الاستهلاك الترفي قلّصت من حجم ما يمكن توفيره من أجل إعادة استثماره في التنمية؛ ونجد في هذا الصدد أن معظم البلدان الإسلامية تتمتع بزيادة سكانية عالية، وهذا يتطلب منها حتى تحافظ على مستوى الحياة لدى شعوبها أن تحاول توفير ما لا يقل عن ٢٥٪ من دخلها المحلي الإجمالي؛ لكنها مع الأسف تجد نفسها غارقة في إنفاق الأموال على الحلي والزينة والأطعمة التي لا تؤكل والمباني التي لا يسكن إلا جزء منها، وإنفاق الأموال على المظاهر والشكليات الفارغة؛ مما جعل مستوى العيش والتعليم والخدمات في حالة من التدني المستمر لدى معظم الشعوب الإسلامية والنامية عامة. والأرقام التي تشير إلى كل ذلك لا تولّد شيئاً سوى اليأس والقنوط من صلاح الأحوال.

وهكذا مع مرور الوقت تربح العولمة كل يوم أرضاً ثابتة من خلال تحويل الكثير من الأشياء الكمالية إلى أشياء أساسية وضرورية، في سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان الدين والمروءة والوقت والجهد...

### ٤- نشر البطالة:

قضية البطالة وتضاؤل فرص العمل من أخطر المشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ولا سيما الشعوب النامية، ومنها الدول الإسلامية. العاطل عن العمل – كما عرّفته منظمة العمل الدولية – هو: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الحصول عليه".

البطالة لم تعد التحدي الذي يواجه الدول الفقيرة وحدها؛ فللدول الغنية أيضاً حظ منها، فبسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعدية الجنسية، لجأ كثير من

الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي...

إن التغييرات التي شهدتها الرأسمالية في الربع الأخير من القرن العشرين جعلت من (البطالة) سمة هيكلية متجذرة في خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلـدان الصناعية الرأسمالية؛ فقد ارتفع متوسط البطالة فيها من ٦,٩٪ في الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٧ إلى ٧,٦ في عام ١٩٩٧. وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإيرلندا وصل معدل البطالة إلى ما يزيد على ١٠٪ من قوة العمل في عام ١٩٩٧. بل إن معدل البطالة وصل إلى ٢١,٢٪ في إسبانيا، وفي فنلندا إلى ١٥٪ عام ١٩٩٧؛ لكن لا بد من القول: إن العاطل عن العمل هناك يلقى نوعاً من المساعدة من الدولة حتى يعثر على عمل، وإن كان هناك اتجاه عريض وقوي لتخفيض مساعدات الضمان الاجتماعي في بلدان رأسمالية كثيرة.

أما في العالم النامي فإن أثر العولمة في نشر البطالة أكبر من ذلك بكثير. ويمكن القول: إن تنامي ظاهرة البطالة في معظم الدول الإسلامية، يعود إلى تشابك عوامل داخلية وخارجية أهمها:

أ- من الملاحظ أن معظم[1] الدول الإسلامية، لم تحقق نجاحات تذكر في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة عبر العقود الأربعة الأخيرة؛ فالهياكل الإنتاجية فيها لم تتغير، فقد ظلت الزراعة والصناعات الاستخراجية والحرف اليدوية تسهم في النصيب الأكبر من الناتج الوطني. والقطاعات الحديثة فيها مع امتصاصها لمعظم الموارد المخصصة

(١) يمكن أن نستثني ماليزيا وأندونيسيا، حيث حققت هاتان الدولتان إنجازات جيدة في تغيير هياكل الإنتاج.

للتطوير لم تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، بسبب اعتمادها تقنيات متقدمة، تستهلك أموالاً كثيفة، وتتمتع بدرجة عالية من (الأتمتة).

ب- تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينيات، وتفاقمت في الثمانينيات. وبقطع النظر عن أسباب ذلك، فقد كان للعولمة إسهام في ذلك؛ فالمؤسسات الاقتصادية الدولية مهتمة بتوفير كل ما من شأنه المساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي وفق الرؤية والمصالح الغربية. وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول المدينة أن تقوم بسلسلة من الإجراءات الانكماشية، والتي من جملتها رفع رسوم الخدمات وزيادة الضرائب، وتجميد التوظيف الحكومي، أو تقليصه وخفض الأجور، وبيع المشروعات والمؤسسات الحكومية عبر ما يسمى بـ(الخصخصة) حيث يسرّح المالكون الجدد أعداداً كبيرة من العمال.

ت- إن الدول الغربية قد حاولت تسهيل تدفق كل ما في صالحها تدفقُه من نحو السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أما الحراك الحر لقوة العمل، فممنوع؛ فالدول الرأسمالية قامت بمكافحة أحوال البطالة والركود الاقتصادي لدى بلدانها عن طريق تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها، وهكذا فبعد أن كانت الهجرة إلى بلاد الشمال تشكل منفذاً – وإن كان محدوداً- لفائض العمالة في البلدان النامية، ومصدراً مهماً من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلدان النامية، فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن مغلقاً. وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها بعض البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها حرمان الدول النامية من دخل لا يقل عن مئتين وخمسين مليار دولار سنوياً؛ وهو رقم مذهل.

هناك أمر أخير تحسن الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن العولمة تملك إمكانات هائلة لنقل البطالة من مكان إلى آخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تتدفق على بلد بسبب انخفاض

أجور الأيدي العاملة - مثلاً- فإن تلك الاستثمارات تظل على أهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص. وهذا ما نشاهده اليوم في بلد مثل (الهند) حيث أخذت الاستثمارات تتجه نحوه بسبب ما ذكرناه.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في كثير من الدول الإسلامية، ولكن المؤسف - دائماً- هو غياب الأرقام والإحصاءات التي تصور حجم هذه المشكلة المتفاقمة. وقد تبين من خلال الأرقام القليلة المتوفرة أن البطالة كانت في الجزائر عام ١٩٨٥ في حدود ٩,٧٪ من قوة العمل؛ أما في عام ١٩٩٣ فقد ارتفعت إلى ٢٤,٣٪. وكانت في الأردن ٦٪ وصارت في عام ١٩٩١ في حدود ١٨,٨٪ ، أما في الضفة الغربية، فإن معدل البطالة بين الفلسطينيين بلغ في عام ١٩٩٢ حوالي ٤٧,٩٪ وبلغ في قطاع غزة ٥٥٪ بسبب سياسة الحصار والتجويع التي يمارسها اليهود في فلسطين المغتصبة!

### ٥- اتفاقيات التجارة:

انتشار التجارة وكثافة التبادل التجاري، ليس مفرزاً من مفرزات العولمة فحسب، وإنما هو سمة من أهم سمات العصر الذي نعيش فيه[1].

والنظام التجاري هو أقوى النظم قاطبة، فإذا كان المرء طبيباً وتاجراً أو مدرساً وتاجراً أو مهندساً وتاجراً... فإن الصفة التي تغلب في النهاية عليه هي صفة التجارة. وربما كان ذلك بسبب ما تَعِدُ به التجارة من آفاق غير محددة للربح والكسب والثروة؛ ولذا فإن من الطبيعي أن تكتسب هذه الجاذبية الخاصة لدى معظم الناس.

---

(١) ورد في حديث من طرق عدة صحح بعضها الحاكم، ووافقه الذهبي أن من علامات الساعة فشو التجارة، حتى تشارك المرأة زوجها فيها، وتقارب الأسواق. وهذا ما يتعمق وجوده اليوم على نحو مطرد.

قد ظلت التجارة على مدار التاريخ وسيلة لنشر الأفكار والعادات، ولا أحد ينسى ما قام به التجار المسلمون في أنحاء المعمورة من نشر للإسلام، وإيصال لمبادئه إلى شعوب لم يصل إليها أي جندي مسلم. واليوم تعدّ التجارة المجال الأكثر خصوبة لعكس منجزات الدول الصناعية، وتعريف شعوب العالم بالتقدم التقني والتنظيمي الذي تم لديها. وإن العمليات التجارية تستحوذ على قسط كبير من الأنشطة الاقتصادية للدول الصناعية والنامية. ولعلنا نلقي الأضواء على أهم التحديات التي جاءت بها اتفاقيات التجارة عبر منظمة التجارة الدولية من خلال الحروف الصغيرة التالية:

أ- **قطاع الخدمات:**

قطاع الخدمات من القطاعات السريعة النمو والبالغة الأهمية، ويكفي أن نعلم أن هذا القطاع يؤمّن في بلد مثل الولايات المتحدة ٧٣٪ من فرص العمل، على حين تؤمن الصناعة ٢٤٪ ، والزراعة ٣٪. وكلما تقدمت الأمم في معارج التنظيم والتصنيع اتسع فيها نطاق هذا القطاع، وزادت أهميته. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الخدمات كان يستولي على نحو من ٢٥٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٧٠، ثم ارتفع إلى ٥٠٪ في بداية التسعينيات، وانصب معظم تلك الزيادة في الخدمات المالية. وقد نمت هذه التجارة بمعدل ١٣٪ عام ١٩٩٥ لتبلغ حوالي ١١٧٠ مليار دولار.

يشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة متنوعة، صنفتها مجموعة مفاوضات التجارة في الخدمات في اثني عشر قطاعاً رئيسياً و١٥٥ قطاعاً فرعياً، مثل العمل المصرفي والتأمين والتشييد والمقاولات والخدمات الاستشارية المهنية والصيانة والاتصالات والنقل والسياحة...

ومن المتوقع أن تؤدي إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية أمام موردي الخدمات الأجانب إلى سيطرة المنشآت الأجنبية ذات الكفاءة العالية في توريد الخدمات. وتلك الكفاءة تعتمد ضمن اعتبارات أخرى على مستوى الدخل للدولة الأم وعلى المستويات المهارية والتعليمية لأفرادها، وهي سمات متوفرة في الدول الصناعية على نحو ملحوظ، مما يجعلها تتمتع بميزات يصعب على موردي الخدمات في عالمنا الإسلامي المنافسة فيها. وربما كانت الميزة الوحيدة لدى بعض الدول النامية التي تتمتع بكثافة سكانية عالية توفر كفاءات فنية رخيصة نسبياً. إن من الواضح أن معظم المنشآت الخدمية في العالم الإسلامي تعمل ضمن النطاق المحلي، وهي لا تملك الإمكانات المالية والتقنية والإدارية، كما لا تملك الخبرات التراكمية التي تمكنها من خوض غمار المنافسة العالمية، ولذا فإن فتح مجالات الخدمات الدولية أمامها لن يفيدها كثيراً. ولا ريب أن انفتاح الدول الإسلامية الآن على الأسواق العالمية متفاوت؛ ولذا فإن الدول الأكثر انغلاقاً الآن سوف تواجه مشكلات جمة عند الانفتاح التام على الأسواق العالمية؛ حيث إن البنى والمؤسسات الخدمية فيها مترهلة ومتخلفة بسبب عدم وجود أي منافسة خارجية في الماضي. وربما حدثت مكاسب في المستقبل من وراء حرية التجارة في الخدمات من خلال الاستفادة من الخبرات التي ستدخل إلى السوق المحلية، ومن خلال فتح المجالات الدولية أمام المؤسسات المحلية القوية والقادرة على المنافسة؛ لكن ذلك سوف يتوقف على درجة وعي الحكومات ورجال الأعمال وعلى الطريقة التي سننفتح بها على العالم، ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك. وربما كان قطاع الخدمات المالية هو أكثر القطاعات إحراجاً للمؤسسات المالية المحلية؛ فالبنوك

الإسلامية الملتزمة بالأحكام الفقهية لا تستطيع القيام بكل الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك الربوية، كما هو معروف.

أما البنوك الربوية الموجودة في العالم الإسلامي، فهي ضعيفة محدودة الإمكانات، إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الصناعية، وعلى سبيل المثال فإنه ليس هناك من الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية سوى ٤١ مصرفاً عربياً؛ لأن القدرات المالية المتوفرة في العالم الإسلامي محدودة إذا ما قورنت بما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، كما أن كثيراً من المال الإسلامي مهاجر إلى تلك البلدان، ومودع في خزائن مصارفها. وعلى كل حال فإن من المتوقع أن يحدث ارتباك كبير في البداية، وانسحاب الصغار من مقدمي الخدمات من السوق ليتنامى عالم الكبار أكثر فأكثر، وينحسر نشاط الصغار إلى أدنى حد وفق أبجديات العولمة الظافرة.

ب- **حقوق الملكية الفكرية:**

لا علاقة في الأصل لمسألة حقوق الملكية الفكرية وحماية الأفكار بتحرير التجارة، ولكن جرى الاهتمام بها بعدما أضحت قيمة السلع تكمن بشكل متزايد في محتواها الفكري (أي التقنية والتطوير والإبداع الإنساني) حيث تصاحب ذلك مع نمو التجارة في السلع المزوَّرة والمقلَّدة؛ إذ صارت تشكل ما بين ٣ و٦٪ من مجمل التجارة العالمية؛ مما دعا الدول الصناعية إلى الوقوف بصرامة في وجه الدول النامية حيال هذه المسألة.

قوانين حماية الملكية الفكرية تشمل تشكيلة واسعة من المكتشفات والمنتجات والسلع، فهي تغطي براءات الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية وأعمال الحاسبات؛ كما تشمل براءات الاختراع في مجالات المنتجات الغذائية والكيميائية والأدوية...

وترى الدول النامية أن الأسعار التي تتقاضاها الشركات الصناعية عالية إلى درجة كبيرة ولا سيما بعض المنتجات التي تتمتع بحيوية خاصة وحساسية اجتماعية بالغة مثل الأدوية والأغذية. والقوانين الجديدة ستطبق تدريجياً وسوف تحرم كثيراً من المواطنين في الدول الفقيرة من الحصول على بعض حاجاتهم الأساسية من السلع والمنتجات التي ستشملها.

وترى الدول الصناعية الكبرى أن (القرصنة) التي تتعرض لها الشركات، تكلفهم مليارات الدولارات، وتحد من قدراتها على تطوير منتجات جديدة؛ فوجود نظام فعال لمنح براءات الاختراع يشجع المخترعين على كشف اختراعات، كان من الممكن لولا الحماية أن تبقى أسراراً تجارية.

ولهذا فإن الدول الصناعية رأت ضرورة رفع مدة الحماية للملكيات الفكرية لتصل إلى عشرين عاماً لبراءات الاختراع، وخمسين عاماً لحقوق الطبع، وعشرة أعوام لحقوق نقل الدوائر الإلكترونية، وبرامج الحاسوب.

إن قوانين الحماية الفكرية، تمثل إضافة لتعزيز نفوذ الدول الصناعية على حساب البلدان النامية والفقيرة؛ إذ إن حصة هذه الأخيرة من تلك المنتجات ضئيلة جداً؛ فخلال السبعينيات - مثلاً- لم تتمكن الدول النامية التي تمثل ثلاثة أرباع سكان الأرض من الحصول إلا على ٦٪ من ٣.٥ مليون براءة اختراع.

المنطقة العربية لا تنتج - مثلاً- من الأدوية إلا نحواً من ٤٢٪ من حجم استهلاكها؛ ومعظم إنتاجها ليس مخترعاً ولم ينشأ بسبب البحث العلمي، وإنما تنال الشركات المصنِّعة رخصاً للإنتاج من مخترعي الدواء الأساسيين.

إن اتفاقيات الملكية الفكرية سوف تحرم الدول النامية عامة من حقها في الحصول على المعرفة التقنية، ومن إجراء الكثير من البحوث العلمية والمعرفية، مما سيساهم في تعميق الفجوة التقنية، نظراً لأنها لا تستطيع دفع ثمن الحصول على أسرار المنتجات التقنية نتيجة زيادة أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة في مجال التصنيع والاستغلال التجاري.

**ج- الاتفاقية الزراعية:**

القطاع الزراعي بطبيعته قطاع تابع، فهو يعتمد على كل من الصناعة و(الميكنة) أثناء الإنتاج، ويعتمد على التجارة وأوضاعها أثناء التسويق؛ ولهذا فإن معظم الدول تحاول تقديم العون لهذا القطاع، وتدل بعض الدراسات أن بعض الدول الإسلامية (كبعض الدول الخليجية) تقدم مساعدات للقطاع الزراعي، تساوي نحواً من ٤٥٪ من مجمل ناتجه. وقد استحوذت (الاتفاقية الزراعية) على الجانب الأعظم من الاهتمام أثناء المفاوضات الخاصة بدورة (الأرجواي) حيث رأى القائمون على شؤون (الجات) أن هناك انتشاراً واسعاً لسياسات الحماية في معظم البلدان. وقد دارت المناقشات حول ثلاثة محاور رئيسة، هي: الدعم الداخلي للقطاع الزراعي، والإعانات المقدمة لتصدير المنتجات الزراعية، ومسألة الحرية في الوصول إلى الأسواق. وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى تعتمد على تجارة المحاصيل الزراعية - كالحبوب ومشتقات الألبان واللحوم- الدعوة لتخفيض كل أشكال الدعم التي تقدم للمزارعين، ولا سيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية التصديرية بحجة أن الوضع الحالي يتعارض مع روح اتفاقية (الجات) من ناحية، كما أنه يضعف حوافز الدول

النامية لتشجيع استثماراتها في القطاع الزراعي. وقد تم وضع قوانين عديدة في شأن النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم الداخلي وخفض دعم التصدير.

مكانة القطاع الزراعي بين القطاعات الإنتاجية شديدة التباين بين دولة إسلامية وأخرى، ففي بلد مثل أفغانستان والصومال يمثل القطاع الزراعي القطاع الأهم والأكثر حيوية؛ على حين يساهم في الناتج السوري بنحو ٣١٪ وفي السودان ٣٤٪ وفي العراق ٣٦٪. أما في البحرين وقطر والكويت، فهو لا يشكل أكثر من ١٪ وعلى كل حال فإن الملحوظ أن عدداً كبيراً من الدول الإسلامية يشهد تنامياً في واردات الغذاء، وانكماشاً في صادراته الزراعية؛ وعلى سبيل المثال فإن حجم الواردات العربية من الأغذية بلغ عام ١٩٩٢ نحواً من عشرين مليار دولار، على حين بلغت حصيلة الصادرات نحواً من ٤,٦ مليار دولار في العام نفسه.

ومصادر التحدي في مجال الغذاء في العالم الإسلامي عديدة، منها ما يعود إلى الأوضاع الداخلية، ومنها ما يعود إلى اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية. وإذا تأملنا في الأوضاع الداخلية، وجدنا أن الطلب الداخلي على المواد الغذائية في حالة من التزايد المستمر بسبب الزيادة السكانية المطردة والتي لا يشهد العالم الصناعي شبيهاً لها، كما أن عدداً من الدول الإسلامية يشهد تناقصاً في كميات المياه المطلوبة لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

أضف إلى هذا أن سوء أحوال الريف أحدثت هجرة واسعة النطاق باتجاه المدن، والتي ترتب عليها هجر الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة. ومن المتوقع في ظل تقليص الدعم الزراعي للإنتاج والتصدير أن يزداد الوضع سوءاً.

أما التحديات الخارجية فتتمثل في خفض الدعم للإنتاج الزراعي وخفض مساعدات التصدير، حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية في بلد المنشأ. ويتوقع بعضهم أن ترتفع أثمان المواد الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٥٪. نعم إن هذه الوضعية قد تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي في العالم الإسلامي بسبب اضطرار الدول إلى تعديل سياساتها الاقتصادية وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، لكن ذلك إذا حدث فإنه سيكون على المدى البعيد، أما في المدى القصير والمتوسط فإن الأوضاع الحالية، تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار رخيصة نسبياً حتى لا تتدهور أحوال الفقراء والمحتاجين أكثر مما هي عليه.

كان بالإمكان أن نذكر المزيد من التحديات التي تولّدها حركة العولمة إلا أن ما قدمناه كاف لبيان الخطوط العريضة التي باتت واضحة، وبات علينا أن نفكر فيما يمكن عمله حيالها.

والله حسبنا.

# التعامل مع العولمة

العولمة ليست فكرة ولا تياراً ولا أزمة ولا اتجاهاً، إنها وضعية كونية جديدة تخترق كل مجالات الحياة، وتترك بصماتها على مختلف جوانب العيش والتعامل؛ وما ذلك إلا لأنها نتائج لجملة من التطورات الكبرى التي حدثت على نحو جوهري في العالم الصناعي؛ فسقوط الشيوعية وإخفاق كثير من مشروعات التنمية في الدول النامية والفقيرة، والتقدم الباهر الذي يحرزه العلم وتطبيقاته التقنية والصناعية، وتغير نظرة كثير من الناس للكون والحياة، وغياب العديد من الأطر الأخلاقية والإنسانية...

كل ذلك أسهم على نحو مؤثر في بزوغ العولمة واجتياحها للعالم على الصورة الماثلة اليوم. إن العولمة لم تأت بكل المشكلات والتحديات التي تحدثنا عنها، فالعالم يشكو من أزمات كثيرة توارثها عن أسلافه، وبعضها مضى عليه قرون عدة[1]. ولذا فقد يصح القول: إن العولمة وليدة مشكلات، وهي من جهتها توجد مشكلات جديدة، مما أدخل العالم في دوامة أشبه بالدورة الرديئة التي يدخل بها الجسم في بعض الحالات.

النسيج العام لحياتنا المعاصرة معقد غاية التعقيد، وكل خيط فيها جاء من حيثية أو بيت أو مؤسسة... ولذا فإن أي محاولة للتغيير في الأوضاع التي تحفز العولمة، والأوضاع التي تفرزها العولمة، تحتاج إلى أن يمتلك أصحابها من نفاذ البصيرة على مقدار ما يمتلكون من شمول العمل والحركة وقوة الاحتمال.

---

(١) قال أحد جنرالات الحرب العالمية الثانية: إن الحرب الثانية لم تكن خطأ، لكنها كانت نتيجةً لعشرين عاماً من الأخطاء.

إن كل ما يبذل من جهد في مقاومة العولمة وتصحيح ما أفسدته ستظل ثماره ونتائجه محتملة وغير مؤكدة، إذ إن كل الجهود في هذا السياق تخضع لعدد كبير من النظم المفتوحة التي يصعب التنبؤ بنتائج أي فعالية تجري في ظلها؛ بل يمكن القول: إن الحلول لكل مشكلات العولمة ستكون غير كاملة ولا كافية لأنها تجري في أوساط غير مشجعة ولا مواتية. أما الذي لا ريب فيه هو أن الاستسلام للعولمة، وإغماض العين عن التطورات التي تأتي بها سيؤديان إلى تفاقم الأوضاع الحالية وازدياد الأمر سوءاً.

التعامل الصحيح مع ظاهرة العولمة يعني تجديداً للذات في كل أبعادها، كما يعني تغييراً للكثير من الطروحات والمشروعات الحضارية القائمة، واستعداداً للتخلي عن أمور كثيرة كان يُظن أنه لا غنى للناس عنها. وهذا في الحقيقة يتسع للكثير من القول ولا أعتقد أن استيفاءه مما يتسع له هذا الكتاب؛ ولذا فإني سأشير إلى أهم ما أظن أنه يساعدنا في التعامل مع ظاهرة العولمة، وذلك من خلال النقاط التالية:

### ١- نشر الوعي بالعولمة:

إن أول خطوة على طريق التعامل مع العولمة يجب أن تتمثل في توعية الناس بطبيعة العولمة؛ إذ إن هناك جهلاً عظيماً بهذه الظاهرة بين الخاصة والعامة. ونظراً لتشتت ردود فعل المثقفين عليها وحيث تجد المحبذ والخائف والمهاجم والمتفائل والمتشائم، فإن نوعاً من الارتباك ساد في صفوف الشباب حيال تنظيم موقف واضح من العولمة.

إن مهاجمة العولمة أو الاستسلام لها من أسهل الأمور التي يمكن أن نقوم بها؛ لكن الشاق حقاً هو التحليل العميق لجوهر عمليات العولمة وجذورها وامتداداتها والآثار المترتبة عليها، وكيفية معالجتها. إن العولمة ظاهرة غير مكتملة؛ ولذا فإن من المتوقع أن تستمر إفرازاتها وتفاعلاتها مدة طويلة، ومن الواجب متابعة ذلك وتوضيحه للناس.

أضف إلى هذا أن وقع العولمة على الأمم لن يكون واحداً فالشعوب الأوروبية - مثلاً- لن تتضرر كثيراً من هيمنة الثقافة الأمريكية لأن الجذور القيمية والأخلاقية للثقافات الأوروبية لا تبتعد كثيراً عما لدى الثقافة الأمريكية؛ ثم إنها مشاركة في قيادة العولمة، ومستفيدة اقتصادياً من أنشطتها. ولن يكون الشأن كذلك بالنسبة إلى الثقافة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي؛ فالهوة الثقافية كبيرة، واقتصاد الدول الإسلامية هو اقتصاد دول نامية، يطلب منها أن تسهم في دفع تكاليف العولمة، وتحمل القسط الأكبر من تبعاتها. علينا أن نبدع في عرض هذه الظاهرة، ونبسِّط ما أمكن في حديثنا عنها، ونستخدم كل الأدوات المتوفرة في سبيل نشر الوعي بها بين فئات المجتمع كافة.

**٢- توفير إطار مرجعي للتعامل:**

إن ردود فعلنا على مجمل التغييرات والتحديات التي تأتي بها العولمة ستظل مشتتة ومتناقضة وهزيلة إذا لم يتوفر لنا قدر من الإجماع على كيفية التعامل معها وتحديد الموقف منها.

الإطار المرجعي يعني مجموعة من المسلمات التي انقطع حولها الجدل والمتعلقة بـ"تقييم" الأسس والمفاهيم والأفكار التي تقوم عليها العولمة من جهة، والسلوكات الإنسانية المختلفة من جهة أخرى. ليس من الممكن في أمة الإسلام تحقيق أي أرضية مشتركة لمواجهة العولمة بعيداً عن الإيمان بالله واليوم الآخر، وبعيداً عن القيم الإسلامية الأساسية، من نحو البذل والتضحية، والزهد في الدنيا، وإيثار الآخرة، وصلة الأرحام، واحترام حقوق الإنسان، والرحمة بالفقراء، والتعاون على الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعدل، والشورى، والتسامح، والاحتكام إلى الشريعة الغراء - على نحو عام- في الكبيرة والصغيرة.

والمطلوب ليس اعتراف الناس بهذه الأصول والقيم، وإنما تربية الناشئة عليها، وإبراز نماذج وقدوات تتجسد في حياتها وسلوكاتها.

إن مواجهة تحديات العولمة لن تكون بدون العمل الشاق، والإعراض عن الكثير من الملذات والمرفهات، وبدون العطاء المجاني غير المشروط من كل فئات المجتمع. وهذا كله مما لا يقدم عليه الإنسان إلا إذا كان مؤملاً في أكثر منه، وهذا ما يوفره الإيمان والالتزام الصحيح.

دعونا نضع النقاط على الحروف - وإن كان بعض الحروف ليس له نقاط- ونقول: إن البعد عن هذه الأسس والأخلاق التي ذكرناها جعلنا في أضعف موقف تجاه الهجمة الشرسة للعولمة، وبتنا كجيش فقد سلاحه، وبات هدفاً سهلاً للعدو، وإني أدعو كل أولئك الغيورين على كرامة الأمة ومستقبلها إلى أن يتأملوا ملياً في كل ما من شأنه تحقيق الإجماع، وتنظيم ردود الأفعال تجاه المتغيرات السريعة التي أخذت تجتاح شبابنا وأوطاننا، وتهدد قيمنا، ومصالحنا ومستقبلنا.

### ٣- رفض الاستسلام:

إن (العملقة) إحدى أهم الظواهر التي جاءت بها العولمة وأشكال الاندماج الذي يجري اليوم بين المصارف والشركات الكبرى، هو توكيد لظاهرة العملقة التي أملاها السعي إلى النجاح في التنافس الشرس الذي قامت عليه الرأسمالية. وإن من شأن الأشياء العملاقة أن تجعل الناس يشعرون تجاهها بالصغار واحتقار الذات، وهذا ما يسعى إليه مهندسو العولمة، والوالغون في أوحالها؛ إذ بمجرد الإحساس بالهزيمة وخسران المعركة - وهذا هو هدف الحرب النفسية- يلقي المرء سلاحه، ويتحول من المقاومة إلى الاستجداء وربما السير في ركاب أعداء الأمس، حتى يحصل على جزء من

(الكعكة). واعتقادي أن العالم يشهد اليوم طوفاناً من مشاعر الإحباط والانكسار، وهذا الطوفان تصدِّره القلة القليلة الظافرة إلى الكثرة الكاثرة من الفقراء والمهمَّشين، والتائهين الذين وجدوا أن كل ما لديهم من أسلحة المقاومة لم يعد ينفع لأي شيء!

وأعتقد أن تلك المشاعر لم تأت من فراغ، فالتحديات القاهرة ماثلة للعيان في كل مكان، لكن الذي يجعل تلك التحديات ذات معنى هم الناس الذين يشكون من جبروتها؛ فالانسياق الأعمى خلف الرغبات والمطامع غير المحدودة، وضيق الأفق، والارتباك الشخصي وما شاكل ذلك من أشكال القصور الذاتي، هو الذي مكَّن القلة القليلة من تخريب حياة الكثرة الكاثرة؛ لكننا تعودنا التنصل من مسؤولياتنا والبحث عن شماعة نعلق عليها أخطاءنا وخطايانا.

بعض الناس اختصر كل الأشكال الممكنة لمقاومة العولمة والاستفادة من فرصها في الدعوة إلى (العزلة) وإغلاق الأبواب في وجه تيارات العولمة ظانين أن ذلك يجدي، أو يكفي في صد الهجمة الهوجاء. نعم إن التحصن والعزلة، إنما ينفعان عندما يكون المتحاربان في حالة نسبية من تكافؤ القوى والقدرات.

أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية، تدخل البيوت والمؤسسات من غير استئذان، وتفعل فعلها عن طريق الإغراء والعدوى والحاجة، فإن النتائج ستكون مخيبة للآمال. نعم إن قدراً من العزلة والتحكم سيظل مطلوباً؛ لكن من دون تغييرات جذرية في العديد من نظم حياتنا وعلاقاتنا لن نستطيع العثور على الأمان الذي ننشده.

إن تاريخنا شهد أننا طالما استخدمنا (الهبَّة) المؤقتة والسريعة في مواجهة المشكلات الكبرى. وهبَّاتنا كلامية وانفعالية فوارة. وقد تعودنا أن نظل نكتب ونحاضر ونخطب وننظِّر في المشكلة التي تواجهنا إلى أن تأتي مشكلة أخرى - ربما كانت من عقابيل

الأولى- فننصرف إلى المشكلة الجديدة؛ لنمارس معها الدور نفسه الذي مارسناه مع سابقتها وهكذا..

إن العولمة عبارة عن مجموعة آليات لإنتاج نظام هيمنة شامل، وإن التعامل معها يجب أن يكون أشبه بخوض معركة مستمرة، تحتاج إلى حشد الطاقات وتعبئة الموارد والتخطيط المتقن، والتنفيذ الجيد، والمتابعة الدائمة. وأتصور أن المطلوب هو عشرات المؤسسات التي تعالج المشكلات التي نحاضر عنها ونكتب فيها، وإلا فإن ردود فعلنا تتبخر، وتبقى المشكلات في تفاعل وتفاقم!

بعض الباحثين والمفكرين، نفض يديه من مقاومة العولمة؛ لأنه يرى أن كل شيء قد (تعولم) ولا فائدة من القيام بأي شيء؛ فانتصار العولمة هو أحد الحتميات الكبرى في عصرنا الحاضر (عصر العبيد) وكأنه بذلك يلغي الإرادة الإنسانية، ويغلق أبواب الأمل، وهو بذلك يلتقي - من غير قصد- مع (فرانسيس فوكوياما) في نظريته القائلة ببلوغ البشرية "نهاية التاريخ"!

وهذا في الحقيقة إعلان للهزيمة قبل دخول المعركة، وتسليم للحصون المنيعة دون أي ثمن!

نحن نرفض الاستسلام، ونرفض العزلة، كما نرفض سياسة الانتفاضات السريعة والمؤقتة، ونؤمن أن الله - جل وعلا- ما أنزل داء إلا أنزل له دواء عرفه من عرفه وجهله من جهله؛ فإمكانات العمل ستظل موجودة ومتفتحة على آفاق واسعة، ما دام هناك ابتلاء وتكليف للعباد بأن يقولوا التي هي أحسن، وينحوا نحو التي هي أقوم.

إن الإيمان يتزايد في كل أنحاء الأرض بضرورة المقاومة الضارية للعولمة، حتى داخل أمريكا التي تعد أكبر قائد للعولمة[1]. وهذه سوف يعضد موقفنا منها.

### ٤- تجذير الفروق الثقافية:

إن العولمة - كما أشرنا من قبل- تسعى إلى محو الفروق الثقافية من أجل تجنيس الأعراف والأذواق والتطلعات... وصولاً إلى السيطرة والإنتاج المستفيض الذي لا تعوقه التنوعات الثقافية والتحفظات العرقية والنزعات الإقليمية.

والدعوة إلى الانفتاح التي نسمعها في كل مكان هي من قبيل: "الحق الذي يراد به باطل" حيث يطلب منا عند الخوض في التفاصيل أن نتخلى عن كل ما نعتقده في المحرمات والممنوعات، ونصير إلى تقبل ما يأتي به (الآخر) مهما كان مجافياً لما نعتقد أنه حق وصواب وذلك من باب التلاؤم - زعموا- مع روح العصر والاستفادة من خيرات التلاقي الكوني الذي تصنعه العولمة.

إن الثقافة هي الذات المعنوية، وهي السلاح الذي تستخدمه الأمم في خوض غمار الحياة، وفي الدفاع عن الوجود... وحين تندرس المعالم الأساسية لثقافة أي أمة فإن كل الأبواب تكون مشرعة على كل الاحتمالات، ولكل المتربصين خارج الأسوار.

ثقافتنا العامة ترتكز على نحو أساسي على المنهج الرباني بقطعياته وثوابته وأدبياته، وإن أي تجذير للفروق الثقافية بيننا وبين ما تدعو إليه العولمة يجب أن يقوم على تحسين معرفة الناس بذلك المنهج. ولا يخفى أن أقنية البث وشبكات المعلومات قد فتحت كل

---

(١) قامت أثناء كتابة هذا البحث مظاهرات صاخبة في (سياتل) في الولايات المتحدة احتجاجاً على الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، حيث يعتقد الناس هناك على نحو متزايد أن هذه المنظمة هي المقر الرئيس للإخراج النهائي للعولمة. وقد عطل الاجتماع الوزاري، واضطربت أعمال المؤتمر نتيجة تلك الاحتجاجات.

النوافذ على كل ألوان المعارف والخبرات والتقاليد البشرية؛ ما هو حسن منها وما هو رديء، ومعظم ما يعرض ويقدّم لا يشكل الاطلاع عليه أولوية لمعظم الناس، لكنه على كل حال يصرفهم عما ينبغي أن يطلعوا عليه ويعرفوه، كما أنه يربك وعيهم، ويوجد لديهم نوعاً من العكر في ذائقتهم الثقافية، وهذا في الحقيقة يمثل تحدياً قوياً أمام كل من يريد تقديم ثقافة إسلامية صافية للناس، لكن ليس أمامنا سبيل سوى بذل الجهد ونشر ما يجب أن ينشر.

بالإضافة إلى ما ذكرناه قبل قليل عند الحديث عن الإطار المرجعي فإن من أهم ما ينبغي توضيحه للناس ما لدينا من خصوصية الرؤية للحياة والموت والدنيا والآخرة وعلاقتنا بالخالق - جل وعلا-، وما نؤمن به من وحدة أمة الإسلام، ورابطة الأخوة التي تربط بين المسلمين في أصقاع الأرض، حيث تسعى العولمة إلى توحيد رؤية البشر على أساس مادي إلحادي مصلحي حول هذه المسائل، وخلع المجتمع من أمته، وإنشاء روابط جديدة على أسس إقليمية وتجارية..

مما ينبغي تحسين معرفة الناس به مسائل الحلال والحرام، حيث قل الفقه فيها، ولا سيما في قضايا العقود والمعاملات والتي تعد في صلب مركز عمليات العولمة.

وحبذا لو أن كل خطيب جمعة نبه الناس في الخطبة الثانية إلى حكم فقهي مما تمس حاجة الناس إليه، حتى تتكون لدى الناس حصيلة فقهية جيدة. كما أن بإمكان الوسائل الإعلامية المختلفة أن تقدم بأساليب مختلفة ما يساعد الناس على معرفة أمور دينهم.

ولا ننسى أن نوضح للناس آثار التقنية فيهم والتغييرات السيئة التي أدخلتها على حياتهم واهتماماتهم وعلاقاتهم، مما لا يتسع المقام لشرحه.

### ٥- الاستقلال والتميز:

ليس المقصود بالاستقلال إنشاء نظام معزول عن النظم السائدة بين الناس اليوم، وليس ذلك - لو أردنا- ممكناً وليس المقصود بالتميز التعالي على الآخرين والانغماس في أوهام عظمة مدعاة. وإنما المقصود أن نملك إرادة التمنع على الذوبان في تيار العولمة الجارف. وإرادة التمنع هذه ترتكز على الاعتقاد بوجود خصوصية ثقافية وحضارية تتمتع بها أمة الإسلام، وتملي عليها مسؤوليات كونية خاصة، وتلزمها بسلوك مغاير لما عليه الأمم الأخرى. وإذا تأملنا في قول الله -جل وعلا-: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠] ، لوجدنا أن أمة الإسلام لن تكون مسؤولة عن شؤونها الداخلية فحسب، وإنما يجب عليها أن تساعد على إصلاح الآخرين أيضاً، من خلال الدعوة وتقديم النموذج الإيماني الخاص الذي يجذب الناس إلى طريق الفلاح، ومن خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق الفهم الإسلامي الخاص والخالص. إن أمة الإسلام ليست مكلفة بإيصال صوت نبيهاﷺ للعالمين فحسب، وإنما هي مؤتمنة على جميع مبادئ التوحيد وجميع القيم التي بلّغها الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام- إلى أمم الأرض من قبل.

التميز في نظرنا تكليف وليس تشريفاً، وهو ليس ترفعاً، وإنما هو مشاركة إيجابية، ومساهمة فعّالة في إصلاح شؤون الحياة كافة. إن اليهود – وهم أصحاب معتقدات ملفقة ومسيَّسَة- يقدمون نموذجاً واضحاً على أن العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى التخلي عن الخصوصيات الثقافية ولا إلى زوال الحدود القومية، بل قد تؤدي إلى ردة فعل للحفاظ عليها، حيث يعمق اليهود البعد الإثني المرتكز على أساس ديني صريح؛ وهم يدعون إلى عولمة شرق أوسطية يتحكمون في مفاصل حركتها، ويتخذون منها سنداً في مواجهة العولمة الكونية.

المسلمون – لأسباب عدة– يستطيعون مقاومة العولمة، وتثبيت نماذج استثنائية في سياقاتها العامة، بل التغيير في مفاهيمها، والتشجيع على التمرد عليها، لكن هذا مرتبط أولاً بتطلع قيادات الأمة وأصحاب القرار فيها إلى ممارسة دور متميز عما عليه الآخرون في الغرب والشرق، بالإضافة إلى امتلاك بعض المعطيات التي تمكن من النهوض بذلك الدور.

إن العولمة تجعل الأمم تفقد ميزاتها وخصائصها الثقافية لحساب ركائز الأمم المؤثّرة في حركة العولمة، والتي تتلخص في القوة والمال والتقنية المتقدمة والتنظيم الفائق من أجل المزيد من الهيمنة والاستعباد؛ ومن واجبنا أن ندرك ذلك قبل فوات الأوان، ونقاومه بالمزيد من البلورة لعناصر الاستقلال والتميز من غير مبالغة ولا استغفال لأحد، وهذا هو معنى الريادة الأممية، وهذا هو بعض استحقاقها.

٦- **التخفيف من غلواء العولمة:**

بدأ الشعور بالمشكلات التي جاءت بها العولمة يتجاوز نطاق المؤتمرات ومراكز البحوث إلى الساحات الشعبية، وصار الناس في كل مكان يشعرون بمخاطر الانسياق الأعمى خلف الشركات المتعدية الجنسية، والسير في ركاب الدول المستفيدة من العولمة؛ مما يعني أن جهداً دولياً مشتركاً وعلى المستويات كافة يجب أن يتأسس للتخفيف من غلواء العولمة والبحث عن طريق جديد غير طريقها. ومهما تكن نتائج هذا الجهد فإنها ستكون أفضل من الأوضاع التي ينغمس فيها الناس الآن. وحدة الجوهر الإنساني والقيم العالمية المشتركة وهموم العيش في عالم واحد، ومستخلصات الخبرة البشرية تمكننا جميعاً من التلاقي على أرض واحدة من أجل إيقاف التدهور الذي

تشهده البشرية من جراء سيطرة الروح المادية، وسحق الضعفاء، وانتشار الظلم والأنانية. ولعلي أقدم هنا الإضاءات التالية:

- صار لزاماً علينا العمل بكل الوسائل من أجل استعادة الدولة لوظيفتها في رعاية الوضع المعيشي العام، أي إعطاء الأولوية للسياسة على الاقتصاد، حيث إن من جملة ما أحدثته (العولمة) تهميش العمليات السياسية، وإعطاء فضاءاتها للقوى الاقتصادية ذات الإحساس الغليظ نحو كل ما هو إنساني وأخلاقي. إن السياسة تقوم على التفاوض والتوازن والمراعاة، على حين يقوم نظام التجارة على تكديس المكاسب دون أي اعتبار واهتمام بالمسائل الإنسانية.

حين منع المرتدون الزكاة – وهي ذات بعد اقتصادي- خاض أبو بكر ﷺ ضدهم حرباً ضروساً، وقال قولته المشهورة: "والله لو منعوني عقالَ بعيرٍ كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه". وهكذا تكون الدولة الإسلامية أول دولة في التاريخ تخوض حرباً شاملة من أجل الفقراء؛ لأن ترك الشأن الاقتصادي لتمرح وتسرح فيه القوى النافذة سوف يفسد الأخلاق والتربية والسياسة. ليس المقصود أن تحل الدولة محل التاجر والصانع والمزارع، فذاك توجه تثبت التجربة الاشتراكية إخفاقه، لكن المقصود أن تقوم الدول بضمان سعر ملائم للمواد الاستهلاكية الأساسية، يتناسب مع متوسط الدخل السنوي للناس؛ إذ من الواضح أن كثيراً من العملات في الدول الإسلامية انهارت أسعارها في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع الأساسية، وفي نفس الوقت الذي حولت فيه الأعراف والتقاليد الاجتماعية الكثير من الأشياء الكمالية إلى أشياء أساسية جرياً وراء أبواق العولمة في الدعاية والإعلان واقتداء بأولئك الذين يكسبون وينفقون من غير حساب.

سيكون بالإمكان تحقيق أسعار مناسبة للسلع الأساسية من خلال إنشاء الجمعيات التعاونية التي يساهم فيها الفقراء ومحدودو الدخل، والتي لا تهدف إلى الربح؛ كما يمكن للدولة أن توفر دعماً مجزياً للسلع الأساسية من خلال فرض ضرائب متصاعدة على السلع الكمالية والمغرقة في كماليتها.

إن من الشائن حقاً أن يكون القرن القادم هو قرن المعارف المتقدمة والتقنية الفائقة، وتزداد مع ذلك أعداد الشباب الذين لا يجدون جامعة أو معهداً لإكمال دراستهم وإعدادهم لخوض غمار حياة تزداد صعوبة. وليس سراً أن كثيراً من جامعاتنا دخل دورة انحطاط جديدة بسبب تكدس الطلاب فيها. وعدم وجود موارد كافية لتوسيعها وتطويرها. إن الأغنياء يجدون دائماً الطريقة التي تمكنهم من تعليم أولادهم التعليم اللائق، وتظل محاولات الفقراء في هذا المجال –كما في غيره– أشبه بما يفعله طائر داخل قفص محكم الإغلاق!

إن من الممكن فرض رسوم تعليمية على القادرين وإعفاء أبناء الفقراء منها من أجل توسيع الجامعات الموجودة وتحسين مستوى أدائها، كما يمكن جمع الهبات من الشركات والمؤسسات والأفراد على نحو ما يتم في دول كثيرة. وإصدار نظم وتشريعات في هذا الشأن هو من مهام الدولة التي لن يقوم بها أحد بالنيابة عنها.

- الرعاية الاجتماعية باتت اليوم الأكثر تضرراً من عمليات العولمة، وكما أشرنا من قبل فقد أمست (الخصخصة) هي اللازمة التي لا يمل أحد من تكرارها. ونحن إذا كنا لا نؤمن بأن القطاع العام يقدّم صورة مشرّفة في كثير من الأحيان، فإنه يظل علينا أن نتساءل: لمن تباع مؤسسات القطاع العام ومشروعاته وبأي أسعار تباع، وتحت أي شروط...؟

والجواب عن هذه التساؤلات كثيراً ما يكون محزناً! وفي كل الأحوال فإن من الواجب التفكير في أولئك الذين يطردون من أعمالهم نتيجة انتقال القطاعات العامة الكبرى إلى دهاقنة العولمة، وأن نفكر في كبار السن الذين فقدوا الرعاية من ذويهم بسبب ما مارسته العولمة من تفكيك رهيب للأسر والمجتمعات، حيث يتم بانتظام زيادة الشعور بالفردية والبحث عن المستقبل الخاص بعيداً عن أي حساب لأولئك الذين كنا نعدهم شيئاً مهماً في حياتنا.

ولا يخفى -إلى جانب هذا- تدهور الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة في بلدان كثيرة بسبب خواء خزائن الدول من جراء التهرب من الضرائب والفساد الإداري الناجمين عن تحطيم الأخلاق والرموز الإنسانية. وقد صار العلاج الجيد يشكّل معضلة كبرى لقطاع واسع من الناس؛ مما يستدعي البحث في هذا الموضوع المتأزم وإيجاد الحلول له، والتي قد يكون منها إنشاء المشافي التي لا تهدف إلى الربح، وإنما تتقاضى من الرسوم ما يكفي لتشغيلها، والمشافي الخيرية التي يتطوع للعمل فيها بعض الأطباء ساعات في اليوم، ويساندها أصحاب الثروات. أضف إلى هذا وجاهة وضع بعض الرسوم على الخدمات الطبية الحكومية من أجل النهوض بها، وتعزيز أدائها. ولا ينبغي أن يُظن أن الحكومات تستطيع القيام بكل هذا دون مبادرات ومساهمات قوية من جميع القادرين على المشاركة في هذه القضايا؛ إذ إن تجارب الأمم تُثبت أن القضايا التي لا يتبناها الناس يكون مصيرها الإهمال؛ وكل حمل يتم خارج رحم الأمة هو كالحمل الكاذب.

### ٧- تجديد الثقافة:

يجب أن نفرِّق في البداية بين مستويين للثقافة الإسلامية:

**المستوى التجريدي:** الذي نجده في المراجع الثقافية والكتب والمناهج المدرسية...

**والمستوى المعيشي:** الذي يتجسّد في مجمل القيم والمفاهيم والسلوكات التي يتشبع بها الإنسان المسلم، وتشكل ذاته في الوقت الحاضر.

ونحن هنا لا نعني بالتجديد إلا المستوى الثاني، إذ إن المشكلة الجوهرية تكمن في أن الوعي البشري، لا يستطيع دائماً ملاحظة التغيرات التي تبعد الثقافة عن أصولها، كما لا يدرك في كل الأوقات العطب الذي يصيب الثقافة فيحولها من أداة ارتقاء وتقدم إلى هيكل معوِّق ومثبط.

إن الثقافة على المستوى التجريدي تشكل الإطار المرجعي للحكم على مدى صحة الثقافة المعيشية، ومدى ملاءمتها للنهوض الشامل؛ ولذا فإن التجديد لا يطولها؛ لكن خبرتنا البشرية قد تكشف عن بعض أسرارها ومكنوناتها، وقد توجد لبعض أصولها ومنطلقاتها بعض التوظيفات الجديدة.

ولعلي أقدم هنا بعض ما أظن أنه يحسِّن من قدرة ثقافتنا على الصمود في وجه العولمة، ويساعد على توفير آليات التقدم في ظلها؛ وذلك في المفردات الآتية:

1- إغناء القاعدة الروحية، حيث إن كل ما هو من قبيل المعنى والروح يلقى المزيد من الإهمال والتهميش في ظل العولمة، كما أن تيارات شهوات الجنس والشهرة والسيطرة والاقتناء وحب الدنيا.. لا تمكن مقاومتها بالأنشطة الفكرية والعقلانية، وإنما بتيار روحي متدفق من المشاعر والأحاسيس الإيمانية والذي لا يتولد إلا عن طريق المزيد من الأعمال التعبدية الملتزمة بالأطر والآداب الشرعية.

إن طابع الرقي الحقيقي هو طابع روحي أخلاقي أكثر من أن يكون طابعاً عمرانياً تنظيمياً؛ والجاذبية التي تتمتع بها أجيال القرون الأولى من تاريخ الإسلام؛ تنبع على

على هدي القيم الكبرى التي نؤمن بها، وإنما تتم تحت ضغوط مقتضيات ظروف العمل وضرورات تلبية الحاجات الأساسية، وهذا أوجد لدينا مشكلة كبرى، إذ صار كثير من الناس مكشوفين ثقافياً، ومجردين - إلى حد كبير- من البعد القيمي الذي يعطي للأنشطة الحياتية معنىً خاصاً وهدفاً وغايةً. ويكشف لك عن مدى ذلك الانكشاف الثقافي ما تلاحظه من ازدياد المسافة بين عقائدنا النظرية وعقائدنا المجتمعية. ومن المعلوم أن العقيدة الاجتماعية هي جماع المبادئ والمصالح، على حين تتشكل العقائد النظرية على أرضية ما هو سامٍ ومتعالٍ ومثالي. وهذه المسافة المتسعة بين العقيدتين هي ناتج ضغط المصالح على المبادئ وناتج ضعف الغطاء الثقافي للسلوكات اليومية.

إن العولمة تسوّق القيم الغربية وتفاصيل الحياة اليومية للإنسان الغربي من خلال الأخبار والأفلام والإنتاجات الثقافية المتنوعة. وقد فُتن بذلك الكثير من الناس بسبب بعض الإيجابيات في الثقافة الغربية، وبسبب تهميش بعض المكونات الثقافية المهمة لدينا من خلال حرمانها من التجسد العملي في الحياة المعاصرة.

إذا ما أردنا أن نكسر هجمة العولمة في المجال الثقافي، فإن علينا أن نقلِّب النظر في الأوراق الذابلة من ثقافتنا، ونعيد لها الحيوية والتألق من جديد. وأعتقد أن على المسلمين اليوم إذا ما أرادوا إضفاء الجاذبية على ثقافتهم المعيشة أن يحاولوا إنعاش القيم التي تسبب لهم الافتتان بالثقافات الغربية وثقافات الأمم الصناعية عامة، وتلك القيم توجه الواقع العملي أكثر من كونها معتقدات تُستبطن، وذلك مثل قيم العدل والنزاهة والتطوع والعملية والدقة والشورى والجدية والنقد الاجتماعي والتواضع والشغف بالحقيقة، وما كان من هذا القبيل؛ مما يوفر الغطاء الثقافي لأبنائهم، ويصحح أوضاعهم العامة. وبذلك وحده يمكن إيقاف التدهور في حياتنا الاجتماعية، واسترداد زمام

المبادرة على صعيد الصراع الحضاري الذي يفرضه علينا الغرب الظافر، وكل أولئك الذين يدورون في فلكه.

### ٨- التربية الأسرية:

في ظل العولمة تتقلص سلطات كثيرة: سلطة الدولة والأسرة والمدرسة والمجتمع، وتتمدد سلطة المال وأربابه وسلطة الشهوة والمتعة والمصلحة وفي وضعية كهذه تبرز أهمية التربية الأسرية في تحصين الناشئة وتوجيههم وتهيئتهم للدخول في معترك الحياة الصاخبة التي نعيشها اليوم. إن التربية تبني الكيان الإنساني من الداخل، على حين أن السلطات الأخرى تحكم السلوك الظاهري. في الأسرة وخلال السنوات الخمس الأولى تحفر الخطوط العميقة في شخصية الطفل؛ وما تقدمه المدرسة والمجتمع والثقافة العامة بعد ذلك لا يعدو أن يكون تكميلاً وتفصيلاً لما فعلته الأسرة.

التربية بوصفها مجموعة من الجهود المربية والمتابعة، تحتاج إلى انتظار وصبر لا يعرف النفاد. وقد قال الله – جل وعلا- ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه:١٣٢] . وينبغي أن نكون واضحين في هذا الباب؛ إذ من غير المتوقع أن ننشئ أجيالاً بعيدة في أحوالها وأوضاعها عما نحن عليه مهما أتقنا من فنون التربية، وحفظنا من الحكم والأقوال المنمقة؛ ولذا قال أحد الحكماء ((كما تكونون تكون تربيتكم)). فإذا أراد الكبار جيلاً قادراً على تحقيق أفضل مما حققوه، فليحسِّنوا من ذواتهم، وليجعلوا الجهد التربوي عبارة عن إشعاع يصدر من ذات فاضلة. ويؤسفني القول: إن معظم الأسر لدينا ليست مؤهلة لأن تربي أطفالها التربية الإسلامية الجيدة والمطلوبة في هذا الزمان.

إذا أردنا أن يتلقى أطفالنا تربية أفضل من التربية التي تلقيناها، فإن علينا أن نجاهد في ذات الله – تعالى- من أجل تغيير بعض سلوكياتنا الشخصية والتي يلمحها

أولادنا في حياتنا ويتأثرونها. وإذا قلنا لهم ما يناقضها قالوا في أنفسهم: ألا تنظرون في المرآة قبل أن تأمروا وتنهوا؟!

وقد عددنا القيم التي يجب أن نجذرها في ثقافتنا، وتجذيرها سيكون عن طريق التربية عليها مع أكبر قدر ممكن من السياج القانوني والتنظيمي لها. ويمكن أن نضيف إليها أيضاً احترام الكبير، والعطف على الصغير، ورعاية حقوق الجار، وصلة الأرحام، وبر الصديق، وتحمل الأذى، والمثابرة، والحرص على الوقت، وتنظيم الشؤون الخاصة، وتوطين النفس على العمل ضمن فريق، والنقد الذاتي، واحترام العمل، والاقتصاد في الإنفاق، والاعتدال في الشأن كله. وبإمكان الآباء والأمهات والمربين كافة أن يكتسبوا المزيد من الخبرة في غرس هذه القيم وتوضيحها للناشئة عن طريق القراءة المركزة والاطلاع على تجارب الآخرين في هذه القضية.

### ٩- تشجيع الأعمال الصغيرة:

بما أن أكبر نشاطات العولمة هي إنجازات الشركات العملاقة والشركات المرتبطة بها، فإن ما نشاهده اليوم في كل مكان هو اضمحلال الورش والمشروعات وأماكن التسوق الصغيرة لصالح المشروعات الكبرى والمصانع والأسواق المركزية. وهذا يعني تراجع الفرص المتاحة للنشاط البشري الفردي لصالح رؤوس الأموال الكبيرة.

في داخل المشروعات الكبيرة ذات الوزن والبريق والإغراء تمارس أشكال من العبودية والضغوط النفسية، حيث يتحول البشر إلى آلات صماء يطلب منها العمل حسب مصلحة السادة الملاك دون السماح بالنقد أو الاعتراض أو المطالبة بالحقوق البدهية. وعلى الذي يخرج عن تقاليد العبودية الجديدة أن يبحث عن عمل آخر!

من تلك المشروعات العملاقة تنبعث أكثر ملوثات البيئة كثافة وخطورة. العملقة المتنامية في كل مكان يصاحبها احتقار للإنسان مغلّف بأناقة عصرنا الزاهر(!) حيث يتم في الشركات الكبرى توظيف الناس عن طريق الحاسوب، ويتم طردهم أيضاً عن طريقه؛ فالإنسان الذي قضى زهرة أيام حياته في بناء ثروة أصحاب المصنع ليس أكثر من رقم، ولن يترتب على شطبه ما يستحق التفكير!

لهذا فإن من جملة الأسس العريضة لإعادة بناء ما دمرته العولمة السعي إلى إقامة المشروعات وأماكن التسوق والورش والمزارع والأنشطة الصغيرة، والتي ظلت على مدار التاريخ أبواب رزق مُرضية ومقنعة للشريحة الأضعف في المجتمع ولذوي العاهات وذوي الظروف الصعبة. وحين مسحت المشروعات العملاقة كل ذلك مسح معها جيوش هائلة من الذين كانوا يرتزقون منها؛ وما زال الأمر في اتساع مستمر.

تستطيع الدولة أن تشجع الأعمال الصغيرة من خلال منح قطع الأراضي لذوي الدخل المحدود، ولراغبي القيام بأعمال لا تضر بالبيئة، ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة؛ كما تستطيع مساعدتهم عن طريق القروض غير الربوية والمساعدات المالية، وعن طريق سن القوانين التي تساعدهم على الصمود في وجه طغيان رأس المال الكثيف الذي تستخدمه المؤسسات والشركات الكبرى. ويمكن للدولة أن تشترط عند ترسية مشروعاتها تخصيص تنفيذ جزء منها لأصحاب الأعمال الصغيرة مساعدة لهم على الاستمرار. وإن كل إنجازاتهم في هذا الاتجاه تشكل إجهاضاً لخطوة من خطى العولمة، وعملاً يعوق تقدمها. العولمة عمل، ولن تقاوم إلا بالعمل.

## ١٠- المشروع الحضاري الشخصي:

الشعوب التي تغزو بثقافاتها وتقنياتها في ظلال العولمة، هي شعوب قوية ومتنفذة، ومصدر قوتها الأساسي لا يكمن في دهاء حكوماتها ولا في عظم ثرواتها وإنما في نوعية أفرادها، حيث إنك تجد الناس هناك أكثر فاعلية وأحسن أداء وتنظيماً، ويملكون من روح المثابرة والجدية ما لا يملكه غيرهم. إن هناك حقيقة كثيراً ما تغيب عن أذهاننا، هي أننا لا نستطيع أن نوجد مجتمعاً أقوى من مجموع أفراده. والذين يحلمون بأمة قوية دون أن يروا مستوى الفرد فيها يتحسَّن ويترقى، سيظلون يحلمون ويحلمون في ظل أوضاع تزداد سوءاً. وعْيُنا مفتون بالإنجازات الكبيرة دون أن يكون هناك تساؤل عن كيفية تحقيق تلك الإنجازات، وعن مدى امتلاكنا الإمكانات والأدوات التي يتطلبها ذلك. قد يعود ذلك إلى هيمنة (الثقافة الشعبية) علينا، فنظراً لضآلة الرواد فينا وقلة المثقفين ثقافة راقية، فإن الناس يخضعون لإيحاءات الثقافة الشعبية وإحالاتها، فيظلون محكومين بما هو سائد، ويكون مدى الرؤية لديهم ضيقاً، وطموحاتهم محدودة؛ ولهذا فإن فكرة المشروع الشخصي ما زالت غريبة في معظم مجتمعاتنا، ولدى معظم الناس، مع أنه قد يكون هو المدخل الأكثر يسراً والأقل تكلفة والأكثر نجاعة في إنقاذ الأمة من الحالة الحرجة التي صارت إليها في ظل تكالب الأعداء عليها.

المشروع الحضاري التزام شخصي بشيء يكرس له المرء عمره كله أو جزءاً منه، وهو في سبيله يتنازل عن بعض الرغبات وعن بعض المصالح، ويذوق طعم العناء.

المشروع الحضاري الشخصي رؤية تتكون من الهدف والطاقة والإمكانية والبعد الزمني، ويتجسد ذلك كله في خطة منطقية وعملية واحدة.

ومهما كانت نوعية مشروع الواحد منا، فينبغي أن يكون شيئاً يستحق التضحية، وأن يكون على صلة بمشروعنا الأساسي، وهو الفوز برضوان الله –تعالى– والنجاح في الابتلاء الذي كتب علينا. ويجب إلى جانب هذا وذاك أن نبرمج حياتنا، ونرسم أهدافنا من أفق حاجات مجتمعنا المسلم، أي أن نتوقع من مشروعنا الشخصي المساهمة في تحقيق أولوية اجتماعية أو سد ثغرة ملحّة ومهمة.

الشعور بالتفاهة والفراغ والسأم الذي بات يجتاح كثيراً من الناس، ما هو إلا نتيجة حتمية لعدم وجود شيء في حياتهم يستحق الاهتمام. ومن غير المتوقع أن نشغل أوقاتنا على الوجه المطلوب، وأن نستغل طاقاتنا وإمكاناتنا الاستغلال الأمثل من غير ذلك المشروع.

آفاق المشروع الشخصي في حالة من الاتساع والتنوع المستمرين، وبمجرد أن ينفتح الواحد منا على الواقع بما يتيحه من فرص وتحديات ومطالب متجددة، فإنه سيجد أن أمامه الكثير الكثير مما يمكن له أن يهتم به. وعلى سبيل المثال فقد يتفرغ إنسان لبلورة أفكار حول تفجير طاقات الشباب وإجراء بحوث حول الأساليب التي تساعد على ذلك، ويبحث عن طريق لإيصالها إليهم.

وقد يتفرغ للرد على أفكار خاطئة تجتاح المجتمع في مجال من المجالات، وقد يتفرغ لرعاية جمعية، أو مؤسسة، أو كلية تقدم للناس ما ينفعهم. المشروع الحضاري قد يكون تطويراً لآلة يعمل عليها مهندس أو تقني، وقد يكون تطويراً لمعدَّة، أو اكتشافاً لأسلوب في الإدارة أكثر نجاعة مما هو سائد.

وقد يكون المشروع الشخصي عبارة عن تقديم نماذج متفوقة في مجال الالتزام، أو رقي السلوك، أو حسن التدبير، أو المحافظة على الوقت.. ولننظر إلى الخير العظيم الذي نتج عن تخصص بعض علمائنا بمعالجة بعض المسائل أو التبحر في بعض التخصصات.

إن على كل واحد منا أن يبحث عن دوره الأمثل في هذه الحياة المحدودة، وأن يتساءل باستمرار: ما هو الشيء الذي أستطيع أن أفعله ولكنني لا أفعله، وما هو العمل الذي إن أديته بطريقة جديدة تكون نتائجه أفضل. المطلوب دائماً التخصص في مسألة حية نافعة وامتلاك مثابرة وإصرار كإصرار الأرضة على بذل الجهد المتواصل؛ فالثابت اليوم أن كل الإبداعات الكبرى لم تكن وليدة ومضات ذهنية فحسب، وإنما نتيجة الدأب والاستمرار في المتابعة الطويلة الأمد، وتخطي العقبات واختراق الأفكار القديمة. وإني أعتقد أنه لو عمل بهذه الفكرة ٥٪ من أمة الإسلام لاختلف الكثير من ملامح حياتنا فهل من مجرّب؟

### ١١- التقدم التقني:

ستظل كل جهود مواجهة العولمة منقوصة وضعيفة الجدوى إذا لم يحسِّن العالم الإسلامي من موقعه على صعيد التقنية والصناعة. وحتى نكون أكثر دقة نقول إننا لا نحتاج إلى هذا الأمر من أجل مواجهة العولمة بقدر حاجتنا إليه في تأمين الحاجات الضرورية للأجيال الحاضرة والقادمة.

التقدم التقني المذهل الذي يحدث في كل دقيقة اليوم سيقلب موازين كثيرة، وسيهمش عناصر كثيرة، وسيكون له آثار هائلة على العقائد والأفكار والأخلاق

والسلوك والعلاقات. ومهما يكن الأمر فليس أمامنا أي هامش للمناورة؛ فإما أن نحزم أمرنا، ونغيّر أسلوبنا في التعامل مع مسائل البحث العلمي والتقنية والصناعة، وإما أن نعد أنفسنا لمواجهة المزيد من المشاق والتحديات. وسأبدي هنا الملاحظات التالية:

أ- لا نستطيع أن نتقدم تقنياً إذا لم نحسِّن أوضاع البحث العلمي لدينا؛ ومن الصعب أن نحسِّن أوضاعه ما لم نغيّر في مناهجنا الدراسية، ونتحول من التلقين والحفظ - ثم النسيان- إلى الفهم والبحث والربط بين الظواهر وإجراء التجارب[1]. لا يعني هذا أننا لسنا بحاجة إلى شيء من الحفظ - في بعض المواد على الأقل- وإنما يعني أن ننشط حركة البحث العلمي في المدارس والجامعات، وننمي ملكة النقد لدى الطلاب، إلى جانب تزويد المدارس بالورش والمعامل والمختبرات التي تمكن الطلاب من إجراء التجارب العلمية وتنمية مهاراتهم اليدوية. وإذا كانت الحكومات عاجزة عن تمويل ما ذكرنا، فإنه يمكن لأهالي الطلاب أن يقدموا بعض التبرعات، ويدفعوا بعض الرسوم التي تخصص لهذه التجهيزات والنفقات.

ب -وضع البحث العلمي في عالمنا الإسلامي محبط بأي مقياس قسته، ومن أي جانب نظرت إليه. وعلى سبيل المثال فقد كان عدد المنشورات لكل مليون شخص في الوطن العربي عام (١٩٩٥) ٢٦ منشوراً؛ على حين أنه كان في البرازيل ٤٢ منشوراً، وفي فرنسا ٨٤٠، وفي سويسرا ١٨٧٨. وقد استطاعت كوريا الجنوبية أن ترفع ناتجها من البحوث من ١٥ بحثاً لكل مليون شخص عام ١٩٨٥ إلى ١٤٤ في ١٩٩٥. وقد كان ناتج الوطن العربي في عام ١٩٨٥ مساوياً لناتج كوريا الجنوبية.

---

(١) توسعنا في توضيح هذا في كتابنا: (حول التربية والتعليم) فارجع إليه إن شئت.

هذه الوضعية ليست من غير أسباب، فالوسائل المعينة على البحث شبه معدومة؛ وكون البحوث لا تجد من ينتفع بها، ولا من يقوم بإيجاد تطبيقات لها، ولا من ينشرها – في كثير من الأحيان– أضعف الحافز على القيام بها. ثم إن كثيراً من تلك البحوث ذات طبيعة نظرية، أي ليس له إسهام في تقدم التقنية والصناعة.

لن يكون هناك حل جيد إلا بوضع قيود صارمة على استيراد السلع الكمالية، وتشجيع الإنتاج الوطني، وإيجاد صيغ تنظيمية للعلاقة بين مراكز البحوث وبين المصانع والشركات، حتى يتم إجراء البحوث التطبيقية في حدود التطوير القائم في المصانع. ولا بد من زيادة الإنفاق على البحث العلمي حتى يمكن تنشيطه وتفعيله. وهذا في البداية سيرهق ميزانيات كثير من الدول الإسلامية، لكن حين يبرمج ويستثمر على وجه جيد، فإن ثماره ستكون مدهشة، وسيستفيد منها جميع أبناء المجتمع.

ج – لا بد أن نختار بدقة نوعية التقنية التي تناسبنا؛ إذ إن بيننا وبين الغرب خلافات جوهرية في أشياء عديدة، وما يصلح له لا يصلح بالضرورة لنا. ومن الواضح على هذا الصعيد أن الزيادة السكانية الموجودة في العالم الإسلامي ليست موجودة في أي بلد صناعي اليوم، كما أن المال الهائل الموجود اليوم لدى الدول الصناعية وشركاتها الكبرى ليس له ما يناظره أو يقاربه[1]. أضف إلى ذلك التفاوت الكبير في المستوى العلمي والتقني والخبرة والقاعدة الصناعية. وهذا كله يعني أن علينا أن نشق طريقنا الخاص بنا، وهذا ما دعا بعض الباحثين والمختصين إلى البحث عن التقنية التي تناسبنا، وتوصلوا إلى أن تلك التقنية هي التي تشغِّل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، وتوفر الستر والأمان وأسباب

(١) كثير من المال العربي السائل موجود في المصارف الأوروبية والأمريكية. وتقدر بعض الإحصاءات أن في مصارف الغرب من المال العربي نحواً من ٦٠٠ مليار دولار؛ ورجوع هذه الأموال إلى بلاد المسلمين أمر مستبعد.

البقاء لأسر كثيرة محرومة بسبب عدم تمكن من يعولها من العمل الشريف المنتج. وهذا يعني أن الآلات والمعدات المتطورة جداً لا تناسب معظم الدول الإسلامية، حيث إن من الثابت أن هناك علاقة عكسية بين درجة تطور المعدات والآلات وبين مدى استيعابها للأيدي العاملة؛ فكلما كانت الآلات المستخدمة في المصانع أكثر تقدماً و(أتمتة) كانت حاجتها إلى الأيدي العاملة أقل. أضف إلى هذا أن الآلات المتقدمة مرتفعة الثمن، فهي ترهق الميزانيات بما تتطلبه من عملات نادرة.

وهي من وجه ثالث تتطلب أن يكون في البلد المستورد لها كفاءات تقنية عالية، وإلا فإنه سيكون محتاجاً إلى الدولة الصانعة في صيانتها وتشغيلها.

مما يفيد في دفع التقنية إلى الأمام اعتماد أسلوب فك الحزمة التقنية من خلال تحليل المشاريع التي يتم التعاقد عليها مع شركات أجنبية إلى عناصرها ومكوناتها الأساسية، وقيام الشركات الوطنية بتنفيذ أجزاء من تلك المشروعات، وتصنيع بعض معداتها. وهذا قد يؤدي إلى بطء تنفيذ بعض المشروعات الكبرى لكنه على المدى البعيد قد يكون الأسلوب الأمثل لامتلاك التقنية العالية وتأسيس الاعتماد على الذات.

كان آباؤنا وأجدادنا يملكون استقلال الإرادة وحرية القرار؛ لأنهم كانوا مندمجين في بيئتهم على نحو تام. ومع الظروف الصعبة التي عاشوا فيها إلا أنهم كانوا يأكلون مما يزرعون، ويلبسون مما ينسجون، ولا يستدينون الأموال الطائلة من أجل الرفاهية؛ فهل نحن قادرون على أن نتعلم منهم شيئاً ينفعنا في أيامنا هذه؟

### ١٢- العمل الإسلامي المشترك:

لا تستطيع العولمة أن تعمل عملها على الوجه الأمثل إلا في عالم مفكَّك مبعثر، تتولى في صياغته على نحو جديد يخدم مصالحها؛ ولذا فالدول الصغيرة والشعوب الفاقدة لهويتها هي مجال العمل المفضل لقوى العولمة العاتية. المستفيدون من العولمة ينتجون نظم

الهيمنة والسيطرة من أجل تحقيق المزيد من المكاسب، والشعوب الممزقة تهيِّئ الفرص، وتقدم التسهيلات لوقوع ذلك. العملية على كل حال معقدة؛ فقد تخدم عدوك دون أن تدري، وقد تخدمه لأن أوضاعك لا تمكنك من غير ذلك؛ وقد تخدمه لأنك لا تفعل ما ينبغي عليك أن تفعله. وحدة أمة الإسلام – على أي مستوى- قضية مبدأ وواجب ومصلحة ومصير، والوعي بهذا هو بداية العمل الشاق الذي علينا أن ننجزه. وهذه بعض الملاحظات حول هذه القضية الحيوية:

أ- لا أعتقد أن من الممكن تحقيق وحدة إسلامية أو عربية أو إقليمية اندماجية على المستوى السياسي والاقتصادي – في المدى القريب على الأقل- فأدواء القطرية تفتك بالشعوب الإسلامية، وقد فعلت العولمة فعلها في قتل كثير من مشاعر الانتماء التي كان يحملها الجيل السابق. وعلى كل حال فمن حق الشعوب أن تتطلع وتحلم وتتفاءل، لكن المعطيات على الأرض لا تؤهّل لبلوغ الكثير مما يدندن حوله بعض الأخيار.

ب -التفكك في المجال السياسي والاقتصادي له أساس ثقافي، ولو أننا تأملنا في ردود النخبة والعامة من المسلمين على ظاهرة العولمة، لوجدنا تناقضات صارخة؛ حتى إن بعض المفكرين يرحب بالعولمة بوصفها المخلِّص من الموروثات والتقاليد المحلية؛ وهكذا فاللص يخترق الحصون بدلالة ومؤازرة من بعض أصحابها.

إذ كان كثير من مثقفينا لا يعترف بشيء اسمه (أمة إسلامية)، فكيف يستطيعون أن يكتشفوا العناصر التي بإمكانها أن تجعل من المسلمين قوة كبرى في الأرض؟

ولهذا فلا بد من أعمال كثيرة وكبيرة توضح الأواصر بين المسلمين، إلى جانب وحدة التحديات ووحدة المصير المشترك. وينبغي لهذه الجهود أن تتوسل إلى إقناع الناس بكل ما يتوفر من معلومات حول ضرورة التنسيق بين الشعوب الإسلامية

عامة، وفعاليتها السياسية والاقتصادية خاصة، والتشجيع على التعرف على بلدان العالم الإسلامي وأحوال شعوبها إلى جانب استهلاك منتجاتها. ويمكن للقنوات الفضائية الملتزمة بالرؤية الإسلامية أن تقوم بهذا الواجب على أحسن وجه.

ج - إن التعاون بين شعوب العالم الإسلامي ممتد الآفاق، واسع الخيارات والإمكانات حين تتوفر النية الحسنة، والعزيمة الصادقة. ويمكن أن نعد منها الآتي:

- تفعيل المؤسسات الإسلامية القائمة؛ لتقوم بالوظائف التي يجب أن تقوم بها، والتي أنشئت في الأصل من أجلها، وإنشاء روابط واتحادات ومؤتمرات ومؤسسات جديدة ذات بعد شعبي، تهدف إلى زيادة توحيد الرؤى والقوى بين أصحاب الاختصاصات والفعاليات المهنية والتجارية والإسلامية.

- بلورة مشروع دعوي لعرض الإسلام على المستوى العالمي، وتنسيق المواقف السياسية والثقافية في الدفاع عن قضايا الأمة والذب عن حياضها.

- تنسيق السياسات التجارية بين الدول الإسلامية، ولاسيما في السلع ذات الأهمية الفائقة مثل الغاز والنفط وبعض المعادن والمنتوجات الأخرى؛ وذلك من أجل تحقيق تجمع ضاغط، يضمن تبادلاً تجارياً عادلاً.

- اعتماد مبدأ الإنماء التكاملي بين الدول الإسلامية، على أساس استغلال كل بلد إسلامي للميزات والخبرات النسبية التي يتمتع بها، ودعم الدول الأخرى له في ذلك مقابل استفادة الجميع منه، وعلى سبيل المثال فإن (أندونيسيا) و(ماليزيا) من الدول التي تستطيع تنمية صناعات مهمة، مثل صناعة الورق والطائرات والإلكترونيات والأثاث المكتبي والمنزلي، إذا وجدتا المؤازرة من قبل الدول الإسلامية الأخرى، عن طريق الدعم والتمويل لأعمال الإنشاء والتطوير، وعن طريق استهلاك المنتجات، وإعطائها نوعاً من

الأولوية. ومن الممكن جعل (السودان) مصدراً لتغذية العديد من الشعوب الإسلامية إذا توفرت المعونة الفنية والمالية لاستثمار الإمكانات الهائلة لديه.

وإن بإمكان دول الخليج أن تقدم خبرات ممتازة، وتقود مشاريع عملاقة في مجال صناعة النفط وتسويقه، كما يمكن لبعضها أن يساهم في تمويل مشروعات إنمائية في دول إسلامية أخرى.

- في مجال العلم والتقنية، التعاون الإسلامي أيسر إذا توفرت الإرادة الصلبة، حيث يمكن لبلد إسلامي أن يقيم – بدعم من دول أخرى- جامعة كبرى في فرع من فروع المعرفة الأساسية مثل الطب والهندسة والكيمياء واللغات والعلوم الإنسانية.. ويتوافد إليها الطلاب من الدول الإسلامية الأخرى، وذلك في سبيل توطين المعرفة المتقدمة، والإبقاء على الأموال الضخمة التي ينفقها الطلبة المسلمون – وهي بالمليارات – في الدول الصناعية داخل البلدان الإسلامية.

إن هناك الكثير الكثير مما يمكن عمله على طريق مواجهة العولمة وتحقيق المصالح الإسلامية، إذا نظرنا إلى قضايا الوحدة والتعاون بين المسلمين على أنها تمثل أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها النهوض الشامل لأمة الإسلام.

أسأل الله – تعالى – أن يبصّرنا بعيوبنا، ويعيننا على أنفسنا، وأن يوفقنا لما هو خير وأبقى.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سلك سبيلهم إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# مراجع مختارة


١. الاقتصاد السياسي للبطالة، تأليف د. رمزي زكي. الكويت – سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٢٦ عام ١٩٩٧.

٢. التنمية التكنولوجية. تأليف د. يعقوب العبيد. الكويت – الدار الدولية للنشر ط أولى عام ١٩٨٩.

٣. العولمة. تأليف محمد أبو زعرور. عمان – دار البيارق. ط أولى عام ١٤١٨.

٤. العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية. تأليف رونالد روبرتسون. ترجمة أحمد محمود ونورا الامين. القاهرة – المجلس الأعلى للثقافة. ط أولى عام ١٩٩٨.

٥. العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ط ثانية عام ١٩٩٨.

٦. العولمة والطريق الثالث. السيد ياسين. القاهرة – ميريت للنشر ط أولى عام ١٩٩٩.

٧. ماذا يريد العم سام؟ نعوم تشومسكي. ترجمة عادل المعلم. القاهرة – دار الشروق ط أولى ١٤١٩.

٨. المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين – مقال عبد الفتاح الجبالي. القاهرة – الجمعية المصرية للاقتصاد. القاهرة عام ١٩٩٥.

٩. مجلة الدعوة. الرياض، أعداد شوال وذي القعدة وذي الحجة من عام ١٤١٩.

١٠. مجلة المعرفة. الأعداد ٤٦، ٤٧، ٤٨ الصادرة في الرياض عام ١٤٢٠.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة الناشر | ٥ |
| المقدمـة | ٩ |
| ما العولمة؟ | ١١ |
| نشأة العولمة والمحطات البارزة في مسيرتها | ١٥ |
| من يقود العولمة؟ | ١٩ |
| حول طبيعة العولمة | ٣١ |
| أدوات العولمة | ٥٣ |
| الفرص التي تتيحها العولمة | ٦١ |
| تحديات العولمة | ٦٥ |
| التعامل مع العولمة | ١٠١ |
| مراجع مختارة | ١٢٩ |
| فهرس الموضوعات | ١٣١ |